جامعة مؤتة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية

دراسة لغوية

إعداد

عبد الله محمد طالب الكناعنة

إشراف

الدكتور يحيى عبابنة

١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م

أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية
دراسة لغوية

إعداد

عبد الله محمد طالب الكناعنة

بكالوريوس لغة عربية

جامعة اليرموك - الأردن - ١٩٨٨

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
الحصول على درجة الماجستير من جامعة مؤته
- قسم اللغة العربية - تخصص لغة عربية -
شعبة الدراسات اللغوية

تاريخ تقديم الرسالة / / ١٩٩٥

تاريخ مناقشة الرسالة ١ / ١١ / ١٩٩٥

لجنة المناقشة

الدكتور يحيى عبابنة .... رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور حنا حداد .... عضواً

الدكتور عبدالقادر مرعي .... عضواً

الإهداء

إلى روح ولدي أدهم
الذي علمني الكفاح بمولده
وعلمني الصبر بموته
وإلى كل من أحب أدهم حياً
وأحزنه موت أدهم
ثمرة من ثمار الكفاح والصبر الذي تعلمت

****

الرموز الصوتية المستعملة في متن الرسالة

الأصوات الصحيحة:

الهمزة	>
الباء	b
التاء	t
الثاء	ṯ
الجيم	ǧ
الحاء	ḥ
الخاء	ḫ
الدال	d
الذال	ḏ
الراء	r
الزاي	z
السين	s
الشين	š
الصاد	ṣ
الضاد	ḍ
الطاء	ṭ
الظاء	ẓ
العين	<
الغين	ġ
الفاء	f
القاف	ḳ
الكاف	k
اللام	L
الميم	m
النون	n

الهاء	h
الواو (شبه حركة)	w
الياء (شبه حركة)	y
همزة الوصل	(›)

الحركات

الضمة القصيرة الخالصة	u
الضمة الطويلة الخالصة	ū
الضمة القصيرة الممالة	o
الضمة الطويلة الممالة	ō
الكسرة القصيرة الخالصة	i
الكسرة الطويلة الخالصة	ī
الكسرة القصيرة الممالة	e
الكسرة الطويلة الممالة	ē
الفتحة القصيرة	a
الفتحة الطويلة	ā
رمز الإشمام الواوي	$\underset{-}{w}$

رموز أخرى

يتغير الى . . .

يعادل

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمي الكريم، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد.

فتبحث هذه الرسالة في موضوع مهم من موضوعات الصرف العربي، وهو أثر الحركات المزدوجة في بنية الكلمة العربية، وهو موضوع من الموضوعات الجديدة، التي لم تبحث من قبل في دراسة مستقلة متكاملة مثل هذه الدراسة. اللهم إلا تلك الإشارات القصيرة والسريعة التي وردت في بعض دراسات المستشرقين الذين تعرضوا للحركة المزدوجة الهابطة (ay,aw) كدراسة كارل بروكلمان في كتابه فقه اللغات السامية، وموسكاتي في كتابه المدخل إلى اللغويات السامية المقارنة، حيث تعرضا لهاتين الحركتين في اللغات السامية عامة. كما أشارت إلى الحركات المزدوجة بعض الدراسات العربية المعاصرة كدراسات الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور غالب المطلبي والدكتور فوزي الشايب وغيرهم، ولكن أياً من هذه الدراسات لم يجمع أطراف الحركات المزدوجة جمعاً متكاملاً ، وجلُّ ما فيها إشارات سريعة لهذه الحركات المزدوجة، وكان أول خطوات هذه الدراسة هو الرجوع إلى كتب الصرف العربي القديم لتلمس طريقة القدماء في التعامل مع الحركات المزدوجة التي بُحثت تحت مصطلح الإعلال. وقد ركزت على كتاب سيبويه تركيزاً كبيراً؛ لأن هذا الكتاب يقدم النظرة العربية القديمة لهذا الموضوع في أوسع صورها، حيث إن الكتب التي جاءت بعده اعتمدت عليه اعتماداً يكاد يكون كلياً، على أنني لم أهمل الكتب القديمة الأخرى، فقد رجعت إلى ما تيسر لي الرجوع إليه من الكتب المهمة؛ كمؤلفات ابن جني وابن يعيش والميداني والعيني وغيرهم من أعلام الصرف العربي، كما رجعت إلى معاجم اللغة مركزاً على لسان العرب لابن منظور لأنه معجم جامع لكثير من المعاجم اللغوية التي سبقته، كما رجعت إلى كتب التفسير والقراءات أنّى دعت الحاجة إليها. بالإضافة إلى دواوين الشعر والمجموعات الشعرية التي كنت أخرِّج فيها الشواهد ما أمكنني ذلك، وأما كتب المعاصرين فقد رجعت إلى عدد وافر منها، وأشرت إلى كل معلومة فيها مهما كانت صغيرة، حرصاً مني على الأمانة

العلمية. ولهذا فقد كنت أعيد كل رأي إلى صاحبه مهما بدا صغيراً أو قليل الأهمية.

وأما المنهج الذي اتخذته في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التفسيري الذي يصف الظاهرة اللغوية، ثم يعمد إلى تفسيرها وتحليلها لبيان أثر الحركات المزدوجة في بنية الكلمة. وأما عن بنية هذه الرسالة فقد جعلتها في تمهيد وبابين وملحق وخاتمة، بحثت في التمهيد النظام المقطعي للغة العربية، فبينت معنى المقطع وأشكاله، وبعض الخصائص المقطعية في اللغة العربية باعتبار أن الحركات المزدوجة تمثل مقطعاً صوتياً كاملاً كما في الحركات الصاعدة، أو جزءاً مهماً من المقطع إذا كانت حركات هابطة. ثم تحدثت عن مفهوم الحركة المزدوجة عند العلماء العرب والغربيين متعرضاً لظاهرة التقاء الحركة مع الحركة (Hiatus)، ذاكراً أن مثل هذا الوضع لا يكون إلا فيما أطلق عليه همزة بين بين. وأفردت الحركة المزدوجة في اللغة العربية بحديث مستقل ثم أتبعت ذلك بحديث نظري عن أشكال الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة والمستوية.

وأما الباب الأول فهو في الأفعال، وقد جعلته في ستة فصول:

الفصل الأول: وقد خصصته للحديث عن الفعل المثال المجرد والمزيد، حيث جعلته في ثلاثة أقسام، تحدثت في القسم الأول عن الماضي، وفي القسم الثاني عن المضارع، وأما القسم الثالث فهو للأمر. متعرضاً في هذه الأنواع الثلاثة لليائيّ والواويّ على السواء.

الفصل الثاني: وقد تحدثت فيه عن الأجوف، فبدأته بحديث عن الماضي المجرد، وبينت ما حدث فيه من سنن التطور ومراحله المختلفة، ثم أتبعت هذا القسم بحديث عن قضايا الإسناد والبناء للمجهول باعتبار أن القضية الأخيرة فيها كثير من تأثير الحركات المزدوجة مما جعلني أخصُّها بحديث مستقل في هذا الموضع. ثم تحدثت عن الماضي المزيد من الأجوف وبينت ما حدث فيه من تأثير الحركات المزدوجة في بنائه، وفي القسم الأخير من هذا الفصل تحدثت عن الأمر من الأجوف.

الفصل الثالث: فقد جعلته للحديث عن الناقص وتحدثت فيه عن ماضي الناقص ومراحل تطوره حتى وصل إلى مرحلة الفتح الخالص، ثم بينت أثر اللواحق

فيه. وفي القسم الثاني منه تحدثت عن المضارع وما حدث فيه من أثر الحركات المزدوجة ، ولا سيما عند إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر فيما يُسمى بالأمثال الخمسة. ثم أتبعت ذلك حديثاً عن بعض الظواهر التي تتعلق بالناقص مثل (ما جاء على الأصل، والتخلص من الهمزة وإلغاء عمل الجازم، وإسكان الضرورة، وهاء السكت، وتأثير لغة الشعر في الناقص، وما يعامل معاملة ما يبقى على الأصل في المضارع) وأما القسم الثالث من هذا الفصل فقد جعلته للحديث عن الأمر من الناقص، ثم اتبعت ذلك كله حديثاً عن المزيد منه.

الفصل الرابع: وجعلته للحديث عن اللفيف بنوعيه: اللفيف المفروق واللفيف المقرون، بينت فيه الطريقة التي اتبعتها اللغة في التعامل مع هذين النوعين من حيث تعاملها مع الحركات المزدوجة.

الفصل الخامس: ويتحدث هذا الفصل عن بعض اللواحق التي تلحق الأفعال المعتلة محدثة تغييراً في بناها، حيث تناول لاحقتين وهما تاء التأنيث ونون التوكيد.

الفصل السادس: وهو الفصل الأخير في هذا الباب، وقد تحدثت فيه عن المبني للمجهول من الأفعال المعتلة بعامة. وبهذا يكون الباب الأول قد انتهى وفقاً لاجتهادي.

وأما الباب الثاني فقد جعلته للحديث عن الأسماء، وقضاياه كثيرة ومتنوعة لا يكاد يحصرها عنوان جامع في كثير من المواضع. ولهذا فقد جعلته في أربعة فصول:

الفصل الأول: جعلته للحديث عن المصادر فتحدثت عن مصادر الأفعال الثلاثية والمزيدة، وهو مخصص لمصادر الأفعال المعتلة (المثال والأجوف والناقص) سواء كانت هذه الأفعال مجردة أو مزيدة.

الفصل الثاني: جعلته للحديث عن المشتقات فتحدثت حديثاً مفصلاً عن اسم الفاعل، واسم المفعول، من الأفعال المعتلة المجردة والمزيدة، ثم تحدثت عن اسم المفعول وبينت كيف انتقلت اللغة من صيغة فعيل إلى صيغة مفعول بفعل تأثير الحركات المزدوجة، وأشرت في نهايته إلى أن أمر التعامل مع الحركات المزدوجة في المشتقات الأخرى كاسم المكان والزمان والآلة لا يعدو مثل أثره في اسم الفاعل واسم المفعول.

الفصل الثالث: يتحدث هذا الفصل عن قضايا التثنية والجموع وأثر الحركات المزدوجة في صيغها النهائية حيث تحدثت فيه عن التثنية وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وبعض صيغ التكسير مثل (فُعْل، فِعَل، فُعُل، فَعَلة، فَعَلة، فُعول، فِعال، أفعال، فُعَّل، فُعّال، أفْعُل، أفاعل، أفْعِلَة أفعِلاء، فواعل، فعاول، فعالي).

الفصل الرابع: وهو الفصل الأخير وهو مخصص للحديث عن التراكيب الاسمية التي لا ينتظمها قياس، وتحدثت فيه عن ألفاظ بعينها مثل ميزان، عظاية ، صحار) دلو، أعمى، مَوْرَق ومَوْحَد، ودار، وساق، وضيزى، وطوبى، وقفى وعصا، وفتوّة، ويد، ووشاح، ووسادة، وأدعوة، وسيِّد، وميِّت، وغيرها. ثم أتبعتها بحديث عن الأسماء الستة وآخر عن الأسماء المعتلة كالمقصور والمنقوص والممدود. وهذا هو نهاية الباب الثاني.

وأما ملحق البحث فقد أرفقت فيه بعض الصور التي استَعَنْتُ فيها بالأجهزة العلمية كجهاز الاسبكتوجراف التي تبين بالرسم العلمي الدقيق طبيعة الحركة المزدوجة الصاعدة والهابطة والتي أعانني فيها فنيو مركز الأصوات في الجامعة الأردنية، حيث صورت فيه كثيراً من الأنماط اللغوية التي تخضع للحركات المزدوجة.

وأما الخاتمة فقد أدرجت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وأخيراً فإنني أرجو أن تكون هذه الرسالة قد حققت الأهداف المرجوة منها.

وأتقدم من المشرف على الرسالة بالشكر الجزيل على ما أولاني والبحث من الرعاية والعناية. كما أتقدم من عضوي لجنة المناقشة بالشكر الجزيل على ما تَجَشَّما من العناء في أثناء قراءة هذا البحث، وإني لعلى ثقة بأن آراءهما القيمة ستكون عظيمة النفع.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من مدّ لي يد العون والمساعدة، والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، اللهم إن كنت أصبت فمن فضلك، وإن أخطأت فمن نفسي، وكل ابن آدم خطاء.

والله الموفق

عبد الله الكناعنة

تمهيد

النظام المقطعي للغة العربية

الحركات المزدوجة

النظام المقطعي للغة العربية

مفهوم المقطع:

تباينت آراء العلماء حول تعريف المقطع وتحديده، ويعود هذا التباين إلى الاختلاف في وجهات النظر التي اختيرت لتحديده، فمن وجهة النظر المادية physical عرفه ماريو باي بأنه «عبارة عن قمة إسماع "peak of Sonority" غالباً ما تكون صوت علة، مضافاً إليها أصوات أخرى عادة – ولكن ليس حتماً– تسبق القمة وتلحقها»[1]. ومن وجهة النظر النطقية (Articulation) جاء تعريف جان كانتينو للمقطع بأنه: «الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز التصويت، سواء كان الإغلاق كاملاً أو جزئياً»[2].

أما من الناحية الوظيفية (functional) فقد حدّه دي سوسير بأنه «الوحدة الأساسية التي يؤدي الفونيم[3] (phoneme) وظيفة داخلها»[4].

وعلى الرغم من ورود مصطلح المقطع الصوتي عند علماء العربية القدماء، إذ عرّفه الفارابي بقوله: «وكل حرف غير مصوت أتبع به صوت قصير، فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرف المتحرك، من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكلّ حرف لم يتبع به صوت أصلاً وهو يمكن أن يقترن به، فإنهم يسمونه الحرف الساكن، وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل، فإنّا نسميه المقطع الطويل»[5].

---

(١) أسس علم اللغة/٩٦.

(٢) دروس في علم أصوات العربية/١٩١ وانظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية/٩٣.

(٣) عرفه تروبتسكوي بأنه أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس. ولمعرفة المزيد عن الفونيم انظر: في علم اللغة العام للدكتور عبد الصبور شاهين/١١٥-١٣٩.

(٤) دراسة الصوت اللغوي /٢٤٣: وانظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية/٩٣.

(٥) الموسيقى الكبير١٠٧٥ وانظر: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر/١٩٦، وأثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية/١٥٢.

إلا أن النحاة العرب القدماء لم يشيروا إلى معنى المقطع الصوتي ولا إلى أنواعه»[1].

أما في الدراسات العربية الحديثة فقد وردت عدة تعريفات للمقطع أيضاً، منها على سبيل المثال تعريف الدكتور إبراهيم أنيس، حيث عرّفه بأنه « حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة »[2].

وعرفه الدكتور عبد الصبور شاهين بأنه « مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي »[3].

كما عرفه الدكتور رمضان عبد التواب بأنه «كمية من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها »[4].

وعرف الدكتور غالب المطلبي المقطع بأنه « مدة الأداء المحصورة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز النطق إغلاقاً كاملاً أو جزئياً، وبهذا يكون المقطع أصغر وحدة نطقية »[5]. أما الدكتور يحيى القاسم فقد عرفه (تعريفاً صوتياً فونتيكياً مجرداً) بأنه: « مجموعة من الأصوات التي تمثل قواعد صوتية مكونة من أصوات صامتة تتلوها قمة مكونة من أصوات العلة، واتفق على كون هذه القمة نواةً عالية الإسماع »[6]، أما من الناحية الفونولوجية فإن تعريف المقطع في أي لغة ينظر إليه بمعزل عن اللغات الأخرى[7].

---

(١) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر/١٩٧.

(٢) أثر القوانين الصوتية، في بناء الكلمة العربية، ص٩٣ نقلاً عن موسيقى الشعر ص١٤٦.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٣٨.

(٤) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ص١٠١.

(٥) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ، ص٤٧

(٦) أثر المقطع المرفوض، في بنية الكلمة العربية ، ص١٥١.

(٧) المرجع السابق، ص١٥١

وبعد هذه الجملة من التعريفات نخلص إلى أن المقطع هو الوحدة الصوتية الصغرى التي يمكن نطقها، ولا نستغرب أن يذهب بعضهم إلى القول بأن: «المقطع مجرد اصطلاح ليس له أي حقيقة موضوعية»[1].

كما لا نستغرب أن يعترف عالم لغوي مثل فندريس بأن «تعريف المقطع أمر عسير»[2]

أشكال المقاطع في اللغة العربية:

يكاد الدارسون المحدثون يجمعون على أن اللغة العربية تحتوي على خمسة أشكال من المقاطع. وعلى الرغم من اتفاقهم على مكونات كل مقطع من هذه المقاطع، واتفاقهم على شيوع بعض هذه الأشكال، وعدم شيوع بعضها الآخر، إلا أننا نجدهم يختلفون في تسميتها. لذلك فإن تسميتنا للمقاطع في هذه الدراسة تعتمد على نقاط ثلاث، هي:

١- طول الحركة : فإذا احتوى المقطع على حركة قصيرة (ح) سُمِّي مقطعاً قصيراً، أما إذا احتوى على حركة طويلة (ح ح)، فيسمى مقطعاً طويلاً.

٢- نهاية المقطع: فإذا انتهى المقطع بحركة سُمِّي مقطعاً مفتوحاً، وإذا انتهى بصامت (ص)، سمّي مقطعاً مغلقاً.

٣- عدد الفونيمات التي يتألف منها المقطع.

وبناءً على ما تقدم يمكن لنا أن نحدد أشكال المقاطع العربية بما يلي:

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص٩١

(٢) اللغة ، ص٨٥.

١- المقطع الثنائي القصير المفتوح:

وقد أسماه كثير من الدارسين المقطع القصير المفتوح[١]، وأسماه الدكتور فوزي الشايب المقطع القصير[٢] ويتألف من صامت وحركة قصيرة، ويرمز له بالرمز (ص ح)، ومثاله مكونات الفعل (كَتَبَ) وهي (كَ تَ بَ) ka/ta/ba وكُتِبَ (كُ تِ بَ) ku/ti/ba، ولا نكاد نعثر على محاولات في اللغة العربية الفصيحة للتخلص من هذا النوع غير ما رواه لنا أحمد ابن يحيى ثعلب في مجالسه من رجز أورد فيه الشاعر ميل إحدى اللهجات إلى إغلاق المقطع الثنائي القصير وهو قول الراجز:

لا خَيْرَ في الشَّيْخِ إذا ما اجْلَخّا
وسال غَرْبُ عينه ولَخّا
تحتَ رواق البيت يغشى الدُّخّا[٣].

حيث تخلص الراجز في الكلمة الأخيرة من البيت الأخير وهي الدّخا وأصلها الدُّخَان من المقطع الثنائي القصير المفتوح (du) وحوله إلى مقطع ثلاثي قصير مغلق (duḫ). وعدّ العلماء هذه الظاهرة مما تلحن فيه العامةُ، ومثالها ما أورده ابن مكي الصقلي في كتاب «تثقيف اللسان»[٤]:

Lit/ṯa /tun < Li/ṯa/tun		لِثَة < لِثَّة	
Šuffatun < Ša/fa/tun		شَفَة < شُفَّة	

---

(١) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤٠، وفي الأصوات اللغوية، ص ٢٣٨، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٩٦.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٩٤.

(٣) مجالس ثعلب، ٢/٢٨٣ وانظر أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ص١٥٣.

(٤) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص١٩١.

٢- **المقطع الثنائي الطويل المفتوح:**

ويسمى المقطع الطويل المفتوح[١] ويتألف من صامت وحركة طويلة، ويُرمز له بالرمز (ص ح ح)، ومثاله، ما: mā وفي fī،

٣- المقطع الثلاثي القصير المغلق

ويسميه الدكتور عبد الصبور شاهين المقطع الطويل المقفل[٢]، وسمّاه آخرون المقطع الطويل المغلق[٣]؛ ويتألف من صامت وحركة قصيرة وصامت، ويرمز له بالرمز (ص ح ص)، ومثاله: (مِن): min و (عَن): <an و (كُن) kun.

والأشكال الثلاثة من المقاطع التي ذكرناها كثيرة الشيوع في العربية الفصيحة وترد في اللغة دون قيد أو شرط.

٤- المقطع الثلاثي الطويل المغلق

ويسميه الدكتور عبد الصبور شاهين المقطع المديد المقفل بصامت[٤]، أما الدكتور غالب المطلبي فيسميه المقطع المديد المغلق[٥]. ويتألف من صامت وحركة طويلة وصامت، ويرمز له بالرمز (ص ح ح ص)، وهذا المقطع مكروه في اللغة العربية[٦]، ويرد في اللغة العربية إذا توافر

---

(١) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ص٤٠، وفي الأصوات اللغوية: ، ص٢٣٨، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٩٤، والمصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٩٦،

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤٠.

(٣) انظر: في الأصوات اللغوية، ص٢٣٨، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٩٤.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤٠.

(٥) في الأصوات اللغوية، ص٢٣٨.

(٦) فصول في فقه العربية، ص ١٩٤.

أحد الشرطين التاليين.

أ- في حالة الوقف بالسكون نحو وقوفنا على (بابْ وقالْ).

ب- يرد في الوصل إذا كان الصامت الأخير منه مكرراً في بداية المقطع الذي يليه، أي إذا كان صامتاً مشدداً، نحو قوله تعالى: «ولا الضالّين»، المقطع (ḍāl). وقد عمدت العربية للتخلص من هذا المقطع إلى تقصير الحركة الطويلة كما في فعل الأمر من الأجوف مثل (قول وبيع) حيث تتحول إلى قُل وبِع:

ḳūl	<	ḳul
bī<	<	bi<

كما حاولت بعض المستويات اللهجية القديمة التخلص من هذا المقطع عن طريق الهمز، من نحو قولهم، شأبّة، ودأبّة[1]، وادهأمّت وقراءة أيوب السختياني(ولا الضألّين) في(ولا الضالين)، وقراءة عمرو بن عبيد: «فيومئذ لا يُسأل عن ذنبه إنس ولا جأن[2].

٥- المقطع الرباعي القصير المغلق بصامتين.

ويسميه الدكتور عبد الصبور شاهين المقطع المديد المقفل بصامتين[3]، أما الدكتور غالب المطلبي فيسميه المقطع المديد المزدوج الغلق[4]، وسماه الدكتور عبد القادر مرعي المقطع الزائد في الطول[5] ويتألف من صامت وحركة قصيرة وصامت وصامت، ويرمز له بالرمز (ص

---

(١) سر صناعة الإعراب، ١/٧٢.

(٢) البحر المحيط، ١/٣٠ وسر صناعة الإعراب١/٧٣و في الأصوات اللغوية، ص٢٣٩،

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤٠.

(٤) في الأصوات اللغوية، ص٢٣٨.

(٥) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص١٩٧.

ح ص ص)، وهو مقطع نادر جداً، وقد نُص على أنه لا يرد إلا في حالة الوقف بالسكون، نحو وقوفنا على كلمات مثل (بنت وأخت وكلب ولحم)، «وهذا ما أشار إليه الدكتور محمد علي الخولي حين قال: «ففي اللغة العربية لا يصح أن يلتقي صامتان في مقطع واحد، إلا في نهاية الكلام، مثل نَهرْ، سَطْرْ ، رمْزْ»[١]. وهذا الذي نصَّ عليه غير مطّرد في أمثلة اللغة جميعها، فقد وقفنا عليه مستعملاً في حالة درج الكلام في بعض أمثلة اللغة الاستعمالية، وذلك كما في كلمة دُوَيْبَّة[٢].

وعندما نكتبها كتابة صوتية ستكون du/wayb/bah

فالمقطع الثاني (wayb) هو مقطع من هذا النوع، وجاء في درج الكلام، ويحتوي في تركيبه على الحركة المزدوجة الهابطة (ay) وهذه حركة معرضة للانكماش إلى كسرة طويلة ممالة (ē) وهذا ما يعرف بالإمالة مثل بَيْت > بيت

bēt < bayt

وتصل اللغة في تطورها إلى مرحلة الفتح الخالص، أي دوابَّة du/wāb/bahوهذا ما وصلت إليه بعض اللهجات بالفعل، فقد ذكر ابن جني أن أبا زيد قد حكى عن بعض العرب في تصغير دابَّة: دوابَّة du/wāb/bah يريد دويبَّة فأبدل من ياء التصغير الساكنة ألفاً وفق تعبير ابن جني[٣].

وبذلك نرى أن ما حدث في تصغير (دابّة) على (دوابَّة) هو فرارٌ من هذا المقطع المستقل إلى مقطع آخر هو المقطع الثلاثي الطويل المغلق،

(١) الأصوات اللغوية، ص١٨١.

(٢) مبادئ اللغة ،ص١٥٤-١٥٥.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٦٦٩.

وهو مقطع- على الرغم من استثقاله هو الآخر - إلا أنه مقبول في حالة ما إذا كان المقطع الذي يليه مبدوءاً بالصامت الذي انتهى به المقطع نفسه، أي أن حدّ الإغلاق فيه مشددٌ.

خصائص مقطعية في اللغة العربية

هناك مجموعة من الخصائص في النظام المقطعي العربي نذكر منها:

١- يجب أن يبدأ المقطع بصامت ويجب أن يثنى بحركة[١]: وهذا يعني بداهة أنه لا يجوز أن يتوالى صامتان في المقطع العربي إلا في نهاية الكلام كما ذكرنا سابقاً، أي أن الكلمة العربية لا يمكن أن تبدأ بصامتين، إضافة إلى ذلك فإن المقطع العربي لا يمكن أن يبدأ بحركة، ولعل هذا ما يفسر لنا اجتلاب همزة الوصل في بداية فعل الأمر مثل اكتبْ وغيرها من صيغ زيادات الأفعال، حيث تأتي الحركة للتخلص من تتابع الساكنين، ثم تتخلق همزة الوصل عن طريق تحقيق الحركة للتخلص من ابتداء المقطع بحركة . وبالتالي «كانت همزة الوصل هي الصوت المساعد للنطق بالمجموعة الممنوعة في بناء اللغة العربية»[٢].

وربما يعود إغفال النص على أن المقطع لا يبدأ بحركة إلى «أنهم لم يمنحوا الحركة وجوداً مستقلاً عن الصامت، بل تصوروها دائماً تابعة له»[٣]. أما نحن فنرى أن ذلك يعود إلى إغفال النحاة القدماء لدراسة المقطع أصلاً، حيث لا نكاد نعثر على أي إشارة للمقطع باستثناء إشارة الفارابي في كتابه الموسيقى الكبير والتي أشرنا إليها .

---

(١) في علم اللغة العام، ص١٠٨ وانظر المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤١.

(٢) في علم اللغة العام، ص١٠٩.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٤.

٢- العربية لا تجمع بين أربعة مقاطع ثنائية قصيرة مفتوحة في كلمة واحدة إلاّ في حالة نادرة[١].

إنّ توالي الحركات الكثيرة يؤدي إلى صعوبة النطق وجعله ثقيلاً على اللسان، وهذا يؤدي إلى إضعاف النظام المقطعي[٢]. ولعل هذا ما يفسر لنا تسكين فاء الفعل المضارع، فعند تحويل الفعل الماضي – ويتكون غالبا من ثلاثة مقاطع ثنائية قصيرة مفتوحة – إلى المضارع، فإننا نضيف مقطعاً ثنائياً قصيراً مفتوحاً جديداً، وهنا تتوالى أربعة مقاطع ثنائية قصيرة مفتوحة، وهذا ثقيل، حيث تجنح العربية إلى تسكين المقطع الثاني، وبهذا التسكين يتشكل مقطع ثلاثي قصير مغلق في بداية الكلمة ، بالإضافة إلى المقطعين الأخيرين.

«وعلى الرغم من صعوبة تتابع المقاطع القصيرة، فإن العربية قد جمعت بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، وذلك في الأفعال الماضية الثلاثية التي تتصل بها كاف المخاطب والمخاطبة وذلك مثل: شَكَرَكَ، وشَكَرَكِ وهذه هي الحالة الوحيدة التي تجمع فيها العربية بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة »[٣].

٣- تجنح العربية إلى إقفال المقاطع المفتوحة: حيث نلاحظ « أن العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ومن ثم لجأوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة، وهو ما اتخذ أحياناً صورة (الإسكان)، وأحياناً صورة (الإدغام) في الكلمة الواحدة، وفي الكلمتين »[٤].

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص١٢٩.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٤.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص١٤٨.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٤.

ولعل ظاهرة الهمز هي إحدى ظواهر جنوح العربية إلى إقفال المقاطع المفتوحة، وذلك نحو قولنا العألم والخأتم، كذلك الوقف بالهمز على بعض الكلمات مثل (حبلأ ورجلأ) بدلاً من (حبلى ورَجْلى) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيتُ رَجْلى فيهمز؛ وهذه حُبْلأ؛ وتقديرهما: رجْلَعْ وحبلَعْ؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخفُّ عليهم»[1].

كذلك فإن القاعدة التي تشير إلى أن العربية لا تقف على متحرك تُعَدُّ مظهراً من مظاهر إقفال المقاطع المفتوحة، حيث إن التسكين إقفال للمقطع، وهذا المنهج «يفسر لنا زيادة هاء السكت على أواخر الأفعال والأسماء والأدوات التي لا يجوز سقوط الحركة القصيرة من أواخرها في الوقف، وذلك نحو: رَهْ، وعِهْ، ولم يَخْشَهْ ولم يَرْمِهْ، وفي الأسماء: «ولم أدر ما حسابيه»[2]و «هلك عني سلطانيه[3]»وغلاميهْ وعصايه وبشرايه، وهم مسملونهْ وقائلونهْ، وفي الأدوات مثل: مَهْ وحتامه، وإلامه وأيْنَهْ . . . فهاء السكت هذه الغرض منها إقفال المقاطع المفتوحة في نهاية الكلمة»[4]. *[*]

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٧٦-١٧٧.

(٢) الحاقة/٢٦.

(٣) الحاقة/ ٢٩

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص١٧٤.

(*) لمزيد من المعلومات عن النظام المقطعي، انظر: أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات المجلد الحادي عشر، العدد الثاني،١٩٩٣، ص١٤٩-١٧٨.

مفهوم الحركة المزدوجة
Diphthong

إنَّ تحديد معنى من المعاني الجامعة لمصطلح الحركة المزدوجة أمر صعب جداً، حيث يختلف هذا بين نظام لغوي، ونظام لغوي آخر، كما أنه من الناحية الشكلية أمر في غاية التعقيد ، فكثير من اللغات أهمل رمزه ولم يعطه حقه الشكلي إلا في بعض الأحيان، على الرغم من وجوده في كل اللغات كما أشار فندريس حين قال: «يوجد في كل اللغات مزدوجات، تمثل كلمات من منبع واحد، دخلت اللغة في حقب مختلفة»(١). ولعل إهمال رمز الحركة المزدوجة يعود إلى نظم الكتابة بشكل عام، تلك النظم التي «لا تكاد تؤدّي في أية لغة أكثر من نصف الواقع اللغوي الملفوظ»(٢).

ويبدو الاختلاف في مفهوم الحركة المزدوجة واضحاً بين اللغة الفرنسية الحديثة التي تنظر إلى الحركة المزدوجة على أنها تتابع حركتين أو أكثر كما أشار برتيل ما لمبرج حين قال: «وليس في الفرنسية الحديثة حركات مزدوجة، فأما لمجموعات (oui-oi-ui-ie) في كلمات مثل fois-nuit-pied فإنها تفسر على أنها تتابع صامت + حركة»(٣)و اللغة العربية التي ترفض هذا المفهوم – أعني تتابع حركتين مختلفتين في مقطع واحد – إلا في حالة نادرة هي ما أطلق عليها علماء العرب القدامى همزة (بين بين) وهي وفق تحديدهم همزة بين الهمزة وحرف اللين، وهو «الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو»(٤)، وقد سميت همزة بين بين لأنها «ضعيفة

---

(١) اللغة، ص ٧٤.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٠.

(٣) علم الأصوات، ص٧٣.

(٤) سر صناعة الإعراب، ٤٨/١.

ليس لها تمكين المحققة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها»[١].

فالحقيقة «أن العربية لم تعرف التقاء صوتي مد ليكونا مركباً من هذا النوع»[٢]، وبالتالي فإن النظرة العلمية الحالية التي ننظر بها إلى هذه الهمزة تفند ما ذهب اليه علماؤنا القدامى من تسمية الهمزة بهذا الاسم ، فقد وصف الدكتور إبراهيم أنيس هذه الحالة بأنها«سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة»[٣]

وتحدث عنها الدكتور عبد الصبور شاهين فقال: «وقد قمنا في دراستنا للماجستير ببعض التجارب المعملية على جهاز سبكتوجراف أثبتنا بها هنالك أن (بين بين) ليس في الواقع سوى حركة»[٤].

وقد وصل الدكتور فوزي الشايب إلى أن همزة (بين بين) «ليست إلا تتابعاً لحركتين قصيرتين تفصل بينهما وقيفة. فالهمزة تسقط من النطق كلية، والذي يحل محلها وقيفة تفصل بين الحركتين اللتين تكتنفانها»[٥].

وفي هذه الدراسة، فإننا نتفق مع الدارسين المحدثين في أن همزة (بين بين) ليست همزة على الإطلاق، ونذهب إلى أنها ظاهرة صوتية تنشأ بسبب سقوط الهمزة نهائياً مع بقاء حركتها، فتلتقي إذاك حركتان وهما حركة الهمزة، والحركة التي تشكل نواة للمقطع السابق عليها. وبالتالي فإننا سنقبل بالمصطلح الغربي (Hiatus) للدلالة على هذه الظاهرة – أعني ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة.

---

(١) سر صناعة الإعراب، ٤٩/١.

(٢) في الأصوات اللغوية، ص٢٧٨.

(٣) الأصوات اللغوية، ص٩١.

(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص١٠٥.

(٥) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٣٥١.

ولتوضيح ذلك نأخذ هذا المثال ونحلله صوتياً:

- فِئَةٌ f i>atun

إن سقوط الهمزة من هذا النمط وبقاء حركتها هو الذي يسبب ما أسماه القدماء همزة بين بين، أي: fiatun. ونظام اللغة العربية لا يسمح بـ (ia) إلا في هذا الموضع، وهو الذي دفع إلى الوهم بأن هذا الموضع فيه همزة صغيرة بين الهمزة وبين الياء في هذا المثال، والصحيح أن الهمزة إما أن تكون موجودة أو لا تكون. وهذا الحكم عام ينسحب على اللغات السامية الأخرى، التي يرفض نظامها الصوتي تتابع الحركات، اللهم إلا إذا طور بعضها بعض مظاهر التقاء الحركة مع الحركة، فقد استعملت المنداعية (إحدى اللهجات العبرية المكتوبة) المقطع (au) كما أشار (Leslau) وذلك كما في كلمة daula بمعنى دلو(١)، كما أشار أيضاً إلى أن الأكّادية طورت هذا النظام، ففيها كلمة diānu بمعنى قاضٍ، حيث ورد فيها (iā) (٢) والمعنى قريب من الإدانة في العربية.

وعلى هذا فإننا نخلص إلى حكم مؤداه أن النظام الفنولوجي العربي والسامي عامة لا يسمح بورود مقطع صوتي واحد يتتابع فيه صوتان معتلان، أو حركتان، ولكن هذا المفهوم لا يعني أن هذه اللغات ليس فيها حركات مزدوجة، ولكننا نقول إن هذه الحركات تختلف عن المفهوم السابق، حيث ننطلق في هذا البحث من تعريف محدد لمعنى الحركة المزدوجة في اللغة العربية وهو تتابع الحركة (vowel) وشبه الحركةsemi-vowel في مقطع واحد. وقد تحدث عن هذا المصطلح عدد من الباحثين المحدثين وأطلقوا عليه تسميات مختلفة، فهو عند الدكتور إبراهيم أنيس الصوت المركب، يقول: «والتقاء صوتي لين أحدهما مقطعي والآخر غير مقطعي، ينتج عادة ذلك الصوت المركب الذي يسمى Diphthong»(٣).

---

(١) Leslau, w. , The comparative Dictionary of Ge<ez, p. 133.

(٢) Ibid, p. 146.

(٣) الأصوات اللغوية، ص١١١.

وهو عند الدكتور غالب المطلبي صوت المد المركب حيث قال: «إن هذا التتابع بين صوت المد ونصف المد هو ما اصطلح عليه بصوت المد المركب»[(١)] ثم أشار إلى أن الباحثين قد قيدوا هذا التتابع بأن يكون واقعاً ضمن مقطع واحد وهو عند الدكتور فوزي الشايب المزدوج، وقد تحدث عنه فقال: «اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد، يكوّن ما يُعرف في الاصطلاح بالمزدوج Diphthong»[(٢)].

وتحدث عنه آخرون بعنوان الحركة المزدوجة أو المركبة، وعرفوا هذا المصطلح بأنه «الحركات التي تتكون من عنصرين»[(٣)].وهذا التعريف تعريف عام، لا يخص لغة بعينها، إنما ينسجم مع علم اللغة النظري، فقد جاء تعريف هذا المصطلح في معجم علم اللغة النظري كما يلي:

«ثنصائت، صائت ثنائي :Diphthong

صوت يتكون من صائتين بسيطين، أو صائت بسيط وشبه صائت متتاليين في مقطع واحد، مثل: /ay/ في bite، /aw/ في cow، /ow/ في boat»[(٤)].

ونعني بالحركات هنا الفتحة والضمة والكسرة، سواء أكانت هذه الحركات قصيرة أم طويلة، أما شبه الحركة فيعني الواو أو الياء غير المعتلتين. وأشار برتيل ما لمبرج إلى شبه الحركة حين قال: «ومع أن الواو والياء هما في الأصل نتيجة هذا الانتقال بين حركات متخالفة كما رأينا، فإنهما يوصفان بأنهما (شبه حركة) وهو إيماء إلى أنهما أيضاً (شبه صامت). فهما من الناحية الأصواتية (أشباه حركات)، وهما من الناحية الصرفية (أشباه صوامت)، نظراً إلى أنهما يتحملان الحركة كما يتحملها الصامت»[(٥)] . وقد خصَّ الدكتور صلاح الدين حسنين أشباه الحركات بفصل كامل في كتابه المدخل إلى علم الأصوات[(٦)].

---

(١) في الأصوات اللغوية، ص٤٣-٤٤.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٢٢.

(٣) علم الصوتيات، ص٢٠٢.

(٤) معجم علم اللغة النظري، ص٧٥.

(٥) علم الأصوات، ص٨١.

(٦) انظرك المدخل إلى علم الأصوات، ص١٦٨-٢٠٢.

الحركة المزدوجة في اللغة العربية

يخلط بعض الدارسين بين مفهوم توالي حركتين دون توسط صامت (Hiatus) وتتابع الحركة وشبه الحركة في مقطع واحد (Diphthong) وبناء على هذا الخلط ينكر هؤلاء الدارسون وجود الحركة المزدوجة في اللغة العربية، ومنهم الدكتور كمال بشر الذي يعلل رأيه بأن أهم صفتين في الحركة المزدوجة بالمعنى الاصطلاحي الدقيق لا تتوافران فيها، وهما:

١- الصفة الصوتية: وهي في رأيه «تتمثل أساساً في أن أعضاء النطق تبدأ في منطقة حركة من حركات وتسير مباشرة في اتجاه حركة أخرى مكونة حركة واحدة ذات خاصية انزلاقية Avowel-Glide [١]، ثم يرى أن «هذه الصفة الانزلاقية مفقودة في نطق الفتحة العربية متلوة بواو أو ياء ساكنة، إذ يحدث في نطقها أن تنتقل أعضاء النطق من منطقة إلى أخرى محدثة نوعاً من الانفصال في تحركها، فهما إذن صوتان مستقلان»[٢].

والحقيقة أن حديث الدكتور كمال بشر هنا هو عن مفهوم الـ (Hiatus)، وهو حديث لا يختص بالحركة المزدوجة (Diphthong) في النظام الصوتي للغة العربية.

٢- إن العربية لا تشعر بأن هذا التتابع يمثل وحدة صوتية واحدة، بعبارة أكثر دقة، أنه لا يمثل فونيما واحداً، وعلل ذلك بأننا في التصريف نعد هذا التتابع صوتين اثنين»[٣].

وهذه النظرة ليست جديدة، فقد قال بها غير واحد من الباحثين ، ومنهم فرجسون Ferguson الذي ذهب إلى أن تتابع (الفتحة ونصف المد الساكن) قد يكون يحمل شيئاً من صفات صوت المد المركب، إلا أن سلوكه الوظيفي في

---

(١) دراسات في علم اللغة، ص٧١.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٣) المرجع السابق، ص٧٢.

العربية لا يشير إلى كونه يمثل وحدة صوتية واحدة»[1].

ومنهم جان كانتينو الذي ذهب إلى أنه «قد لا يكون لأصوات المد المركبة أي وجود خاص من قبل الناحية الوظيفية»[2].

ومنهم الدكتور عبد الصبور شاهين الذي ذهب إلى «أن صوت المد المركب، وإن كان قوي الوجود إذا ما نظرنا إليه نظرة تحليلية صوتية، إلا أنه ضعيف الوجود إذا ما روعي المستوى اللغوي»[3].

فسبب إنكار هذه الطائفة من الباحثين للحركة المزدوجة في اللغة العربية يعود إلى أنها لا تمثل في رأيهم وحدة صوتية واحدة، ذات قيمة لغوية واحدة.

ونحن إذ نتفق مع هؤلاء الباحثين في أن النظرة الصرفية العربية للحركة المزدوجة تتمثل في اعتبارها وحدتين صوتيتين منفصلتين تمام الانفصال. إلا اننا نذهب أيضاً إلى أن هذا التتابع يؤدي وظيفة صوت واحد، أي أن هذا التتابع «يكون وحدة واحدة One unit في أثناء التأليف الصوتي»[4]. فالمزدوج والذي يرمز له عادة بدوغراف Diagraph هو عبارة عن «رمزين يمثلان صوتاً واحداً- يشير الأول منهما إلى نقطة الابتداء، بينما يحدد الآخر اتجاه الحركة»[5].

فالنظرة الفونتيكية المجردة للحركة المزدوجة تعدها صوتاً واحداً. قال برتيل ما لمبرج «ونحن نرى من وجهة نظرنا أن المزدوج حقيقة ثابتة في العربية، وأن كثيراً من السياقات تؤكد وجوده بصورته الأصلية التي لم تتكلس

---

(١) في الأصوات اللغوية، ص٢٣١.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣١.

(٣) المرجع السابق، ص٢٣١-٢٣٢.

(٤) دراسة الصوت اللغوي، ص٣٠٢ وانظر، دراسات في علم اللغة ص ٧٢.

(٥) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٢٣.

في شكل كتابي (واو أو ياء)»[1]. أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد أشار أثناء حديثه عن صوت المد المركب بقوله: «وتشتمل اللغة العربية على النوعين، فالهابط في مثل (بيت)، والصاعد في مثل (يسر)»[2]. وكذلك الدكتور فوزي الشايب[3].

أشكال الحركات المزدوجة:

يمكن لنا أن نحدد نوعين من أنواع الحركات المزدوجة في اللغة العربية، وهما[4]:

١- الحركة المزدوجة الصاعدة: Rising Diphthong وتتألف من شبه الحركة أولاً ثم الحركة، أي يكون العنصر الثاني من الحركة المزدوجة أكثر وضوحاً من العنصر الأول، وهو «صائت ثنائيّ يكون النبر أقوى في نهايته أو قرب النهاية، وفيه يسبق الصوت الانزلاقي الصوت الصائت»[5]. وبذلك فإن الصيغ النظرية المفترض وجودها للحركة المزدوجة الصاعدة في اللغة العربية هي:

ya	yā
yi	yī
yu	yū
wa	wā
wi	wī
wu	wū

أما عن طبيعة تعامل اللغة العربية مع هذه الحركات المزدوجة فقد «أبقت على اثنتين منها في جميع السياقات وهما wa, ya . أما المزدوجات الأربعة الباقية، فقد التزمت بالمخالفة بين عنصري كل منهما، إذا ما وقعت في حشو الكلمة، وخصوصاً في الأفعال. ولكنها تبقي عليها إذا كانت في بداية الكلمة

---

(١) علم الأصوات، ص٨٢.

(٢) الأصوات اللغوية، ص١١١.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٢٣.

(٤) يمكن أن توجد حركة مزدوجة مستوية level diphthong في اللغات التي تقبل بتتابع الحركة مع الحركة، وفي هذه الحالة يستمر النبر دون تزايد أو تناقص.

(٥) معجم علم اللغة النظري، ص٢٤٤.

بشكل عام. وذلك نحو: وجد، وشاح، يناضل، يوعد، يسار وِيعار ويِقاظ»[1].
وينطبق نفس الحديث على الحركات المزدوجة المحتوية على نواة طويلة.

٢- الحركةالمزدوجة الهابطة: Falling Diphthong وتتألف من الحركة أولاً ثم شبه الحركة، أي يكون العنصر الأول فيها أكثر وضوحاً. «أما إذا كان النَّبر يبدأ قوياً ثم ينقص عند النهاية، فيكون الثنصائت هابطاً»[2]. وبذلك فإن الصيغ النظرية المفترض وجودها لهذا النوع هي:

ay	āy
iy	īy
uy	ūy
aw	āw
iw	īw
uw	ūw

«ومن بين هذه المزدوجات الهابطة الستة لم تبقِ العربية إلا على اثنتين منها وهما ay, aw والتزمت بالمخالفة بين عنصري المزدوج من الأنواع الأربعة الباقية»[3]. ويكون هذا في أغلب الأحيان. ويبدو أن الحركة المزدوجة (ay, aw)، قد احتفظت بثباتها وقوتها في العربية حقبة من الزمن، وما زالت موجودة حتى الآن، رغم تعرض هذا الصوت إلى الانكماش في لهجاتنا المعاصرة مثل بيت، ليث، سوط، يوم. «وقد مالت اللغة العربية في تطورها إلى التخلص من الصوت المركب إلى صوت لين طويل كما في نطقنا الحاضر لكثير من الألفاظ نحو: بيت، وحوض، وشوب، وعين، وليل وغيرها من الألفاظ الأخرى»[4].

وفي هذا السياق أيضاً فإن ما ينطبق على الحركات المزدوجة المحتوية على نواة قصيرة ينطبق على ما يماثلها من حركات مزدوجة محتوية على نواة طويلة، باستثناء انكماش الحركة الذي يقتصر على النوع الأول.

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، ص٤٣٩.

(٢) معجم علم اللغة النظري ص ٢٤٤.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٢٤.

(٤) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص١٤٨.

الباب الأول
في الأفعال

الفصل الأول: الفعل المثال

الفصل الثاني: الفعل الأجوف

الفصل الثالث: الفعل الناقص

الفصل الرابع: الفعل اللفيف

أ) المفروق

ب) المقرون

الفصل الخامس: بعض اللواحق الفعلية

الفصل السادس: المبني للمجهول

الفعل المثال

الفعل المثال هو ما كانت فاؤه صوتاً من أصوات العلة(1) أو ما يُطلق عليه في اصطلاحنا الحديث أشباه الحركات semi- vowels.

وفي العربية صوتان من هذه الأصوات وهما الواو والياء، وأكثر ما يرد المثال في العربية من الأفعال الواوية الفاء، وأما الأفعال اليائية فهي قليلة معدودة سنوردها بعد قليل

تأثير الحركات المزدوجة في المثال:

١- الواوي:

لا يظهر أي تأثير للحركات المزدوجة في بناء الفعل المثال في حالة الماضي، فعلى الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) في أوله، غير أن هذه الحركة مقبولة في العربية في هذا النوع من الأفعال، وذلك كما في الأمثلة الآتية:

وَضَعَ = waḍa<a

وخِم = waẖima

وَضُوءَ = waḍu>a

وَضُعَ = waḍu<a

حيث تظهر الكتابة الصوتية دور الحركة المزدوجة (wa) الصاعدة في تشكيل هذا الفعل وهو دور مقبول غير مرفوض. حيث تبقى هذه الحركة محافظة على قوتها في هذا النوع من الأفعال.

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٠.

وقد ذكر سيبويه أن الفتحة في مثل هذا الوضع الصوتي خفيفة لأنها بمنزلة النفس[1]، وربما كان لهذه الخفة دور في تسهيل النطق بالواو، ولذا فإن المزدوج (wa) شكل تآلفا بين الفتحة (a) الخفيفة والواو (w) مما سوّغ قبول العربية لهذا المقطع الذي تشكّل من حركة مزدوجة كاملة.

وأما ما يمكن أن يورد في هذا الباب وقد تدخلت فيه الحركة المزدوجة المتشكلة فهو في باب المزيد منه.

أثر الحركات المزدوجة في المزيد من المثال الواوي:

كما ورد في الماضي المجرد من هذا النوع من الأفعال من عدم وجود تأثير للحركة المزدوجة فيه، فقد جاءت هذه الظاهرة واضحة في كثير من أوزان المزيد فيه، وذلك كما في الأوزان الآتية:

١- فاعل

لقد رأينا في المجرد من هذا النوع من الأفعال أنه قد تشكل فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (wa)، وكذلك تشكل في هذا النوع الحركة المزدوجة نفسها مع فارق واحد وهو أن نواة هذه المقطع في المجرد حركة قصيرة، في حين هي في وزن (فاعل) حركة طويلة، أي: (wā)

مثل : واصل = wāṣala

واضع = wāḍaʕa

واقفَ = wāḳafa

والفرق بين هذين الوزنين يكمن في طول الفتحة في المقطع الأول (wa) و (wā) وقد أعطى هذا الفرق قيمة دلالية كبيرة، فالوزن الثاني wā يدل على المشاركة في الحدث بين اثنين أو فريقين.

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٣٣٥-٣٣٦.

٢- **تفاعل:**

ونقول فيه في ما قلناه في سابقه من حيث قبوله للحركة المزدوجة التي تشكل هنا المقطع الثاني، ومن حيث الدلالة، وذلك كما في الأمثلة الآتية:

تواصل = tawāṣala

تواضع = tawāḍaʕa

تواقف = tawāḳafa

٣- **فَعّل:**

وتتشكل فيه الحركة المزدوجة (aw) و (wa) مثل

وصّل	waṣṣala
وَضّع	waḍḍaʕa
وقف	waḳḳafa

وهي حركات مقبولة.

٤- **تفعّل:**

وتتشكل فيه حركة مزدوجة ذات نواة تتكون من حركة قصيرة، (wa) كالوزن المجرد، وهي حركة مقبولة، وذلك نحو:

توصّل = tawaṣṣala

توضّع = tawaḍḍaʕa

توقّف = tawaḳḳafa

٥- **استفعل:**

وتتشكل فيه الحركة المزدوجة الهابطة (aw) وهو مقطع مقبول يحتوي في نواته الحركة القصيرة (a). وذلك نحو

استوصل = istawṣala (>)

استوضع = istawḍaʕa (>)

استوقف = istawḳafa (>)

٦- **أفعل:**

ولا يبدو أن فيه ما يدعو إلى رفض الحركة المزدوجة المتشكلة فيه، وهي حركة مزدوجة هابطة (aw) مثل :

أوصل = >awṣala

أوضع = >awḍa<a

أوقف = >awḳafa

وأما الأوزان التي يتبدى الأثر فيها واضحاً فهي:

١- **افتعل**

تجري في هذا الوزن في حالة كونه مثالاً الكثير من التحركات التي سببتها الحركات المزدوجة، وذلك في جميع اشتقاقاته، وما يهمنا هنا هو في حالة كونه فعلاً مزيداً، وذلك كما في الأمثلة الآتية؛ التي أوردها سيبويه[١] والعلماء القدامى[٢]:

وعد > اتّعد

وهم > اتّهم

ولج > اتَّلَجَ

وهذا يعني أن صوت الواو قد تغير إلى صوت التاء، وهو تغير غير مسوغ من الناحية الصوتية لبعد مخرج التاء عن مخرج الواو. وقد قرر العلماء أن الإبدال الصوتي لا يتم إلا بين صوتين متقاربين في المخرج أوالمخرج الصفة [٣]، ولهذا فلا بد إذن من تعليل هذا الإبدال صوتياً.

إن هذا الإبدال قد حدث نتيجة لظاهرة القياس الخاطيء، أو ما يطلق عليه مصطلح التوهم، ذلك أن القياس في حدّ ذاته هو أن تحمل فرعاً على أصل لوجود

(١) الكتاب، ٤/٢٣٩ وانظر ٤/٣٣٤.

(٢) لسان العرب، (وعد)/و(وهم)/و(ولج)/.

(٣) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه/٣١.

علة جامعة بينهما، وهي علة المشابهة، فإذا كانت كلمة (طويل) تؤنث على (طويلة) فإنه لا بأس أن تؤنث كلمة (قصير) على (قصيرة) والعلة هنا علة المشابهة، وهي مشابهة حقيقية، وأما إذا قاس كلمة (أخضر) على هذه الكلمة فأن العلة متوهمة، فيمكن أن يقول بعضهم (أخضرة) . . .

ولنبدأ بتحليل أثر الحركات المزدوجة في هذا الإبدال، وذلك بتحليل هذا المثال :

وعد > اوتعد [1] > اتَعَدَ[2] > اتّعَدَ

(>) ittaˁada < (>) itaˁada < (>) iwtaˁada < waˁada

هذه هي مراحل تطور هذا الفعل وفقاً لاشتقاقه حتى وصل إلى ما نعرف من نطقه الآن، أي وزن افتعل في الأصل ((>) ittaˁada). فالذي حدث وفقاً لهذه العملية هو الآتي

تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة في المرحلة التالية (>) iwtaˁada وهذه الحركة (iw) هي حركة مستثقلة في العربية ولهذا فقد لجأت اللغة إلى التخلص من هذه الحركة المزدوجة (iw) عن طريق حذف الواو (W) فأصبح النمط على الوجه الآتي (>) itaˁada وفيه فراغ ناشيء عن هذا الحذف، ولهذا لجأت اللغة إلى مبدأ التعويض، وقد تم التعويض هنا عن طريق التشديد، فلجأت اللغة إلى إغلاق المقطع (>i) عن طريق تشديد الصوت الذي يليه، فيصبح حدّ البداية في المقطع الثاني حد إغلاق للمقطع الأول أي:

(>)it/ta/ˁa/da < (>) i /ta/ˁa/da

---

(١) هذا هو الأصل الذي قرره القدماء، وهو مرحلة نظرية.

(٢) هذه المرحلة نظرية أيضاً، وفيها حذف صوت الواو، وفيها فجوة ناتجة بسبب حذف الواو.

وكذلك الحال في المثالين الآخرين:

وهم	<	اوتهم	<	اتَهَمَ	<	اتّهم
wahima	<	(>)iwtahama	<	(>)itahama	<	(>) ittahama
ولج	<	اوتلج	<	اتَلَجَ	<	اتّلج
walaǧa	<	(>)iwtalaǧa	<	(>) italaǧa	<	(>) ittalaǧa

وربما لجأت اللغة إلى وسيلة أخرى من وسائل التعويض في هذا الوزن، وهي ظاهرة قليلة نادرة الاستعمال، ونعني بها ظاهرة التعويض عن طريق مد الكسرة التي تشكل جزءاً من همزة الوصل، وذلك

وصل	>	ايتصل
waṣala	<	(>)ī taṣala

وقد تم هذا التعويض في المرحلة التي حدث فيها التشديد في الظاهرة العامة التي تعرضنا لها قبل قليل، كما في قول الشاعر:

قام بها ينشُدُ كُلّ منشَدِ

فا يتصلت بمثل ضوء الفرقد[1]

أي: فاتّصلت

٢- **انفعل:**

وهو وزن قليل الاستعمال من المثال الواوي في الغالب، فنحن لا نكاد نجد في الفصيح مثل (انوصل) أو (انوضع) أو (انولج) ، وإن كنا نجد مثل هذا في اللهجات العربية المعاصرة، وقد أورد سيبويه مثالاً على هذا فقال: «وسمعت الخليل يقول في (انفعل) من (وجلت): (اوّجل) كما قالوا: (امّحى) لأنها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو، فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: مَنْ مِثْلُكَ وَمَنْ مَاتَ . . .»[2].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧٦٣-٧٦٤.

(٢) الكتاب ٤/٤٥٥.

أي أن سيبويه حمل هذا المثال على ما يسميه القدماء: الإدغام، وما يطلق عليه المحدثون اسم المماثلة أو التأثر[1].

فقد تأثرت النون الساكنة بالواو بعدها تأثراً مدبراً فتحولت إلى خصائص الواو كاملة، لأن المماثلة كلية، ولما كانت النون ساكنة، فقد عُدّت المماثلة متصلة، أي أن المماثلة مدبرة كلية متصلة، وتمثل هذا بالمخطط الآتي:

انوجل > اووجل[2] > اوّجل

(>)iwwa ǧ ala < (>)iw – wa ǧ ala < (>)in – wa ǧ ala

ومع أن قانون المماثلة يهدف في تدخله التلقائي في الاستعمال اللغوي إلى إضفاء مزيد من السهولة والتيسير على النمط اللغوي، غير أنه في هذا المثال ألغى وضعاً سهلاً (ˀin)، وحوله إلى وضع صعب: يحتوي الحركة المزدوجة الهابطة (ˀiw)، ولكنه استعمال نادر من الصعب أن تجمع له أمثلة استعمالية كثيرة.

ولعل من الغريب أن تلجأ اللغة إلى غير هذه الطرق في التعويض عن المحذوف فقد روى سيبويه في كتابه أن بعض العرب ربما عوض بالسين في الفعل المهموز الفاء نحو:

أخذ > إتخذ > استخذ[3]

(>)istahada < (>)i>tahada < >ahada

---

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص٣٠-٧٥.

(٢) خطوة كتابية غير استعمالية.

(٣) الطريقة المشهورة أن تلجأ اللغة إلى التعويض عن طريق التشديد، أي: اتّخذ، انظر سيبويه، الكتاب ٤/٤٨٣.

وقد قرر سيبويه في مكان لاحق أنه ربما كان الأصل فيها استتخذ على وزن (استفعل) ثم حذفت إحدى التائين[1]، وهو كلام بعيد، والأول أحسن منه، وينسجم مع معطيات العلم الحديث.

٢- اليائي:

لم تسجل اللغة العربية عبر تاريخها أمثلة كثيرة على هذا النوع من الأفعال، وهو الفعل الثلاثي المجرد الذي يكون فونيما الياء والفتحة (ya) في بدايته كما كان فونيما الواو والفتحة (wa) في بداية المثال الواوي، ويعود السبب في هذا إلى رغبة اللغة في عدم إنتاج أنماط فعلية قد تلبس بياء المضارعة. وحكم هذا النوع في التعامل مع أشباه الحركات Semi- vowels كحكم الصحيح كما هو مقرر عند القدماء بسبب ما ذكروه من قوة (المتكلم) عند الابتداء[2]. وهذا يعني في عرف علم اللغة المعاصر أن الحركة المزدوجة الصاعدة المتشكلة في هذا النوع من الأفعال مقبولة على المستوى الاستعمالي، وأمثلته في العربية كما قلنا قليلة نورد بعضها:

يَمَنَ	←	yamana
يئس	←	ya>isa
يسر	←	yasara
ينع	←	yana<a
يبس	←	yabisa
يَعَرَ(ت)	←	ya<ara

فنلحظ تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) في هذا النوع، ومع هذا فإن تشكل هذا النوع من الحركات المزدوجة لا يشكل أي صعوبة في النطق، ولهذا فإن اللغة لم تلجأ إلى التخلص منه، وهذا المعنى مقرر عند علماء

(١) الكتاب٤/٤٨٤.

(٢) شرح المراح في التصريف، ص١٩٩.

العربية منذ قديم الزمان فقد ذكر سيبويه أن الياء أخف على ألسنة الناطقين، «لأنهم قد يفرّون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو؛ وهي أخف. . .»[١]ولهذا فهو يقرر في موضع آخر بأن بنات الياء التي الياء فيهن فاء بمنزلة غير المعتل؛ لأنها تتم ولا تعتل[٢].

أثر الحركات المزدوجة في المزيد من المثال اليائي:

١- وزن افتعل

لما كانت همزة الوصل مكسورة وستسكن الياء لأنها فاء افتعل، فإن هذا سيدعو حتماً إلى تشكيل حركة مزدوجة هابطة لتكون جزءاً من مقطع قصير مغلق، وهي (iy) بمعنى أن هذه الحركة المزدوجة جزء من المقطع (>iy)وهو بتركيبه هذا مقطع مرفوض لوجود الياء الساكنة المسبوقة بكسرة قصيرة في وزن افتعل، ولا يمكن أن يكون حد الإغلاق (y) مشدداً، ولهذا فإن اللغة تلجأ إلى التخلص من هذا الوضع الصعب عن طريق حذف حد الإغلاق (y)، ثم تلجأ إلى التعويض عن طريق تشديد فاء الافتعال، وقد قرر القدماء أن شأن الياء في هذا الوزن كشأن الواو فيه، فنحن نقلب الياء تاء في افتعل كقولنا: اتّبس من اليُبْس[٣].

وحتى نوضح هذا نحلل المثال الآتي:

يبس	>	ايْتبس	>	اتَبَس	>	اتَّبس
yabisa	<	(>)iytabasa		(>)itabasa		(>)ittabasa

ففي الخطوة الأولى كان المقطع (ya) في بدايته مقبولاً على الرغم من أنه يشكل الحركة الصاعدة، ولكن عند بناء وزن (افتعل) منه في الخطوة الثانية تشكل المقطع (>iy)وفيه الحركة المزدوجة (iy) وهي حركة صعبة، ولهذا لجأت

(١) الكتاب٤/٥٤.

(٢) الكتاب٤/٩٤.

(٣) الكتاب٤/٣٣٨-٣٣٩.وانظر٤/٢٣٩.

اللغة إلى التخلص منها في المرحلة الثالثة itabasa(>) ، وقد خلف هذا الحذف فراغاً يمثل فجوة يجب أن يتم تعويضها عن طريق تشديد التاء في المقطع الثاني، لتصبح التاء الأولى حدّ إغلاق للمقطع الأول تعويضاً عن المحذوف ويمكن أن يحدث شكل آخر من أشكال التعويض في هذا النوع من الأوزان، وذلك عن طريق حذف شبه الحركة ثم مدّ الكسرة قبلها وذلك كما في هذا المثال:

ايتبس > اتبس > ايتبس

(>)iytabasa > (>) itabasa > (>)ītabasa

٢- وزن أفعل

يجب أن نذكر بداية أن القدماء قد قرروا أن الياء تسلم في وزن (أفعل) كما أن الواو تسلم فيه أيضاً إلا أن يشذّ حرف[١]، فنحن نقول:

أيسر وأينع كما نقول أوصل وأوقف، فعلى الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (> aw ,>ay)في هذه الأمثلة، غير أنها حركة مقبولة يمكن أن تسلم ، ويمكن أن نمثل ذلك بالكتابة الصوتية الآتية:

-أيسر = >aysara

-أينع = >ayna<a

فقد تشكل في هذين المثالين المقطع (>ay) وفيه (ay) وهي حركة مزدوجة ليست سهلة على النطق ولكنها ليست بصعوبة (iy) لأن (ay) تكونت من الفتحة والياء الساكنة وهما أسهل في اجتماعهما من الكسرة والياء الساكنة (iy).

ولكن في حالة البناء للمجهول فإن الصعوبة تزداد بسبب تغير نواة المقطع من الكسر إلى الضم، فيحدث حذف وتعويض[٢] كما في المثال الآتي:

(١) الكتاب٤/٣٢٩.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٤.

يَسَر > أيسْر > أيسر > أُسِر[1] > أُوسر

yasara > >aysara > >uysira > >usira > >ūsira

ففي المرحلة الأولى تشكلت في المقطع الأول الحركة الصاعدة (ya) وهي كما قلنا حركة مقبولة، وفي المرحلة الثانية aysara< تشكلت الحركة المزدوجة (ay) ، وهي حركة مزدوجة هابطة، ولكنها مقبولة لما ذكرناه سابقاً، وعند بنائه للمجهول يصبح uysira< في المرحلة الثالثة، ونلحظ تشكل المقطع (uy<) الذي يحتوي الحركة المزدوجة الهابطة (uy)، وهي مكونة من الياء (y) الساكنة المسبوقة بالضمة، ولا يوجد أي تناسب صوتي بين الياء والضمة، ولهذا تلجأ اللغة إلى حذف الياء من المقطع (uy<) للتخلص من هذا الوضع المرفوض، وعند هذا تنشأ فجوة بسبب هذا الحذف كما نلحظ في المرحلة الرابعة، أي أن الفعل يصبح usira< ولا علاقة بين هذا الفعل وبين الماضي المبني للمجهول من (أسَرَ asara<) فهذا الوضع الجديد ناشيء من الجذر yasara.

وللتخلص من هذا الوضع الجديد تلجأ اللغة إلى تعويض هذا الحذف عن طريق مطل حركة المقطع الذي حدث فيه الحذف وهو (u<) فيصبح المقطع الجديد مقطعاً ثنائياً طويلاً مفتوحاً ū< ، فتصبح الكلمة ū sira<. ومثل هذا ينطبق على أمثلة أخرى نجدها منثورة في كتب الصرف[2].

وليست هذه الطريقة هي الوحيدة التي تلجأ إليها اللغة للتخلص من هذا الوضع الصوتي الذي لا تقبله، بل لقد أوردت لنا كتب الصرف طريقة أخرى غير هذه الطريقة، وهي طريقة الهمز، بمعنى أن اللغة تستعمل الهمزة حَدّ إغلاق للمقطع الذي تم فيه الحذف، كما في هذا المثال:

---

(١) مرحلة نظرية ليس لها علاقة بالأسر الذي هو الربط، وأثبتناها للتوضيح فقط.

(٢) الكتاب، ٣٧٥/٤، ونزهة الطرف في علم الصرف ص٣٦، وسر صناعة الإعراب ٥٨٤/٢.

أُيْسِرَ > أُسِر(1) > أُؤْسِر

>u>sira < >usira < >uysira

فالمرحلة الأولى نقول فيها ما قلناه في المرحلة الثانية من المثال السابق، من تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (uy) ثم التخلص منها في المرحلة الثانية عن طريق حذف (y) من المقطع، ثم تتشكل الفجوة التي يساهم الإبقاء عليها في إيجاد لبس بين >usira وبين الماضي المبني للمجهول من الفعل (أسر) فتقوم اللغة بالتعويض عن طريق إقحام همزة لإغلاق المقطع (>u) الذي حدث فيه الحذف فيصبح شكل المقطع الجديد (>u>) وهو مقطع ثلاثي قصير مغلق.

ويمكن أن نأخذ بتعليل بعض المعاصرين الذين لجأوا إلى ما يسمى بقانون الحذلقة أو المبالغة في التفصّح أو ما يطلق عليه مصطلح التقعّر(2) وأطلق عليه ماريو باي Mario Pae مصطلح المبالغة في التصحيح (overcorrectness) «وهو اصطلاح اتخذ لدى علماء اللغة للصيغ التي تنتج بسبب الحرص الشديد على محاكاة اللغة الأدبية ممن لا يجيدها»(3)، فهو يحاول أن يردّ العامية التي يتقنها إلى نمط اللغة الأدبية، وهو في محاولته هذه لا يفرق بين الظواهر الجديدة والقديمة في العامية، فإذا ردّ كلمة جديدة إلى أصلها القديم أصاب، أما إذا فعل مثل ذلك مع الكلمات التي احتفظت بالأصل القديم، وشابهت مع ذلك الجديد، فإنه حينذاك يكون متقعراً ومتحذلقاً، وذلك كمن يعرف أن الصوت المركب (aw) مثلاً في العربية الفصحى، يقابله في العامية حركة الضم الممالة ($\bar{o}$)، وذلك (صوم) في (صَوْم) و (عُوْم) في (عَوْم) و

(١) وهي المرحلة النظرية التي كانت الرابعة في المثال السابق، وقد ذكرنا أنها نظرية لا علاقة لها بالفعل (أسر).

(٢) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه/٧٩.

(٣) أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر ص١٥٩.

(نُوم) في (نَوْم)[1]. . . فهو إذا ردّ هذه الكلمات إلى أصلها كان مصيباً في كلامه ، غير أن هناك كلمات لها مثل هذه الصورة في الأصل في اللغة الأدبية نفسها، مثل ثوم وحُوت ورُوح[2]، قياساً على ما فعله في تلك الكلمات السابقة، وعندئذٍ يأتي بشيء لا هو في العامية، ولا هو في اللغة الأدبية[3].

ويمكن أن نحمل على هذا القياس ما ورد من همز الواو في هذا الوضع فربما حدث الأمر في (يوسر) قياساً على (يودّي) مثلاً، أو أي فعل على هذا الوزن، فقد أسقطت عامية الحجاز الهمزة من (يؤدي) فأصبحت (يودّي) ، فإذا أرادوا تفصيحها، أعادوا الهمزة إليها، وهم في هذا مصيبون، ولكنهم قد يتوهمون فيهمزون الكلمات المقاربة لهذا البناء الصوتي، فيقولون (يؤسر) ، واللغة حافلة بمثل هذه الظاهرة، ونمثل هذا القياس بالمخطط الصوتي الآتي:

١- المهموز	يؤدّي yu> addī	>	يودّي yuwaddī	>	يؤدّي yu>addī
	فصيحة		حجازية عامية		عودة إلى الفصحى

٢- غير المهموز

١- يوسر yūsiru	>	يوسر yūsiru	>	يؤسر yu>siru
فصيحة	- [متشابهتان] -	عامية		ناتجة بسبب التوهم والمبالغة في التفصح قياساً على (يؤدي) وأمثالها.

وبعد ولادة الصيغة الجديدة المهموزة، يعمم أمر الهمز على الاشتقاقات الأخرى، كما لو أن الهمزة مكوّن أصلي في هذا الوزن.

---

(١) صوتياً ṣ ō m > ṣawm , <ō m > < awm , n ō m > nawm.

(٢) صوتياً : t ū m و ḥ ū t و r ū ḥ

(٣) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص٧٩.

ولعلّ ما يمكن أن يحمل على هذا همز العرب للمبنى للمجهول من المثال، فقد ذكر سيبويه أن بعضهم يقول: (أُعِدَ) في (وُعِدَ)[١].

>uʕida < wuʕida

فقد فروا من الحركة المزدوجة المستثقلة (wu)عن طريق حذف شبه الحركة (w) ثم عوضوا عنها عن طريق جلب الهمزة.

٣- **وزن انفعل**

يمكن أن نحمل هذا الوزن على المثال الواوي، حيث لا علاقة للحركة المزدوجة المتشكلة فيه (ya)مع ما يحدث فيه من حركة، بل يتدخل قانون المماثلة في تماثل النون مع الياء واندغامها فيه[٢] وذلك كما في المثال الآتي:

١- يئس < ٢- انيأس < ٣-إيّأسَ

(>)iyya>asa < (>)inya>asa < ya>isa

فقد تأثرت النون بالياء بعدها وتماثلت معها تماثلاً كلياً مدبراً متصلاً.

(١) الكتاب،٤/٤٠٥.

(٢) الكتاب٤/٤٥٥.

ثانياً: مضارع المثال

أ: الواوي:

يذهب العلماء إلى أن الأصل في مضارع المثال يشبه من حيث بناؤه مضارع الصحيح، فإذا كان مضارع الفعل (ضرب) على سبيل المثال (يضرب) فان مضارع الفعل (وصل) سيكون (يَوْصل) من حيث أصله، لا من حيث استعماله، ولكن القياس الذي اتخذته العربية الفصحى لا يسمح بهذا البناء بسبب تكون مقطع صوتي يحتوي حركة مزدوجة هابطة وهو (yaw)حيث إن الحركة (aw) هي الحركة الهابطة، وتلجأ اللغة إلى التخلص من هذه الحركة المزدوجة عن طريق حذف الواو (w)منه ، وهذا الحذف لا يسبب شيئاً من الصعوبة الصوتية، ولذا فإن اللغة لا تقوم بتعويض المحذوف، والمخطط الصوتي الآتي يوضح هذا الأمر:

وَصَلَ	>	يَوْصِلُ	>	يَصِلُ
waṣala	<	yawṣilu	<	yaṣilu

وهذه هي الطريقة القياسية التي انتهجتها العربية في التعامل مع هذا النوع من الأفعال، حيث يمكن أن نقول إنها اتخذت هذا السمت في جميع الأفعال التي تكون فيها الحركة المزدوجة الهابطة، إلا في أمثلة قليلة مسموعة محفوظة عن العرب بصورتها التي جاءت على الأصل الصحيح، ومنها (وجل) التي جاء فيها أكثر من نمط استعمالي مرويّ عن العرب، فقد قال ابن يعيش فيه: «وقد جاء في مضارع فَعَلَ يفعِل مما فاؤه واو نحو وجل يوجَلُ ووحِلَ يَوْحِلُ أربع لغات، قالوا: (يَوْجَلُ) بإثبات الواو وهي أجودها، وهي لغة القرآن في نحو قوله تعالى: «قالوا لا توجل»[1]؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة فثبتت، وقالوا يا جل، فقلبوا الواو ألفاً ، وإن كانت ساكنة على حدٍّ قلبها في (يا تعد) و (ياتزن)، كأنهم كرهوا اجتماع الواو والياء ففروا إلى الألف لانفتاح ما قبلها، والثالثة قالوا (ييجل) فقلبت الواو ياءً استثقالاً لاجتماع الياء والواو، وقد شبّهوا ذلك بميّت وسيّد

---

(١) الحجر/٥٢.

وإن لم يكن مثله، فوجه الشبه أن اجتماع الواو والياء مما يستثقلونه لا سيما إذا تقدّمت الياء الواو ولذلك قلّ يَوْمٌ ويَوْحُ، وأما المخالفة فلأن السابق منهما في نحو ميّت ساكن، وفي يوجل متحرك، فهذا وإن لم يكن موجباً للقلب لكنه تعلل بعدم السماع، وأما الرابع فقالوا ييجِل بكسر الياء، كأنهم لما استثقلوا اجتماع الياء والواو كرهوا قلبها ياء كما قلبوها في ميت لحجز الحركة بينهما، فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلة إلى قلب الواو ياءً لأن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياءً على حَدّ ميزان وميعاد.»[1].

ومن هذا النص نجد أن القدامى قد عرفوا أربعة أنماط استعمالية عن العرب لهذا الفعل وهي:

١- يَوْجَلُ yaw ǧ alu

وقد وصف هذا الاستعمال بأنه أجود الأنماط ، وهو الذي جاءت به لغة التنزيل، وهذا الاستعمال جاء على الأصل، وهو مقبول على الرغم من احتوائه حركة مزدوجة هابطة (aw) ، وهذه الحركة تشكل عنصراً مهماً من المقطع الصوتي (yaw) حيث إن الفتحة فيه نواة للمقطع وأما الواو الساكنة (w) فهي حدّ الإغلاق.

٢- ياجل y ā ǧ alu

إنّ حمل ابن يعيش هذا الاستعمال على (يا تعد) و (يا تزن) في استعمال بعض العرب لهما لغتة لا أروع منها، ولكنه لم يفسر لماذا انقلبت الواو ألفاً بتعبيره في المقيس والمقيس عليه، ولنا تفسير لهذا القلب ينطلق مما نطلق عليه انكماش الحركات المزدوجة، حيث إن الحركات المزدوجة الهابطة[2] (aw) و (ay) معرضتان للانكماش ، فتحوّل (aw) إلى (ō) وهي الضمة الطويلة الممالة، فيما تتحول (ay) إلى (ē) وهي حركة الكسر الطويلة الممالة وهذه الحركات الطويلة الممالة تتحوّل في لغة الحجازيين إلى مرحلة الفتح الخالص[3].

(١) شرح المفصل ١٠/٦٣ وانظر مثل هذا في الكتاب ٤/٣٩٩-٤٠٠ و٤/٤٨٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٦٧.

(٢) في حديثنا عن الأجوف تفصيل لهذه العملية الصوتية انظر ص من هذه الدراسة.

(٣) شرح المفصل ١٠/٦٣ وانظر، المدخل إلى علم اللغة ص ٢٩٧.

وينطبق هذا على هذه الأنماط اللغوية، والتحليل الصوتي الآتي يبين هذه العملية:

يَوْجِلُ	>	يُوجِل (بالإمالة الواوية)	>	يا جِلُ
yaw ǧ ilu		y ō ǧ ilu		y ā ǧ ilu
(الأصل)		بالإمالة بعد انكماش الحركة المزدوجة (aw)		مرحلة الفتح الخالص

وإذا حملنا الأمر على الأصل قبل التسكين الذي طرأ على فاء الفعل بسبب دخول حرف المضارعة، فإننا يمكن أن نقول إن الأصل في يَوْجَلُ هو (يَوَجَلُ) فوقعت الواو بين فتحتين فانقلبت فتحة طويلة، وبعبارة أخرى أسقطت الواو فالتقت فتحتان قصيرتان فشكلتا فتحة طويلة، وهي صورة الألف التي نراها. وإن كنا نميل إلى التفسير الأول.

٣- يَيْجَلُ yay ǧ alu

وقد نتج هذا النمط وفقاً لاجتهادنا بسبب عملية المماثلة حيث تأثرت الواو التي تشكل حدّ إغلاق للمقطع الذي يحتوي الحركة المزدوجة الهابطة (yaw) بياء المضارعة قبلها تأثراً مقبلاً كلياً منفصلاً فانقلبت ياءً، وأعتقد أن هذا قد حدث في ياء المضارعة أولاً ثم طُرِدَ الباب على وتيرة واحدة نتيجة لرغبة اللغة في توحيد علاماتها وذلك في حروف المضارعة الأخرى. ونمثل ذلك بما يأتي:

يوجل	>	ييجل
yaw ǧ ilu	>	yay ǧ ilu

٤- يِيجَلُ yīǧalu

والأصل في هذا النمط yiyǧalu بالتلتلة وقد تكونت فيه حركة مزدوجة هابطة في المقطع الأول (yiy)وهي (iy) وكما نرى، فهي مكونة من الياء الساكنة المسبوقة بالكسرة القصيرة، وقد جنحت اللغة نحو حذف الياء (y) ثم

عوضت هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة القصيرة، والمخطط الصوتي الآتي يوضح هذا التحرك:

يِيْجَلُ	>	يِجَلُ	>	ييجلُ
yiy ǧ alu	<	yi ǧ alu	<	y ī ǧ alu
(الأصل)		(نظرياً قبل التعويض)		(بعد التعويض)

ومهما يكن من أمر هذه اللغات التي فصّلنا في تحليلها للوصول إلى نتيجة فيها، فإن القياس الذي مالت اللغة إلى اتخاذه سمتاً لها هو حذف الواو من الحركة المزدوجة الهابطة (yaw) وما يشبهها. وذلك كما في الأمثلة الآتية التي أوردها سيبويه[1]:

وسع	>	يَوْسع	>	يَسَعُ
wasiʕa	<	yawsaʕu	<	yasaʕu
وضع	>	يَوْضع	>	يضع
waḍaʕa	<	yawḍaʕu	<	yaḍaʕu
ورم	>	يَوْرِم	>	يَرِمُ
warima	<	yawrimu	<	yarimu

وهكذا في أمثلة هذا النوع الأخرى.

وقد أورد القدامى أمثلة تدعو إلى التأمل في ضوء هذه القاعدة القياسية وذلك في أمثلة وصفها سيبويه نفسه بأنها قليلة أو بأنها لا تكاد توجد[2] كما في أحد استعمالات مضارع الفعل (وجد) وهو يَجُد ya ǧ udu حيث إن الأصل فيه هو yawǧudu، ثم حدث فيه حذف الواو (w) من الحركة المزدوجة الهابطة ولم تقم اللغة بإجراء أي عملية تعويض. وإذا كان سيبويه قد وصف هذا بالقلة فإن ابن عصفور قد وصفه بالضرورة، كما ذكر أن غيره وصفه بالشذوذ[3] وقد أوردوا

(١) الكتاب، ٤/٥٤-٥٥ و ٤/٢٣٩. وانظر، شرح المفصل ١٠/٦٠.

(٢) المرجع السابق، ٤/٥٤.

(٣) المقرب ص٥٤٣.

عليه شاهداً شعرياً، وهو قول جرير: (كامل).

لو شئتُ قَدْ نقع الفؤاد بشربة تدع الصواديَ لا يَجُدْن غليلا[1]

والقياس فيه (يَجِدُ)[2]

ويكاد هذا السمت في التعامل مع هذا النوع من الأفعال يكون مطرداً عند جميع العلماءالسابقين. فقد ذكر الميداني أبنية الثلاثي من معتل الفاء (المثال) وهي خمسة: فَعَلَ يَفْعِلُ مثل: وعد يَعِدُ وفَعَلَ يَفْعَلُ مثل وضع يَضَعُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ مثل: وَجِلَ يَوْجَل وفَعُلَ يَفْعُلُ مثل وَسُمَ يَوْسُمُ، وفَعِلَ يفعِلُ مثل: وَرِثَ يرِثُ، ولم يجيء فيه فَعَلَ يَفْعُلُ إلا حرف واحد وهو وَجَدَ يجُدُ وزاد على هذا بأنها لغة بني عامر[3].

ب- اليائي:

عند بناء هذا النوع من الأفعال على صيغة المضارع تتشكل فيه الحركات المزدوجة الهابطة، غير أن هذه الحركات قلّما تتأثر، ولذا فإننا نجد القدماء يقررون منذ القدم بأن هذا النوع لا يحذف منه شيء، فقد قال سيبويه: «وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك: يئسَ ييئس ويَسَرَ يَيسِرُ ويَمَنَ يَيْمنُ؛ وذلك أن الياء أخفُّ عليهم؛ ولأنهم قد يفرّون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرّون من الياء إلى الواو فيه؛ وهي أخفُّ، ... فلّما كان أخفّ عليهم سلّموهُ.»[4]وقال ابن يعيش: «فإن الياء تثبت حيث تحذف الواو ، تقول: ينعت الثمرة تينع، ويَسَرَ يَيْسِر، وهو قمار العرب بالأزلام، والاسم الميسر، ولا تحذف هذه الياء كما تحذف الواو في (يعد وأخواته لخفة

---

(١) ديوان جرير ص ٤٥٢ بتحقيق الصاوي عن سر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢. وانظر الشاهد في المقرب ص٥٤٣ ، شرح المفصل ٦٠/١٠ برواية: (لو شاء) في مكان (لو شئت) و (الحوائم) في مكان(الصوادي)، ونزهة الطرف في علم الصرف ص١٠ والشاهد فيه منسوب للبيد.

(٢) الكتاب ٣٤١/٤. وانظر : نزهة الطرف في علم الصرف ص١٠.

(٣) نزهة الطرف في علم الصرف ص ١٠.

(٤) الكتاب٥٤/٤.

الياء »[1] وهذا يعني أنَّ تشكُّل الحركة المزدوجة الهابطة في هذا النوع من الأفعال لم يكن مدعاة لتحركات لغوية تسفر عن التخلص من هذه الحركات، بمعنى أن الحركات المزدوجة الهابطة في هذا النوع مقبولة في النظام المقطعي للغة العربية، وفيما يأتي تحليل صوتي للأنماط السابقة:

١- يئس > ييأس أو ييئسُ

ya>isa < yay>isu /yay>asu

٢- يَسَرَ > يَيْسِرُ

yasara < yaysiru

٣- يَمَنَ > يَيْمِنُ

yamana yayminu

وعلى هذا فإن الحركة (ay) المزدوجة الهابطة قد شكلت جزءاً من بناء الفعل ومع هذا فإنها من حيث القياس قد ظلت دون تغيير، وهذه هي القاعدة، ولكن القدامى رووا لنا بعض الأداءات اللغوية لبعض العرب فيها شيء من الخروج على هذا القياس، فقد ذكروا أن بعض العرب يقول في (ييأس): يا أس[2]، أي:

yay>asu < yā>asu

فالذي حدث في هذا أن العرب الذين روي عنهم هذا الاستعمال قد حذفوا الياء لأنهم استثقلوا النطق بالحركة المزدوجة الهابطة، ثم عوّضوا هذا الحذف عن طريق إطالة الفتحة، فانتقل النمط من ييأس إلى يا أس. وقال ابن يعيش في وصف هذه العملية وتحليلها: «وقالوا في ييأس : يا أس، وإنما قلبوا الواو والياء ألفاً لأنهم رأوا أن جمع الياء مع الألف أسهل عليهم من الجمع بين اليائين »[3] فهي إذن عملية مفاضلة بين الجمع بين يائين وبين الجمع بين ياء وألف: وقد رأى العرب وفقاً لرأي ابن جنّى أن الجمع

---

(١) شرح المفصل، ١٠/٦٢.

(٢) المقرب، ص٥٥٠.

(٣) شرح المفصل، ١٠/١٩.

بين ياء وألف أسهل عليهم من العملية القياسية.

كما روى القدامى نمطاً آخر تخلصت اللغة فيه من الحركة المزدوجة الهابطة المتشكلة في هذا المضارع، ويرتكز هذا النمط إلى التخلص من الحركة المزدوجة فيه، وذلك كما في النمطين الآتيين[1]:

١- يَيْسرُ > يسرُ

yaysiru > yasiru

٢- ييئس > يئسُ

yay>isu > ya>isu

إذ إنه يمكن لنا أن نقول إن اللغة قد حذفت الياء بقصد التخلص من الحركة المزدوجة (ay) في المقطع الأول (yay) في الكلمتين، ولم تعوّض اللغة هذا الحذف.

ثالثاً- الأمر من المثال:

قرر القدماء قاعدة في صياغة الأمر من الأفعال تقول: إن الأمر يؤخذ من المستقبل، لأن ما مضى - بتعبيرهم - لا يؤمر به، «فإذا أردت الأمر من فِعْل، نظرت إلى الحرف الثاني من المستقبل بعد حذف الحرف الزائد، فإن كان متحركاً تلفظت به، نحو: (عِد) من (يَعِد) و (كِل) من يكيل»[2]، وإذا كان ثاني المستقبل ساكناً فإنه يحتم علينا اجتلاب همزة الوصل المكسورة مثل: اضرب واعلم . . . أو المضمومة نحو: أُنْصر[3]، وقياس صياغة الأمر من المثال كما يأتي:

---

(١) الكتاب ٤/٥٤ وانظر، شرح المفصل، ١٠/٦٢.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٢٦.

(٣) المرجع السابق، ص٢٦.

إن البنية العميقة لفعل الأمر من المثال تتمثل في أنه في مرحلة الصحة كان يعامل معاملة الصحيح، فإذا كنا نقول في الأمر من (يضرب): اضرب باجتلاب همزة الوصل، فإن هذا نظرياً هو ما يحدث عند صياغته من المثال مثل:

وعد ← يوعد ← اوعد ← عِد

<id ← (>)iwˁid ← yawˁidu ← waˁada

فالأصل عند القدماء وعندنا هو (اوعد) [1]، وقد تشكلت فيه الحركة المزدوجة الهابطة (iw) ولذا فقد لجأت اللغة إلى حذف المقطع الذي يحتويه كاملاً وهو (>iw) ونلحظ أنه مكون من همزة الوصل المجتلبة والحركة المزدوجة الهابطة، فصار إلى صورته النهائية (<id)، وكذلك في جميع أمثلة هذا النوع.

هذا هو القياس في هذا الباب، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض البقايا المتحجرة (الركام اللغوي) التي نستهدي بها إلى أن مرحلة الصحة هذه وهي التي تخلصت منها اللغة في الخطوة قبل الأخيرة ربما كانت مستعملة، فقد أورد لنا ابن يعيش في شرح المفصل أن العرب كانوا يقولون ايعد (>)īˁid (بياء بين كسرتين، وذلك مستثقل فصاروا إلى الحذف) [2] وتحليل هذا كما يأتي:

(>)īˁid < (>)iˁid < (>)iw<id

فقد تشكلت في بنائه الأصلي الحركة المزدوجة الهابطة (iw) ولمّا لم تلجأ اللغة إلى حذف المقطع كاملاً كما فعلت في قياس هذا الباب فقد لجأت إلى عملية أخرى تتمثل في حذف (w) وهي حدّ الإغلاق للمقطع فتخلصت بهذه العملية من الحركة المزدوجة الهابطة، ثم عوضت المحذوف عن طريق إطالة الكسرة القصيرة، وهي التي عبّر عنها ابن يعيش بالياء في قوله السابق.

---

(١) نزهة الطرف في علم الصرف، ص٢٨.

(٢) شرح المفصل ١٠/٦١.

الفصل الثاني

الـفـعـل الأجـوف

الفعل الأجوف

أولاً : الماضي المجرد:

الأجوف من الأفعال هو ما كانت عينه صوتاً من أصوات العلة – اللين، وقد سُمّي بهذه التسمية لهذا السبب، وقد حمل القدماء العين على جوف الحيوان، كما يقال له ذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة أحرف عند إسناده إلى ضمير المتكلم، نحو: قلت وبعتُ، فكانهم ذهبوا إلى أن الضمير بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصالها به[1].

ويجيء على ثلاثة أبنية من الثلاثي، وهذه الأبنية هي:

١- فَعَلَ يَفْعُلُ، وذلك نحو : قال يقول.

٢- فَعَلَ يفْعِلُ، وذلك نحو: باع يبيع.

٣- فَعَلَ يَفْعَلُ، وذلك نحو: خاف يخاف[2].

وقد قرر منذ القدم أن الأصل في هذه الأصوات المعتلة هو مرحلة الصحة، فالأصل في قال قَوَلَ، وفي باع: بَيَعَ وفي خاف: خَوِفَ، والذي حدث أن العربية وكثيراً من اللغات السامية قد اتجهت نحو الاستغناء عن هذا الأصل في المجرد من أفعالها وفي المزيد، حيث قلبت هذه الأصوات إلى ما يعرف بمرحلة الفتح الخالص ، وهي ما عبر عنها القدماء بقلب هذه الأصوات ألفاً.

غير أن هذه الظاهرة لم تكن مطّردة في جميع الأوزان، فوزن (فَعِلَ) المكسور العين من الأجوف من النادر أن يتعرض إلى مثل هذا القلب، ولهذا فقد ظلّ على أصله الصحيح ، وقد ذهبوا في تسويغ هذا إلى أن هذا الوزن جاء في معنى ما لا يعتل، فمثلاً جاء الفعل (عَوِرَ) في معنى (اعورّ) ، ولهذا تثبت الواو المكسورة فيه ولا تتعرض للقلب[3]. وقال ابن يعيش في توضيح هذا النوع من الأفعال: «إذا صحّ الماضي صحّ المضارع، ألا ترى أنهم لمّا قالوا: عَوِر وحوِلَ

(١) الكتاب ٣٣٩/٤، وشرح المراح في التصريف، ص ٢٠٥.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف، ص ١٠وانظر: شرح المراح في التصريف ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٣) المقرّب، ص٥٤٧.

فصحّحوها قالوا يعور ويحول وعاور وحاول، فصححوا هذه الأمثلة لصحة الماضي؟ »[1].

على أن سيبويه أورد لنا استعمال بعض الأمثلة التي تطورت إلى مرحلة الفتح التي أشرنا إليها سابقاً، وقد ظلت على أصلها الصحيح، فنعرف أن الفعل (صَيِدَ) قد تطور إلى هذه المرحلة فقيل فيه (صاد)، ولكنه ورد عن العرب (صَيِدَ) وذلك في حال الإسناد إلى التاء المتحركة مثل «صَيِدتُ»[2].

- إن نظرة القدماء إلى هذا النوع من الأفعال تتلخص في أنهم درسوا البيئة الصوتية لهذه الأفعال دراسة وصفية، فقد علّلوا قلب الواو والياء ألفاً لورودهما بين حركتين فإذا كانت الحركة التي قبلها فتحة قلبتها ألفاً[3]، وهذا ينطبق على الأفعال الجوفاء اليائية والواوية، وفي الأفعال المبنية لما لم يُسَمَّ فاعله (المجهول) فإنها تسبق أحياناً بالكسرة فتقلب العين ياء، مثل: قيل وبيع . . .[4] وقال سيبويه موضحاً مبدأ القلب والإبدال في هذا الباب: «والألف تكون بدلاً من الياء والواو إذا كانتا لامين في رمى وغزا ونحوهما، وإذا كانتا عينين في قال وباع والعاب والماء ونحوهن.»[5] وينقسم الأجوف- كما هو الحال في المثال والناقص- إلى قسمين: يائي وواوي، فاليائي هو ما كانت عينه معتلة بالياء، وأما الواوي فهو ما كانت عينه معتلة بالواو، ولعل أكثر المعايير وضوحاً في معرفة الواوي من اليائي هو إعادة الفعل إلى المضارع، فالألف في(باع) يائية بدليل المضارع في هذا الفعل وهو (يبيع)، وكذلك الألف في: (قال) أصلها واو بدليل مضارعه وهو (يقول) غير أن هذا المعيار ليس الوحيد، ذلك أنه يقصر في تحديد الأصل في نوع من الأفعال، تكون العين فيه على حالها في الماضي، وذلك نحو: يخاف ويهاب وأمثالها، فعند ذلك لا بد من معيار آخر وهو المصدر،

---

(1) شرح المفصل، ٦٦/١٠.

(2) الكتاب، ٣٥٦/٤-٣٥٧.

(3) المقرب، ص٥٤٧.

(4) المرجع السابق، ص٥٤٨.

(5) الكتاب ٢٣٨/٤ وانظر ٢٣٩/٤.

وغيره مما هو مثبت في كتب الصرف العربي المختلفة.

والصيغة التي ذكرنا أنها الأصل في الأفعال المعتلة الجوفاء هي صيغة افتراضية في نظر القدماء، وقد أشار ابن جني في أحد المواضع إلى هذا الأصل المفترض بقوله: «هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل قام: قوم، وفي باع: بَيَعَ وفي طال: طول، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدعي أن له أصلاً يخالف ظاهره قد كان مَرّة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيدٌ .. وليس الأمر كذلك. . . وإنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعَلّ، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النظر.»[1].

وهذا الرأي الذي ذهب إليه ابن جني هو رأي العلماء الذين يسيرون على نهج علم اللغة الوصفي والمنهج الوصفيْ التقريري الذي يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية وصفاً ظاهرياً دون محاولة تفسير الظواهر المتعلقة بها، وهو يعني هنا أن مرحلة الصحة المفترضة هذه مرحلة تعليمية حسب، وأقول إن الأخذ بهذا الرأي على إطلاقه أمر دونه كثير من الشكوك، بل إن اللغة ما زالت تحتفظ ببعض الأفعال المعتلة الجوفاء على أصلها الصحيح المفترض برأي ابن جني، وبعضها تطور في النظام الشائع وجاء في بعض الاستعمالات الفعل (صيد) السابق الذكر وجاء فيها الأفعال الآتيه:

حَوِرَ	ḥawira
عَوِر	<awira
هيفَ	hayifa
حَوِل	ḥawila

وغير هذه الأفعال.

كما أن النظر في اللهجات العربية البائدة قد يدعم وجهة النظر التي نقول بها وهي أن الأصل المفترض عند ابن جني هو أصل حقيقي، فلهجة

(١) الخصائص١/٢٥٦-٢٥٧.

الصفاويين[1] نقلت إلينا بعض الاستعمالات التي ظلت على حالها الأصلي إذا كان ما يقابلها في العربية مكسور العين، في حين تطورت إلى مرحلة الفتح الخالص في بعض الاستعمالات الأخرى[2] وأمام هذه الحقائق فإننا لن نتوقف عند مبدأ الوصف التقريري، بل سنحاول أن نصف وأن نفسر - وفقاً للمنهج الوصفي التفسيري الذي اعتمد عليه أتباع المدرسة التحويلية، حيث يقابل مصطلح الأصل عندهم مصطلح البنية العميقة، ولهذا فقد ذهبوا إلى أن (قال) و (باع) هما بنية سطحية ظاهرية، وهذه البنية السطحية تنطلق من بنية عميقة، هي الأصل:

قال ḳāla	باع bā<a
بنية سطحية s.s [3]	بنية سطحية s.s
قَوَلَ ḳawala	بَيَعَ baya<a
بنية عميقة D.S [4]	بنية عميقة D.S

وأما عملنا التفسيري فسيتركّز على تفسير كيفية انتقال البنية العميقة (d.s) إلى البنية السطحية (s.s). ، فهل انتقل قَوَلَ ḳawala وبيَع baya<a من الأصل إلى السطح ḳāla و bā<a هكذا دون تسلسل؟

إن متابعتنا للغة العربية واللغات السامية تُثبت لنا أن هذا الانتقال لم يتم على دفعة واحدة، بمعنى أنه لم يحدث نتيجة نقلة مفاجئة، فإنّ وجود الحركات التي تحيط بصوت العلة (w) و (y) يمنع من عملية الانتقال المفاجيء، وقد وصل ابن جني إلى هذه المرحلة بحسه اللغوي المرهف عندما

---

(١) لهجة الصفاويين هي لهجة أقوام أطلق عليهم اسم الصفاويين نسبة إلى منطقة الصفاة في بادية الشام، وهي لهجة عربية بائدة.

(٢) Littman, (1943), No. 676 & winnett &Harding, no. 149.

(٣) S.S اختصار للمصطلح التحويلي surface structure بمعنى البنية السطحية.

(٤) D.S اختصار للمصطلح التحويلي Deep structure بمعنى البنية العميقة (الأصل).

قرّر أن هذا الانتقال لم يكن ليتم إلا بعد إسكان الحرف المعتل[1]. أي أن الأمر برأي ابن جني تم على النحو الآتي:

ḳāla < ḳawla < ḳawala

قَالَ > قَوْلَ > قَوَلَ

وهذا الرأي، وإن كنا لا نخالفه من حيث المبدأ، غير أننا لا نوافق على النتيجة التي أوصلنا إليها، فصحيح أن الأمر لم يتمّ إلا بعد أن اسكنّا صوت العلة عن طريق إلقاء حركته (الفتحة هنا)، ولكن الانتقال من هذه المرحلة (مرحلة التسكين) إلى مرحلة الفتح الخالص أمر لا يسعنا أن نقبله دون تفسير، فقد وصف ابن جني الأمر بأنه حدث عن طريق إجراء البدل في هذين النمطين مباشرة، ولكنّا وفقاً لمعطيات علم اللغة الحديث لا نستطيع قبول هذا، فهناك مرحلة أخرى ينبغي أن نجد لها موضعاً في هذه الخطوات، ولا بد أن تكون هذه المرحلة سابقة لمرحلة الفتح الخالص، ونعني بها هنا مرحلة الإمالة أو انكماش الحركة المزدوجة Diphthong حيث تحتوي الكلمات الواوية الأصل على الحركة المزدوجة (aw) وتحتوي الكلمات اليائية الأصل على الحركة المزدوجة (ay):

ḳawla (aw)

قَوْلَ

bay<a (ay)

بَيْعَ

أو أن نقول إن شبه الحركة قد سقط لوقوعه بين حركتين متماثلتين[2].

وهاتان الحركتان المزدوجتان (aw) و (ay) على الرغم من أنهما مقبولتان في الفصيح من استعمالنا العربي، ولكنهما مستثقلتان، تميل اللغة إلى التخلص منهما بطرق كثيرة لعل أشهرها هو ما يعرف بانكماش الحركات المزوجة حيث تتحول الحركة الواوية إلى ضمة طويلة ممالة:

---

(١) الخصائص٢/٤٧١-٤٧٢.

(٢) دراسات في علم أصوات العربية ص٢٤.

ō   <   aw

فيما تتحول الحركة اليائية إلى كسرة طويلة ممالة:

ē   <   ay

ونطلق الآن على هذا النوع من الانكماش مصطلح الإمالة، فإذا كانت الإمالة ناتجة عن انكماش (aw) إلى (ō) فإننا نسميها الإمالة الواوية، وأما إذا كانت ناتجة عن انكماش (ay) إلى (ē) فإننا نسميها عندئذٍ الإمالة اليائية:

ḳōla   <   ḳawla   <   ḳawala

bē<a   <   bay<a   <   baya<a

وعلى الرغم من أن متابعتنا للأنماط الفصيحة لن توصلنا إلى حكم قاطع بشأن الإمالة الواوية، غير أننا نجدُ في الاستعمالات العامية في اللهجات المعاصرة كثيراً من الأنماط الممالة إمالة واوية مثل:

قُول	ḳōl
كوم	kōm
قوم	ḳōm
لوم	lōm

وغير ذلك من الأنماط التي لا حصر لها في استعمالنا العامي في معظم اللهجات العربية المعاصرة. وأما الإمالة اليائية فما أكثر أمثلتها في تراثنا العربي، وبخاصة في القراءات القرآنية الصحيحة والشاذّة. ومن أمثلتها:

- طغى
- الصلاة
- يا موسى
- لترضى
- أبى

وذلك في الأسماء والأفعال[1].

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٤٣ (والمواضع من سورة طه).

مراحل تطور الأفعال الجوفاء:

ومن هذا يمكن أن نقسم مراحل تطور الأفعال الجوفاء إلى الأقسام الآتية:

١- مرحلة الصحة (مفترضة عند كثير من الدارسين)

٢- مرحلة ضياع الحركة (اهتدى إليها ابن جني)

٣- مرحلة انكماش الحركة المزدوجة

٤- مرحلة الفتح الخالص (التفخيم)

المرحلة الأولى: مرحلة الصحة

نميل إلى الاعتقاد بأن مرحلة الصحة التي يذهب كثير من العلماء إلى أنها افتراضية نميل إلى أنها مرحلة حقيقية كانت موجودة في الاستعمال اللغوي الفعلي للغة العربية، سواءٌ أكانت اللغة الأدبية قد تشكلت أم لا، بمعنى أنها ربما كانت موجودةً في الزمن السحيق للغة العربية عندما كانت عبارة عن لهجات مختلفة انبثق عنها المستوى الفصيح أو اللغة الأدبية. وندعم ما نذهب اليه بالأدلة الآتية:

١- وجود كثير من الصيغ القياسية وذلك في باب الخِلق والعيوب والأشياء المستحبة أيضاً في باب (فَعِلَ) المكسور العين وذلك كما في حوِر وحوِلَ وعوِر، وغيرها من الأنماط المشابهة التي ذكرناها سابقاً.

٢- وجود بعض الكلمات التي حافظت على الأصل القديم في بعض اللهجات، وذلك من الأنماط التي تطورت، وهو ما يُطْلَقُ عليه اسم الركام اللغوي وهو مصطلح أطلقه الدكتور رمضان عبد التواب على بعض المتحجرات اللغوية، ويعني هذا المصطلح أن الظاهرة عندما تموت لا تفنى فناءً تاماً، بل تبقى بعض الشواهد التي نستهدي بها على أن الظاهرة كانت مستعملة في يوم ما [(١)]، فمما ورد في هذا المثال الذي ذكرناه سابقاً وهو صَيِدْتُ ṣayidtu [(٢)].

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ص ٢٩٨.

(٢) الكتاب٤/٣٥٦-٣٥٧.

٣- إن بعض اللغات السامية التي وصلت إلينا نصوصها المكتوبة قد ظلّ محتفظاً بهذه المرحلة وذلك كاللغة الحبشية (الجعزية) وذلك كما في الأمثلة الآتية: bayana بمعنى (تحقق) dayana بمعنى دان[1]

٤- لقد وصلت إلينا أخيراً أنماط لا تحصى من اللهجات العربية البائدة التي سادت في شمال الجزيرة العربية والأردن وأجزاء واسعة من سورية والعراق ولبنان في الفترة التي سبقت العصور الإسلامية الأولى وذلك كاللهجة الصفاوية واللهجة الثمودية، وهي لهجات ظلت محافظة على الأصل.

كما جاء في الأفعال المزيدة على وزن استفعل بعض الأنماط التي حافظت على الأصل الذي ذكروا أنه مفترض، وذلك كما في استحوذ واستنوق واستتيست العنز وغيرها، وهذه الألفاظ أطلق عليها ابن جني نفسه مصطلح: «ما شذ في القياس وقوي في الاستعمال»[2]

ونقول أخيراً، أليس في هذه الأدلة ما يدعم القول إن المرحلة الأولى وهي مرحلة الصحة مرحلة ليست افتراضية؟ بمعنى أنها استعملت فعلاً في اللغة العربية أو في بعض لهجاتها.

٢- المرحلة الثانية:

وهي المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها مصطلح مرحلة ضياع الحركة، وهي المرحلة التي اهتدى إليها ابن جني بحسه اللغوي الذي أشرنا إليه آنفاً، وفي هذه المرحلة أسقط العرب نواة المقطع الذي شكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) أو (ya)، وعند سقوط هذه النواة لا تعود (w) أو (y) صالحتين لتكوين مقطع صوتي مستقل لأن نظام العربية المقطعي لا يسمح بوجود مقطع

(١) المدخل إلى علم اللغة ص ٢٩١.

(٢) الخصائص: ٢/٢٢٧، وانظر: ١/١٣٦.

صوتي مكون من صوت صحيح أو شبه حركة فقط، ولهذا ينضم هذان الصوتان إلى المقطع الذي سبقهما ليكونا حركة مزدوجة هابطة Falling Diphthong، أي (aw) و (ay) وهاتان الحركتان لا تشكلان مقطعاً مستقلاً بذاته، لأنّ نظام العربية المقطعي لا يسمح بوجود مقطع يبدأ بنواة صائتة، بل لا بد من وجود حد إغلاق صحيح (صامت) للمقطع، والمخطط الصوتي الآتي يبين ما حدث :

١-	قَوَلَ = ḳawala	<	قَوْلَ = ḳawla
	مرحلة الصحة		مرحلة التسكين
٢-	بَيَعَ = baya<a	<	بَيْعَ = bay<a
	مرحلة الصحة		مرحلة التسكين

حيث نلاحظ أن حركة اللغة قد ركّزت في مرحلة الصحة على الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) و (ya) فقامت بإلغاء النواة (a) منهما، فظلّ حدا الابتداء الصحيحان (w) و (y) وحيدين، فانضما إلى المقطع السابق وهو مقطع ثنائي قصير مفتوح (ḳa) و (ba) فصار إلى مقطعين ثلاثيين قصيرين مغلقين بعد انضمام (w) و (y) إليهما، فصار المقطعان على النحو الآتي:

١- (ḳaw)

٢- (bay).

وهما مقطعان يحتويان الحركتين المزدوجتين الهابطتين (aw) و (ay) وهما حركتان مقبولتان، ولكنهما معرضتان للانكماش. وهذا ما حدث في المرحلة الثالثة.

٣- مرحلة انكماش الحركة المزدوجة الهابطة:

عندما تشكلت الحركتان المزدوجتان الهابطتان في الفعلين السابقين مالت اللغة إلى التخلص منهما عن طريق ظاهرة انكماش الحركات المزدوجة، وفي هذه المرحلة تحولت الحركة المزدوجة الهابطة (aw) إلى الضمة الطويلة الممالة (ō) وهي حركة غير مستعملة على المستوى الفصيح إلا في أمثلة شاذة

قليلة نرجحها ترجيحاً كما في قراءة الحسن (قُول) اسماً[1]في قوله تعالى: «قول الحق الذي فيه يمترون»[2] أو نقيس عليها الأفعال قياساً. فيما انكمشت الحركة المزدوجة الهابطة (ay) إلى الكسرة الطويلة الممالة (ē). وإذا كنا لم نقف على أمثلة لحركة الضم الطويلة الممالة، فإن الأمثلة على الكسرة الطويلة الممالة كثيرة جداً تزخر بها كتب التراث العربي ولا سيما كتب القراءات . ومنها الأمثلة التي ذكرناها آنفاً.

وقد ذكر أن هذه الظاهرة (الإمالة) أو (انكماش الحركات المزدوجة) مما يخص القبائل النجدية، وهي قيس وأسد وتميم التي اشتهر عنها أنها تميل[3].

ķawla	<	ķōla
قَوْلَ	<	قُولَ
bay<a		bē<a [4]

٤- مرحلة الفتح الخالص (التفخيم):

وليس للحركات المزدوجة أي تأثير في هذه المرحلة، بل إنّ الذي حدث فيها هو نتيجة لتعاقب المراحل السابقة، حيث انتقلت اللغة من مرحلة الإمالة الواوية أو اليائية إلى مرحلة الفتح الخالص.

ķōla	<	ķāla
قُول (بالإمالة)	<	قال
bē<a	<	bā<a
بيع (بالإمالة)>		باع

في قضايا إسناد الأجوف إلى الضمائر ولاحقة تاء التأنيث

إنّ تأثير الحركات المزدوجة في الأفعال الجوفاء لا يتعدّى كونه أوصلها

(١) البحر المحيط ١٨٩/٦.

(٢) مريم/٣٤.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١٤٠/١.

(٤) لم يضع القدامى أو المحدثون أي علامة للإمالة الواوية أو اليائية كتابياً.

إلى مرحلة الإمالة التي تحدثنا عنها سابقاً، وهذه المرحلة هي التي أفضت إلى المرحلة الأخيرة، وهي مرحلةالفتح الخالص، ولعلّ الأثر الظاهر في هذه الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر هو تشكل مقطع مرفوض مكون من حد ابتداء صامت ثم نواة طويلة صائتة ويغلق هذا المقطع بصامت أخر وذلك.

باعتُ	قالتُ
bā</tu	ḳāl/tu
باعْنا	قالنا
bā</nā	ḳāl/nā
باعْنَ	قالْنَ
bā</na	ḳāl/na
باعتم	قالتم
bā</tum	ḳāl/tum

وفي جميع هذه الأنماط تشكل المقطع الطويل المغلق، وهو مقطع مرفوض إلا في حالتين :

١- حالة الوقوف عليه في أخر الكلام، وهو غير متوافر هنا.

٢- حالة كون حدّ الإغلاق (العين أو اللام هنا) صوتاً مكرراً في المقطع الذي يليه[1]، وهو غير متوافر هنا أيضاً، ولا يوجد إلا في بعض الصيغ فتلجأ اللغة إلى التخلص من هذا المقطع المرفوض عن طريق تقصير نواته الصائتة:

باعتُ		بَعتُ
bā<tu	<	ba<tu
قالتُ		قَلْتُ
ḳāltu	<	ḳaltu

وهذه الحركة الجديدة (a) وهي الفتحة القصيرة لا تظهر القيم الدلالية للأفعال ولهذا تلجأ اللغة إلى استجلاب حركة من جنس الصوت المحذوف (الياء

(١) أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، ص ١٥٥-١٦٢.

أو الواو) فتصبح الأفعال السابقة على النحو الآتي[1].

١- بَعْتُ < بِعْتُ

ba<tu < bi<tu استجلاب الكسرة لتدل على الياء المحذوفة.

٢- قَلْتُ < قُلْتُ

ḳaltu < ḳultu استجلاب الضمة لتدلّ على الواو المحذوفة.

وأما ما يكون مضارعه بالألف مثل خاف وهاب ومضارعهما يخاف ويهاب وأمثالهما فليس الأمر فيهما كذلك، بل لعلّ العرب لجأوا فيهما إلى استحسان حركة الكسر، فنقول:

هِبْتُ hibtu

وأصل الفعل يائي، ولكن هذا ليس مطرداً فقد جاء الفعل خاف بالكسر عند إسناده إلى الضمائر، أي خفتُ h̲iftu على الرغم من أنه واوي بدليل المصدر: خوف.

ومن الأمثلة التي ساقها سيبويه على هذا الفعل: سُرتُهُ فأنا أسوُرُه وغُرْتُ في الشيء غؤوراً إذا دخلت فيه[2].

وأما تاء التأنيث فليس لها أدنى تأثير في بنية الفعل في هذا المقام فنقول

غابت الشمس من غاب

آبت الشمس من اب[3]

---

(١) انظر مثل هذا في الكتاب ٤/٢٤٢ وانظر ٤/٢٤٠ ، وشرح المراح في التصريف ص ٢٢٠.

(٢) الكتاب ٤/٥٠.

(٣) الكتاب، ٤/٥١ وانظر ٤/٣٦٠.

الأجوف المبني للمجهول:

أورد سيبويه بعض الصيغ المبنية لما لم يُسَمَّ فاعله مما لم يجرِ على قياس العربية في هذا المجال، وذلك عندما قال: «وحدثنا أبو الخطاب[1] أنّ ناساً من العرب يقولون: كيدَ زيد يفعل،وما زيلَ زيد يفعل ذاك، يريدون زال وكاد، لأنهم كسروها في (فَعَلَ) كما كسروها في فعَلْتُ، حيث أسكنوا العين وحوّلوا الحركة على ما قبلها، ولم يرجعوا حركة الفاء إلى الأصل كما قالوا: خاف وقال وباع وهاب، فهؤلاء الحركات مردودة إلى الأصل، وما بعدهن توابع لهنّ كما يتبعن إذا أُسكنَّ الكسرةَ والضمة في قولهم قد قيل وقد قول.»[2].

والحقيقة أنه إذا كنا نعرف لفظ (قيل) و (قول) المذكورتين في نص سيبويه فإن في النفس شيئاً من النمطين الأولين وهما زيل وكيد، فهل كانا ينطقان بالكسر الخالص كما يقول سيبويه؟ أي: kīda و zīla أم إنهما كانا ينطقان بالإمالة اليائية ، أي kēda و zēla.

على أنه يمكن أن نقول إن العربية اتخذت الأشكال الآتية لاستعمال المبني للمجهول من الأجوف:

١- قيل وكيد وزيل بالكسر الخالص.

٢- قُيل وكيد وزُيل بإشمام الكسرة ضمة

٣- قُوِلَ على الأصل الصحيح كما يعامل الفعل الصحيح.

٤- قول kūla بإخلاص الضم.

وسننطلق في بيان أثر الحركة المزدوجة في هذه الأنواع من أصلها، وذلك كما في الأمثلة الآتية:

---

(١) هو الأخفش الكبير عليّ بن سليمان، من المقدمين، انظر طبقات النحويين واللغويين ١١٥-١١٦.

(٢) الكتاب ٤/٣٤٢-٣٤٣ وانظر ، المقرب/ ٥٤٨، والمرجع نفسه ص ٥٥٣.

	الفعل المبني للمجهول	الأصل المبني للمعلوم
١-	قيل	قَوَلَ
	ḳīla	ḳawala
٢-	بيع	بَيَعَ
	bī<a	baya<a
٣-	زيل	زَيَلَ
	zīla	zayala
٤-	كيد	كَيَدَ
	kīda	kayada

ففي الأصل المبني للمعلوم نجد أن الكلمات قد عوملت معاملة الصحيح، والصحيح إذا أردنا أن نحوله إلى صيغة المبني للمجهول لا بد من إجراء بعض التغييرات الكيفية في الحركات حتى يعطي دلالة المبني للمجهول وذلك بضمّ أوله وكسر عينه في حالة الثلاثي أو كسر ما قبل الآخر في حالة العموم والإطلاق، وذلك كما يأتي:

١-	قَوَلَ	<	قُوِلَ
	ḳawala	<	ḳuwila
٢-	بَيَعَ	<	بُيِعَ
	baya<a	<	buyi<a
٣-	زيل	<	زُيِلَ
	zayala	<	zuyila
٤-	كَيَدَ	<	كُيِدَ
	kayada	<	kuyida

وفي الأمثلة الأربعة السابقة الذكر تشكل ما يسمى بالحركة المزدوجة الصاعدة وذلك في المقطع الثاني وهذه الحركة إما يائية حدّ الابتداء (yi) أو واويته (wi).

وقد اتخذت اللغة فيهما إحدى الطرق التي أوردها القدماء وذلك لصعوبة نطق هذه الحركات وذلك على النحو الآتي:

الأصل			
قُوِلَ	قِوِل	الحركة الأولى	الحركة الثانية
ḳuwila	ḳiwila	ḳīla	ḳ^{w}īla
	بالمماثلة	حذف الحركة المزدوجة والتعويض بمد الكسرة (wi)	(بالإشمام)

فقد قامت اللغة بالحركة الأولى بحذف الضمة من المقطع الأول (ḳu) والواو من المقطع الثاني (wi) للتخلص من الحركة المزدوجة فأصبح النمط ḳila وقد حدث أن اللغة قامت بتعويض المحذوف عن طريق إطالة الكسرة في المقطع الأول المتشكل بعد الحذف، فأصبح النمط ḳīla.

وأما في الحركة الثانية فقد قامت اللغة باستحداث نمط آخر من أنماط التعويض وهو الإشمام، فقد أُشمَّ الكسرة القصيرة نفسها حركة الضم. وينطبق هذا على الأمثلة الأخرى:

	الأصل	الحركة الأولى	الحركة الثانية
١-	buyi<a	bī<a	b^{w}ī<a
	بُيِعَ	بيعَ	بُيْعَ
٢-	zuyila	zīla	z^{w}īla
	زُيِلَ	زِيلَ	زُيلَ
٣-	kuyida	kīda	k^{w}īda
	كُيِدَ	كيد	كُيدَ

إن الحركة الثانية ليست حركة نظرية، فمرحلة الإشمام هذه لهجة مطردة عند بعض القبائل العربية وبها قرأ الكسائي وهشام قوله تعالى: «قيل» في

جميع القرآن[1].

وأما إخلاص الضم kūla فيتم عن طريق التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) ثم التعويض عن طريق إطالة الضمة:

kūla < Kula < Kuwila

ثانياً: الماضي المزيد

لقد لاحظنا أثر الحركات المزدوجة في بناء بعض الأوزان المزيدة من الأجوف، ومن هذه الأوزان:

١- افتعل:

حيث أثرت في بنائه من الأجوف، سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أم مبنياً للمجهول. فمثال المبني للمعلوم ما أورده ابن عصفور من قوله: «ولا تحذفها في الثلاثي إلا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، حذفتها[2]فيما زاد على ثلاثة أحرف نحو: اكتلت.»[3].

والأصل في (اكتلتُ) اكتيل مسنداً إلى تاء الفاعل وبالكتابة الصوتية لهذا النمط الاستعمالي يتضح أثر الحركة المزدوجة:

اكتيلَ + ت > اكتيلْ + تُ > اكتلتُ

(>)iktaltu < (>)iktayal+tu < (>)iktayala+tu

حيث نلحظ تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) ، وهذا المقطع مدعاة لأن تتدخل عوامل التحرك اللغوي للتخلص منه في هذا الوزن وذلك بحذف هذه الحركة المزدوجة دون أن تلجأ اللغة إلى التعويض. أو أن نقول إن شبه الحركة

(١) انظر مثلاً لما قرأه في البقرة الآيات ١١، ١٣، ٥٩، ٩١، ١٧٠، ٢٠٦. وآل عمران ١٦٧ والنساء ٦١، ٧٧ والمائدة ١٠٤ والأعراف ١٦٢ والتوبة ٣٨، ٤٦ ويونس ٥٢ وسائر المواضع الأخرى.

(٢) العبارة هكذا في المقرب ص٥٥٢.

(٣) المقرّب ص٥٥٢.

(y) وقعت بين حركتين متماثلتين فسقطت، ثم اندمجت الحركتان في حركة طويلة واحدة، وعند إسناده إلى التاء يسكن آخر الفعل، فيتشكل مقطع ثلاثي طويل مغلق (tāl)، وهو مقطع مرفوض تتخلص منه اللغة عن طريق تقصير الحركة الطويلة، فيتحول إلى مقطع ثلاثي قصير مغلق:

(>)iktaltu < (>)iktāltu < (>)iktaaltu < (>) iktayaltu

ومثل هذا في سائر الأفعال الأخرى من مثل هذا الوزن مما ذكر عند غير ابن عصفور في الواوي منها مثل:

اجتوز > اجتاز

وذلك مع بعض الخلافات التي يظهرها هذا المخطط الصوتي

(>) iǧtāza < (>)iǧta waza

فقد تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة wa فتخلصت اللغة منها عن طريق إلقائها وحذفها، ثم عَوّضت هذا الحذف عن طريق إطالة نواة المقطع السابق (ta) ليتحول المقطع من نوع المقطع الثنائي القصير المفتوح إلى المقطع الثنائي الطويل المفتوح (tā) وقد ذكر سيبويه أن هذا التحول محمول على الثلاثي، وذلك في قوله :«ومما أجري مجرى حالت حيالاً ونام نياماً: اجتزت اجتيازاً . . . قلبت الواو ياءً حيث كانت بين كسرة وألف ولم يحذفوا كما حذفوا في الإمالة والاستعاذة . . .»[1].

ولا تكون الواو في الأفعال الجوفاء من هذا الوزن إلا مكسورة، وفي هذا النوع ثلاثة أوجه[2]:

١- إخلاص الكسر مثل:

---

(١) الكتاب٤/٣٦١.

(٢) المقرب ص٥٤٨.

اقتود	>	اقتيد
(>)iktuwida	>	(>)iktīda

٢- الإشمام

وهو نمط مشابه للنمط السابق غير أن العرب أشموا الكسرة ضمة للإشعار بأن الصوت الأصلي هو الواو. فمثلاً الفعل (اقتود) تحول إلى اقتيد بإشمام كسرة الياء الطويلة ضمة، على النحو الآتي:

اقتود	>	اقتيد
(>) iktuwida	>	(>)ikt^{w}īda

٣- أن تحذف الكسرة من الواو وتثبت الواو، والأغلب أن هذا النمط نادر وذلك لأن الصعوبة التي يحتملها نطقه تظل موجودة، فنقول مثلاً في اقتُوِدَ: > اقتود بحركة الضم الطويلة الخالصة، على الوجه الآتي

اقتوِد	>	اقتود
(>) iktuwida	>	(>) iktūda

والذي حدث في هذا النوع أن الناطق حذف الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) من الكلام ثم عوض هذا الحذف عن طريق إطالة نواة المقطع السابق، (tu) وهي الضمة، ليتحول المقطع من نوع المقطع القصير المفتوح إلى المقطع الطويل المفتوح.

هذا عن الأفعال الجوفاء الواوية من وزن (افتعل)، وبالإضافة إليه فقد أثرت الحركة المزدوجة في الأفعال الجوفاء اليائية من هذا الوزن أيضاً، وذلك كما في الأوجه الآتية[1]:

---

(١) المقرّب ص٥٥٣.

١- إخلاص الكسر وفيها يتم نقل الكسرة إلى ما قبلها:

اختُيِرَ > اختِير

(>) iẖtīra < (>)iẖtuyira

حيث نلحظ أن اللغة أرادت أن تتخلص من المزدوج الصاعد (yi) فحذفت الياء (y) فالتقت الضمة (u) مع الكسرة (i) وهذا غير مقبول في العربية في هذه البيئة اللغوية، فحذفت الضمة ثم عوضت عملية الحذف عن طريق إطالة الكسرة القصيرة، فأصبحت كسرة طويلة خالصة. وينطبق هذا على الأجوف الواوي أيضاً.

٢- أن تشمّ الكسرة ضمة بعد النقل، أي:

(>) iẖt^{w}īra < (>) iẖtuyira

حيث حدث فيها ما حدث في الوجه السابق، غير أن الناطقين بمثل هذا النمط أشمّوا الكسرة ضمة للإشعار بالمحذوف، وهو ما أطلق عليه القدامى اشمام الفاء وتاء افتعل الضم[1].

٣- **أفعل:**

وهذا النوع مزيد بالهمزة، وسندرس أثر الحركة المزدوجة في بنائه بغض النظر عن المعنى الذي أفادته هذه الهمزة، وقد تبين لي من خلال متابعة هذا الوزن أنه ربما ظلّ على الأصل الذي يحتوي الحركة المزدوجة الصاعدة، وذلك كما في المثال الذي مثّل به سيبويه من قول العرب: أغيلت المرأة[2]فقد ظل هذا الفعل على الأصل على الرغم من أن الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) تشكل جزءاً من بنائه، أي: >aǧyalat، ولو تطور كما تطور غيره لصار إلى

---

(١) المرجع السابق، ص٥٥٣.

(٢) الكتاب٤/٣٥٠.

وذلك نحو: >aǧālat

أَقْوَلَ > أقال

>aḳwala < >aḳāla

أَقْوَمَ > أقام

>aḳwama < >aḳāma

حيث حذفت الواو (w) من الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) في النمطين السابقين ثم عُوِّض هذا المحذوف عن طريق إطالة نواته، وهي حركة الفتحة القصيرة (a) لتصبح (ā)، وليتحول النمط كاملاً إلى شكل مقطعيٍّ آخر على النحو الآتي:

>aḳ / wa / ma < >a / ḳā / ma

مقطع ثنائي قصير مفتوح - مقطع ثنائي قصير مفتوح - مقطع ثلاثي قصير مغلق > مقطع ثنائي قصير مفتوح - مقطع ثنائي طويل مفتوح - مقطع ثنائي قصير مفتوح

وهكذا في جميع أمثلة هذا النوع مما تطور إلى مرحلة الفتح.

٣- استفعل:

ولهذا الوزن أيضاً شكلان بنائيان ، فالشكل البنائي الأول وهو قليل يُعدُّ من الشاذّ الذي لا يقاس عليه، وهو ما بقي على الأصل، وأما الشكل الثاني فهو الشكل الذي تطور إلى مرحلة الفتح بسبب تحرك اللغة نحو إلغاء الحركة المزدوجة. والأمثلة على الشكل الأول الذي بقي على مرحلة الصحة هي أمثلة مسموعة بعينها ومنها ما جاء في القران الكريم: «استحوذ عليهم الشيطان»(١) فالفعل استحوذ بقي على الأصل على الرغم من وجود الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) في بنائه: istaḫwaḏa (>)، وكان حقه أن يصل إلى مرحلة الفتح الخالص، أي istaḫāḏa(>) ، وبهذا الشكل قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه(٢).

---

(١) المجادلة/١٩.

(٢) البحر المحيط، ٢٣٨/٨.

وقد ذهب ابن جني إلى أن الأصل هو مما قوي في الاستعمال وشذّ في القياس[1]، وذكر ابن يعيش أنّ استحوذ واستنوق لضعف الإعلال فيهما فإنهما كانا محمولين على غيرهما، وهما في هذا يشبهان إعلال (أقام) وهو لازم لإعلال (قام)، وكذلك مضارع هذين الفعلين، فإنما لم يعلاّ لأنهما محمولان على ما ضعف إعلاله[2]، فكأنه ذهب إلى أنهما محمولان على بعض الأفعال الماضية التي لم تعل، مثل حَوِلَ و عَوِرَ والملحوظ أن القدامى قد حملوه على الفعل الأجوف الثلاثي المكسور العين، فقد قال سيبويه: «وأما الخليل فقال: جاءت على جيتُ، كما أنّك حيث قلت: استحوذت واستطيبت كان الفعلُ كأنّه طَيِبتُ وحَوِذتُ، فهذا شذّ على الأصل كما شذ هذا على الأصل، ولا يكون الاعتلال في فعلت منه، كما لم يجيء فَعَلْتُ من باب جئت وقلت على الأصل»[3].

وأما الصورة الثانية، فهي الصورة التي تخلصت اللغة فيها من الحركة المزدوجة وذلك كما في قولنا: استقام واستقال، فالأصل فيهما: استقوم واستقول وكذلك في غيرهما من الأمثلة؛ وفيما يأتي مخطط صوتي يوضّح ما حدث في هذا النوع:

استقوم > استقام

(>) istaḳwama > (>) istaḳāma

فقد حذفت الواو (w) من الحركة المزدوجة (wa) وعوض هذا الحذف عن طريق إطالة النواة (a) ونتج عن هذا تغيير في الترتيب المقطعي على النحو الآتي:

(>)is/taḳ/wa/ma > (>)is/ta/ḳā/ma

وقد بحث القدماء هذا الشكل على أنه من قبيل نقل الحركة[4].

(١) الخصائص ٢/٢٢٧، وانظر: ١/١٣٦.

(٢) شرح المفصل ١٠/٦٥.

(٣) الكتاب، ٤/٣٩٩، وانظر: ٤/٣٥٠ و ٤/٣٥٨.

(٤) المقرب ص٥٤٨-٥٤٩.

وهذا ينطبق على اليائي أيضاً.

٤- افعلّ:

ويأتي هذا الوزن من (فَعِلَ) المكسور العين (غير المعل) وذلك كما في الأمثلة الآتية:

١-	احولّ	(>) iḥwalla
٢-	اعورّ	(>)i<warra
٣-	اسودّ	(>) iswadda
٤-	ابيضّ	(>) ibyaḍḍa
٥-	ازورّ	(>) izwarra

ونلاحظ أنه قد عومل معاملة الصحيح من الأفعال في هذا الوزن، ولم يكن للحركة المزدوجة تأثير في بنيته يختلف عن تأثيرها في بناء الصحيح من الأفعال. والسبب في هذا أن التشديد في آخره قد حال دون التخلص من الحركة المزدوجة، بالإضافة إلى أن هذه الأفعال جميعها ذات أصل مكسور العين، ولم يتأثر أصلها بوجود الحركة المزدوجة لأسباب دلالية وهي دلالتها على العيوب والألوان والجماليات، وبالتالي لم يتأثر المزيد على وزن (افعلّ) أيضاً. وبتعبير القدماء أن هذا الوزن جاء في معنى مالا يعتل نحو: (عوِر) الذي جاء بمعنى أعورّ[١].

٥- . فاعل

إن تأثير الحركة المزدوجة في بناء هذا الفعل يقتصر على دورها البنائي، وليس لها تأثير في حذف أجزاء من الفعل في حدود ما وصلت إليه، وذلك لأن شرائط القلب كما يقول الميداني لم تتوافر فيه، وهذه الشرائط هي:

١- أن يكون الفعل معتلاً

٢- أن يكون قبل الواو كسرة

٣- أن يكون بعد الواو ألف[٢].

---

(١) المقرب، ص٥٤٧.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٢٥-٢٦.

على أنه ينبغي اجتماع هذه الشرائط الثلاثة، ولهذا فنحن نقول: لاوذ وجاور دون تغيير، مثله مثل الصحيح. والمخطط الصوتي الآتي يوضح هذا النمط اللغوي:

لاوذ	=	lāwaḏa
جاور	=	ǧ ā wara

حيث توافرت في هذين المثالين الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) ولكنها لم تحدث تغييراً ما فيهما.

ثانياً: الأجوف المضارع:

وهو ثلاثة أنواع تبعاً للوزن الصرفي [1]

١- فَعَلَ يَفعُل، مثل: قَوَلَ يَقْوُلُ ، يقول

kawala yakwulu yakūlu

٢- فَعَلَ يَفعِلُ، مثل: كَيَلَ يَكْيِلُ يكيلُ

kayala yakyilu yakīlu

٣- فَعِلَ يَفْعَلُ، مثل: خَوِفَ يَخْوَفُ يخاف

ẖawifa yaẖwafu yaẖāfu

وعلى هذا فهو ينقسم كما انقسم غيره على ضربين: الواوي واليائي، ومن خلال التحليل السابق لا نجد فرقاً بينهما من حيث أثر الحركات المزدوجة في تشكيل بنيتهما، فقد تشكل في النوع الأول الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) في مضارعه، وهي حركة مستثقلة مالت اللغة إلى التخلص منها في هذا النمط وما يشابهه، وقد حذفت الواو في سبيل هذا، وبقيت نواة المقطع وهي الضمة، والحركة في نظام اللغة العربية غير قادرة على الوقوف مستقلة في مقطع واحد، ولهذا فبعد أن عوضت اللغة المحذوف عن طريق إطالتها، أعادت ترتيب

---

(١) نزهة الطرف في علم الصرف، ص١٠.

مقاطع الفعل المضارع على النحو الآتي:

ya/kū/lu < yak/wu/lu

وقد عبّر بعض القدماء عن هذا بصورة مختلفة عما نذهب إليه، فهذا الميداني يتحدث عن إحدى حالات هذا النوع من الأفعال فيقول: «الحالة الثالثة أن يسكن الحرف ويترك على حاله، فلا يتعرض له بقلب ولا حذف نحو: يقول ويبيع، والأصل يَقْوُلُ ويبيع على وزن يقتل ويضربُ، فسكنت الواو والياء ونقلت حركتهما إلى قبلهما فبقيتا ساكنتين»[1].

وأما في المثال الثاني وهو اليائي فنقول فيه ما قلناه في المثال الواوي السابق حيث تشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) في الفعل yakyilu وهي حركة مزدوجة صعبة بسبب تتابع الياء وحركة قصيرة من جنسها (الكسرة) ولهذا حذفت اللغة الياء (y) ثم عوضت هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة التي لا يقبل النظام المقطعي للعربية بقاءها وحيدة، ولذا تلجأ اللغة إلى إعادة الترتيب المقطعي على النحو الآتي:

ya/kī/lu < yak/yi/lu

وأما النوع الثالث ففيه غير هذه التحركات اللغوية نسبياً، فقد تشكل في مضارعه حركة مزدوجة صاعدة أيضاً ولكن إذا كان النوعان السابقان قد تشكل فيهما حركة مزدوجة صاعدة مكونة من شبه حركة (w) أو (y) وحركة من نفس جنسهما، أي (wu) و (yi) فإن هذا لم يحدث هنا حيث تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) وهي مكونة من شبه الحركة (الواو: w) وحركة الفتحة القصيرة (a)، والحقيقة أن هذه الحركة المزدوجة ليست صعبة، ولكن رغبة اللغة في توحيد تحركها جعلها تتخلص من هذه الحركة المزدوجة بطريقة مشابهة

---

(١) نزهة الطرف في علم الصرف، ص٣٧.

للنوعين السابقين، ولكن هذا التحرك ولّد لنا شكلاً ثالثاً من أشكال الأفعال المضارعة الجوفاء ، فقد حذفت اللغة الواو من الفعل فأصبح الفعل (yah̲afu)، وقد قامت اللغة بتعويض الحذف عن طريق إطالة الفتحة وقد ذكرنا سابقاً أن النظام المقطعي العربي لا يقبل وجود مقطع مكون من حركة فقط، ولذا أعاد ترتيب المقاطع في الصورة السطحية لهذا الفعل على النحو الآتي:

yah̲/wa/fu > ya/h̲ā/fu

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى التعامل مع هذه الأنواع الثلاثة من الأفعال المضارعة الجوفاء بصورة مختلفة عما عند القدماء وعما نقول به في هذه الدراسة، فقد ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن هذه النماذج بحسب تأليف حركاتها تنقسم إلى:

النموذج الأول: (aua) ، ومنه: صَوَمَ ، قَوَمَ- قَوَلَ

النموذج الثاني: (aia) ومنه: بَيَعَ - غَيَبَ- بَيَتَ.

النموذج الثالث: (aui) ومنه: خَوِفَ - نَوِمِ (وهو قليل الورود)(١)

وبهذا فهو ينظر إلى الواو والياء على أنهما حركات منزلقة، فالواو ناتجة عن الانزلاق الناتج عن التقاء الفتحة مع الضمة. وأما الياء، فهي ناتجة من الانزلاق الناتج عن التقاء الفتحة مع الكسرة وقد مثل لهما بالشكل الصوتي الآتي(٢):

$$\underset{y}{\overset{i+a}{\cup}} \quad - \quad \underset{w}{\overset{u+a}{\cup}}$$

وذكر أن اللغة نزعت إلى تغليب عنصر الفتحة في النموذجين الأول والثاني عندما يكون الفعل ماضياً غير مسند إلى ضمير، أو مسنداً إلى ضمائر الرفع الحركية، وفي بقية الحالات يغلب عنصر الضمة في الأول وعنصر

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص٨٩. وانظر ص ١١٤ من المرجع نفسه.

الكسرة في الثاني[1].

وأما النموذج الثالث مثل خاف يخاف فقد جرت اللغة على تغليب عنصر الفتحة فيه في جميع الحالات (في الماضي) عدا حالة إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، فإنها تغلّبُ عنصر الكسرة[2] (خفِت وخفنا . . .) ويظل مفتوحاً في حالة المضارع (يخاف).

الجزم في الأفعال المضارعة الجوفاء:

إن تحرك اللغة في المضارع الأجوف قد صار إلى نمط مكون من ياء المضارعة وفاء الفعل وحركة المدّ الطويلة التي جاءت عوضاً عن عين الفعل المحذوفة، أي :

ya/bī/<u = يبيع و ya/ḳū/lu = يقولُ.

وعند دخول أحد العوامل الجازمة، فإن هذا العامل سيقطع الحركة عن المقطع الأخير وهو (<u)و (lu) على التوالي، أي:

يبيعُ	>	لم يبيعْ يقول	>	لم يقولْ
yabī<u	<	yaḳūlu /Lam yabī<	<	lam yaḳūl

شأنهما في هذا شأن الأفعال الصحيحة مثل:

يضربُ	>	لم يضربْ
yaḍribu	<	lam yaḍrib

وعند هذا الحذف يظل صوت العين في المثال الأول، وصوت اللام في المثال الثاني وحيدين في مقطع صوتي واحد، وهذا ما لا يجيزه النظام

(١) المرجع السابق، ص٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص٨٦.

المقطعي، ولهذا فقد ألحق هذا الصوت بالمقطع السابق ليحوّله إلى مقطع ثلاثي طويل مغلق، وهذا المقطع مرفوض في النظام المقطعي العربي إلا في الحالات التي ذكرناها سابقاً، ولجأت اللغة إلى التخلص من هذا الحرج المقطعي عن طريق تقصير نواة المقطع (ī) و (ū) إلى نواتين قصيرتين (i) و (u) وذلك على النحو الآتي:

١- lam yabī< > lam yabi<

لم يبيع > لم يَبِعْ

٢- lamyakūl > lam yakul

لم يقول > لم يَقُل.

ومما يجدر ذكره أن الحركة الطويلة تعود إلى بناء الفعل عند إسناده إلى بعض الضمائر، وذلك نحو:

لم يخافا = lam yahāfā

لم يبيعا = lam/ya/bī/<ā

والسبب في قبول هذه الحركات الطويلة في هذا الموضع وما يشبهه هو عدم تشكُّل مقطع مرفوض، وهو المقطع الثلاثي الطويل المغلق، فالمقاطع التي تشكلت فيه كلها مقبولة، وتوضيح ذلك في هذا المخطط الصوتي:

لم يخافا = lam/ya/hā/fā

لم يبيعا = lam/ya/bī/<ā

وهي مقاطع مقبولة في جميع أجزاء هذين النمطين. وقد قال سيبويه في تفسير هذا: «وأما قولهم: لم يخافا ولم يقولا ولم يبيعا، فإن هذه الحركات لوازم على كلّ حال، وإنما حذفت النون للجزم كما حذفت الحركة للجزم من فعْلِ الواحد، ولم تدخل الألف ههنا على ساكن، ولو كان كذلك لقال: لم يَخَفَا ، كما قال: رمتا: فلم تلحق التثنية شيئاً مجزوماً»[1].

---

(١) الكتاب،٤/١٥٨-١٥٩.

وقال الميداني في هذا النوع من الأفعال: «وإذا جزمت فعل الاثنين والجمع لم تحذف العين نحو: لم يقولا ولم يقولوا ولم تقولي ، لأن الجزم فيها قد وقع على النون التي هي علامة الرفع، فحذفها نحو: يقولان ويقولون وتقولين[1] ».وعند إسناد الفعل المضارع الأجوف إلى نون النسوة فإنه سيتشكل فيه حركة مزدوجة صاعدة مكونة من الواو المتبوعة بحركة الضم القصيرة في الأفعال الواوية مثل: يقولن yaḳwulna في أصلهِ المتطور عنه، أو من الياء المتبوعة بالكسرة القصيرة في الأفعال اليائية مثل: يبيعن yabyi<na.

وقد عبّر القدامى عن هذا بأنه اعتلال بالجذف، قال ابن يعيش: «اعلم أن ما كان ثانيه حرف علة، فإنه قد يعتلُّ بالحذف كما يعتلّ بالتغيير، والحذف يدخله على ثلاثة أضرب، منها التقاء الساكنين والتخفيف أو لضرورة الإعلال، فالأوّل نحو: قل وقلن والأصل (تقول) فَحَذَفَ حرف المضارعة، إذ المواجهة تغني عن حرف خطاب، ثم سكّن لام الفعل للأمر أو لاتصال جماعة النساء به، نحو: قُلْنَ، فالتقى حينئذٍ ساكنان: اللام حرف العلة، فحُذف حرف العلة لالتقاء الساكنين . . . ومثله: بع وبعن، لعلّة في الحذف واحدة»[2].

وهذا ناتج عن نظرة القدماء إلى أصوات العلة على أنها لا تختلف عن أشباه الحركات، لأنها رسمت بصورة واحدة، وأما ما نراه في هذا الباب فهو أنّ تشكل الحركات المزدوجة الصاعدة فيها (yaḳwulna) و (yabyi<na) قد جعل اللغة تتحرك باتجاه التخلص منها عن طريق حذف شبه الحركة (w) و (y) وإطالة الحركة للتعويض وذلك قبل الإسناد، فصار الفعل yaḳūlna و yabī<na ثم لجأت اللغة إلى التخلص من المقطع الثلاثي الطويل المغلق (ḳ ū l) و (b ī <) عن طريق تقصير نواة المقطع فصارا (ḳul) و (bi<):

yaḳulna < yaḳūlna ← yaḳūlu < yaḳulu < yaḳwulu

(١) نزهة الطرف في علم الصرف ص٣٠.

(٢) شرح المفصّل ٦٨/١٠.

yabi<na < yabī<na ← yabī<u < yabi<u < yabyi<u

ثالثاً: الأمر من الأجوف:

إن التحليل الصوتي يثبت أن الأمر من الأجوف لا يتشكل فيه أي مقطع صوتي يحتوي شكلاً من الحركات المزدوجة، ولكنه يتعرض لمظهر آخر من المظاهر التي تدعو إلى تحرك لغوي عنيف يتمثّل في الاستغناء عن بعض جزئيات البناء، ذلك هو تكون المقطع الثلاثي الطويل المغلق، وهو مقطع مرفوض في العربية إلا إذا كان حد الإغلاق فيه مكرراً في المقطع الذي يليه مثل: دابّة dāb/bah وغيرها، أو في حالة الوقف عليه في آخر الكلام. وما حدث في هذا النوع من الأفعال هو أنه في حالة الأمر فإن الفعل سيبنى على السكون وهو ما يسبب المقطع الثلاثي الطويل المغلق على النحو الآتي:

١- يقول > قولْ > ٣- قُلْ

yaḳūlu < ḳūl < ḳul

حيث بُني الفعل على السكون في الخطوة الثانية لأنه فعل أمر فتشكل المقطع الطويل المغلق، وهو مقطع مرفوض في النظام المقطعي للغة العربية ولذا فإن اللغة تجنح إلى التخلص منه عن طريق تقصير الحركة الطويلة، فتحول الكلمة من شكل المقطع الطويل المغلق ḳūl إلى مقطع قصير مغلق: ḳul[١]، وقد عبّر القدامى عن هذا بأن هذه الواو حذفت لئلا ينجزم حرفان[٢].

وكذلك الحال بالنسبة للأمر من الأجوف اليائي:

يبيع > بيعْ > بعْ

yabī<u < bī< < bi<

والقول في وصف حركته كالقول في وصف حركة الواوي.

---

(١) أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، ص١٦٠.

(٢) الكتاب، ٣/٢١٩.

ولكن هذا الأثر ينتهي عند إسناد الفعل إلى بعض الضمائر[1] مثل:

قولا	=	ḳūlā
قولوا	=	ḳūlū
بيعا	=	bī<ā
بيعوا	=	bī<ū

حيث تغيّر التركيب المقطعي لهذه الأفعال فلم يتكون المقطع الثلاثي الطويل المغلق. غير أن القول فيها لايمتُّ بصلة إلى الحركات المزدوجة. وقد عبر القدماء عن هذا بقولهم: تحذف العين إذا سكنت اللام[2].

وهذا المقطع المرفوض لا ينتهي أثره عند المجرد، بل يتعدّاهُ إلى المزيد مثل:

يُقيمُ	<	أقيم	<	أقم
yuḳīmu	<	>aḳīm	<	>aḳim
الأصل (المضارع)		الأصل(الأمر)		النمط المستعمل

فقد تشكل المقطع المرفوض ḳīm فتخلصت اللغة منه طريق تقصير نواة المقطع: ḳīm < ḳim.

وعلى الرغم من التشابه البنائي للأمر من الأجوف مع الأمر من المثال، غير أن السبيل ليس هو نفسه، ففي الأجوف نجد أن المسئول عن الشكل النهائي الاستعمالي هو نزوع اللغة نحو التخلص من المقطع المرفوض، وأما في المثال فإن الأمر يتصل بالتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة اتصالاً وثيقاً.

١- الأجوف: يعودُ < عودْ < عُدْ

---

(١) الكتاب ٣/٣١٩.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٢٨.

<ud < <ūd < ya<ūdu

٢- المثال (يوصل) > اوصل > صِلْ

ṣil < (>) iwṣil < yawṣilu

وقد قرر العلماء القدماء والمحدثون قاعدة تقول إن الأمر يؤخذ من المستقبل بعد حذف الحرف الزائد[1].

وعند اتباع الأمر من الأجوف لاسم معرف بأل فإن الصورة المقطعية له تتغير، فنحن في هذه الحالة مجبرون على استجلاب حركة وصل وهي الكسرة التي يطلق عليها الكسر على أصل التقاء الساكنين للتخلص من مقطع صوتي يلتقي فيه صامتان في غير حالة الوقف مثل:

قل الحق = kulilḥakka والكسرة هي المستجلبة، والأصل فيها بالسكون kul/lḥakka فقد تكون في هذا النمط عنقود صوتي مكون من ثلاثة صوامت متتالية (llḥ) وهذا مرفوض في النظام المقطعي العربي، ولهذا لجأت اللغة إلى استجلاب هذه الكسرة للتخلص من هذا الوضع الصوتي غير المقبول - وهذا هو النمط الشائع في العربية- [2].

(١) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٢٦ وانظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٤٢.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف، ص٣٠.

الفصل الثالث

الفعل الناقص

الفعل الناقص

الفعل الناقص هو الفعل الذي تكون لامه حرفاً من حروف العلة في عرف القدماء والمحدثين، وسمّي ناقصاً لنقصان إعرابه في حال الرفع، ونقصان الحرف في حالة الجزم، وقد يطلق عليه مصطلح ذي الأربعة إذا أسند إلى أحد الضمائر في حالة الرفع لأنه في هذه الحالة سيصبح مكوناً من أربعة أحرف مع الضمير[1].

أولاً: ماضي الناقص:

لقد حاول القدماء من علماء العربية إيجاد زُمر جامعة لأقسام الناقص، فقد قال الميداني: «والمعتل اللام له خمسة أمثلة ثلاثية: فَعَلَ يَفْعُلُ، مثل: دعا يدعو، وفَعَلَ يفعِلُ، مثل: رَمَى يرمي، وفَعَلَ يَفْعَلُ، مثل: رَعَى يَرْعى، وفَعِلَ يَفْعَلُ، مثل: بَقِيَ يَبْقى، وفَعُلَ يَفْعُلُ مثل سَرُوَ يسرو.»[2].

وللناقص قسمان: الواوي واليائي، وذلك باعتبار الأصل. وأما باعتبار تأثير الحركات المزدوجة في قسميه فهو قسمان أيضاً.

١- ما بقي على الأصل

٢- ما تطور إلى مرحلة الفتح الخالص.

١-ما بقي على الأصل

وهو قسمان وفقاً لما وصلنا إليه:

أ- ما كانت عينه مكسورة في الماضي وذلك نحو: رَضِي وبَقِي وعمي وشَقِيَ وغيرها وهي ظاهرة تلفت الانتباه، فالعين المكسورة

---

(١) شرح المراح في التصريف ص٢٣١.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف، ص ١٠، وانظر: شرح المراح في التصريف، ص٢٣٢.

قد أوقفت تطور هذه الأفعال كما أوقفت تطور بعض الأفعال الجوفاء مثل حورَ وحوِل وعوِر وهيف وغيرها وهذه الأفعال لم يطرأ عليها تغييريذكر إلا في حالة إسنادها إلى الضمائر حيث يبدأ تأثير الحركات المزدوجة فيها وذلك مثل:

رَضِيَ	>	رَضِيتُ
raḍiya	<	raḍītu

حيث شكّل المقطع الأخير في الماضي (ya) حركة مزدوجة صاعدة، ولكنها لم تتغير في الماضي، بسبب وجود الكسرة بعد عين الفعل فيما نعتقد، ولكن عند إسناده إلى التاء المتحركة تغير بناء الفعل لأن الإسناد يقتضي إسكان آخر الفعل، فيتغير الفعل إلى raḍiytu، فتشكلت حركة مزدوجة هابطة وهي (iy) وهي حركة مزدوجة مستثقلة لأنها مكونة من الكسرة المتلوة بالياء الساكنة فلجأت اللغة إلى التخلص منها بحذف الياء، أي raḍitu، وكأن هذا الحذف سبب إجحافا بالكلمة فعوض عن طريق إطالة الكسرة، فصارت raḍītu.

وكذلك سائر أمثلة هذا النوع.

ب- بعض الأمثلة من المتحجرات اللغوية التي ظلت محافظة على الأصل (الركام اللغوي) ، وقد نص عليه بعض العلماء فقد ذكره سيبويه ضمن باب (فَعُلَ) فقال: «وأما فَعُلَ فيكون في الواو نحو سَرُوَ يَسْرُوُ، ولا يكون في الياء؛ لأنهم يفرُّون من الواو إليها، فلم يكونوا لينقلوا الأخفَّ إلى الأثقل، فيلزمهما ذلك في تصرف الفعل.»[1].

وهذا الفعل مما نهتدي به إلى الأصل.

٢- ما تطور إلى مرحلة الفتح الخالص

قبل أن نمضي في مراحل تطور الأفعال الناقصة سنورد منهج القدماء في

---

(١) الكتاب ٣٨٢/٤ وانظر ٣٨٧/٤-٣٨٨ ، ونزهة الطرف في علم الصرف، ص١٠.

تعليلهم لانقلاب الواو والياء في الفعل الناقص إلى الألف، فقد ذكر سيبويه أنه «إذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلّت وقلبت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل، إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة»[1]. وقال ابن عصفور: «وإن كان قبلها متحرك، فإن كانت الحركة فتحة قلبتها ألفاً نحو: غزا.»[2].

وقال الميداني في حديثه عن قلب الواو والياء ألفاً: «هما تقلبان إلى الألف على وجهين، أحدهما أصل والآخر ليس بأصل: فالوجة الأول أن تقلبا ألفاً، وهما في موضع حركة نحو: قال وباع ودعا ورمى وعصا ورحىً، قلبت كل واحدة من الواو والياء ألفاً لكونها في موضع حركة ولا نفتاح ما قبلها.»[3]. ونحن وإن كنا نعتقد بأن ما قاله علماؤنا السابقون صحيح ولكنّ رأينا أن هذه العملية لم تتم دفعة واحدة، ولكنها تمت على مراحل مختلفة وهذه المراحل هي:

١- **المرحلة الأولى: مرحلة الصحة**

وهي المرحلة التي كانت هذه الأفعال تنطق فيها كما ينطق الفعل الصحيح، أي: رَمَيَ وسَعَيَ وغَزَوَ ودَعَوَ . . . ولنا أدلة على أصالة هذه المرحلة، وهي:

أ- احتفظت اللغة العربية بنوع معين من الأفعال الناقصة ظل على حاله في أصل النطق، وهو الذي أشرنا إليه سابقاً بما كانت عينه مكسورة في الماضي نحو رَضِيَ وبَقِيَ وعَمِيَ وشَقِيَ وغيرها.

ب- تسربت بعض الأفعال من مرحلة الصحة من غير ما كسرت عينه في الماضي ، وقد ذكرنا سابقاً الفعل (سَرُوَ)، وقد أشار سيبويه إلى فعل آخر من هذا النوع وهو (بَهُوَ) وذكر أن نظير هذا أبداً من غير المعتل[4]، كما ذكر ابن

(١) الكتاب٤/٣٨٣.

(٢) المقرب، ص٥٤٥.

(٣) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٣٢.

(٤) الكتاب٤/١٠٦-١٠٧.

عصفور فعلاً آخر، وهو أحد استعمالات الفعل (مضى)، وهو قولهم: مَضُوَ الرجل[1].

جـ- احتفظت بعض لهجات العربية البائدة بهذه المرحلة احتفاظاً يكاد يكون قياسياً وذلك كاللهجة الثمودية واللهجة الصفاوية، فمن الأمثلة من اللهجة الثمودية:

>ty بمعنى أتى[2]، وجاءت فيها >tw بالواو[3]، ولو تطورت إلى مرحلة الفتح لما كتبت الياء والواو، لأن هذه اللغة لا تعتد بالحركات، والأمثلة على هذا كثيرة.

ومن أمثلة الصفاوية: ḥdy بمعنى حدا الظعن إذا ساقه[4] و b<y بمعنى بغى أو ظلم[5] و r>y بمعنى رأي[6] والأمثلة كثيرة أيضاً.

د- احتفظت بعض اللغات السامية بهذه المرحلة، فقد جاء في الحبشية الأفعال الآتية:

bayana بمعنى (تحقّق) ، و dayana بمعنى (دان)، من الأجوف، وأما من الناقص فنحو ṣaḥawa بمعنى (صحا) و ramaya بمعنى (رمى)، كماجاء من اللفيف dawaya بمعنى مرض و rawaya بمعنى (رَوِي)[7].

---

(١) المقرب ص ٥٥١.

(٢) winnett, studies in thamudic, no, 31.

(٣) Huber, Journal d>un voyage en Arabie, nO. 261,1.

(٤) Winnett & Harding, No. 238.

(٥) Littman, (1943), No. 254, 255.

(٦) Winnett & Harding, No. 1016.

(٧) المدخل إلى علم اللغة ص ٢٩١ وانظر

Leslau, W. pp. 116, 145 . . . etc.

وعلى هذا فهي مرحلة موجودة وإن ذهب بعض العلماء القدامى والمعاصرين إلى أن هذه المرحلة مرحلة مفترضة غير مستعملة[1].

٢- المرحلة الثانية: مرحلة ضياع الحركة

وقد حدث في هذه المرحلة استغناء اللغة العربية عن الحركة القصيرة في آخر الأفعال الناقصة كما استغنت عنها في الأفعال الجوفاء بعد حرف العلة بسبب توالي المقاطع القصيرة المفتوحة أو بسبب رغبة اللغة في التخلص من الحركات المزدوجة الصاعدة، كما في المخطط الآتي:

دَعَوَ	da<awa	>	دَعَوْ	da<aw
قَضَيَ	ḳaḍaya	>	قَضَيْ	ḳaḍay
(مرحلة الصحة)			(مرحلة التخلص من الحركة).	

والذي حدث في هذه المرحلة هو تخلص اللغة من الفتحة في أواخر هذه الأفعال بسبب توالي مقاطع قصيرة وتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) و (ya)، وقد نتج عن هذه الحركة تكون مقطع يحتوي على حركة مزدوجة هابطة (aw) و (ay)، وهذه الحركة مدعاة لتحرك لغوي آخر للتخلص منها، وذلك في المرحلة التالية لهذه المرحلة.

وقد يُظنّ أن هذه المرحلة مرحلة نظرية، ولكنها ليست كذلك، وقد اهتدى العلاّمة ابن جني إليها بحسه اللغوي المرهف عندما أشار إلى أن العرب لم يقلبوا هذه الواو والياء ألفاً إلاّ بعد أن أسكنوها[2]

---

(١) الخصائص ١/٢٥٦-٢٥٧، وانظر في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، ص ١٩٢، والمدخل إلى علم اللغة ص٢٩٨.

(٢) الخصائص، ٢/٤٧١-٤٧٢ وانظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ٢٩٢.

وقد أورد ابن جنّي بعض الشواهد على لهجة طيء وهو قول الشاعر:

إن لطىّ نسوة تحت الغَضيْ

يمنعهنّ اللّهُ ممّن قد طَغيْ

بالمشرفيات وطعن بالقَنَيْ(١)

٣- **المرحلة الثالثة: مرحلة انكماش الحركة المزدوجة الهابطة**

وهذه المرحلة نتيجة تكاد تكون قياسية في هذا الباب للمرحلة السابقة، فتشكل الحركتين المزدوجتين الهابطتين (ay), (aw) في هذا النوع من الأفعال يُسبب شيئاً من الصعوبة تلجأ اللغة إلى التخلص منهما عن طريق انكماش هذه الحركات المزدوجة إلى حركات ممالة، وذلك على النحو التالي:

aw > ō

ay > ē

وبالتالي فقد انتقلت هذه الأفعال من مرحلة التسكين أو ضياع الحركة إلى مرحلة الانكماش ، وهي المرحلة التي نطلق عليها اسم مرحلة الإمالة.

وقد احتفظت اللغة الحبشية (الجعزية) بهذه المرحلة في الأجوف من الأفعال مثل: k̥ōma بمعنى (قام), šēṭa بمعنى (باع) وغير ذلك(٢)

إن ظاهرة الإمالة ليست ظاهرة عامة في لهجات العرب، ولكن لهجات بعينها هي التي وصلت إليها، وهي لهجات القبائل البدوية في نجد ، ومنها تميم وقيس وأسد(٣)

٤- **المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الفتح الخالص، أو التفخيم.**

وقد وصلت إليها القبائل الحجازية الذين تجاوزوا مرحلة الإمالة إليها،

---

(١) المحتسب ٧٧/١ وانظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٦٥.

(٢) في قواعد الساميات ص ٣٤٥ وانظر المدخل إلى علم اللغة ص ٢٩٦.

(٣) شرح الشافية ٤/٣ حيث ذكر أن أشد القبائل حرصاً عليها هي تميم، وانظر: أثرالقوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص٤٦٦.

وفيها انتقلت هذه الأنماط من الإمالة إلى الفتح الخالص، وعلى هذا تكون الأنماط اللغوية الناقصة قد تطورت وفق المخطط الآتي:

١-	دَعَوَ	>	دَعَوْ	>	دعُو (بالإمالة)	>	دعا
	da<awa		da<aw	>	da<ō		da<ā
٢-	قَضَيَ	>	قَضَيْ	>	قضَى(بالإمالة)	>	قَضَى
	kaḍaya		kaḍay		kaḍē		kaḍā
	مرحلة الأصل		مرحلة التسكين		الإمالة		مرحلة الفتح الخالص

* أثر اللواحق في الناقص:

ونعني باللواحق هنا ما يلحق الفعل في آخره من بعض الإضافات، وسنبحث في هذا الموضع اللواحق الاسمية وهي ضمائر الرفع المتحركة ولاحقة تاء التأنيث:

١- ضمائر الرفع المتحركة:

إن إسناد هذا النوع من الأفعال المنتهية بفتحة طويلة إلى ضمائر الرفع المتحركة مدعاة لعودة الفعل إلى أصلة، أو إلى مرحلة الصحة، وذلك كما في رمى ramā ودعا da<ā اللذين يعودان إلى مرحلة الصحة مرة أخرى عند إسنادهما إلى الضمائر كما في المخطط الصوتي الآتي:

رمى	رميتُ	رمينا	رمَيْنَ	رميتم	رميتما
ramā	ramaytu (i) (a)	ramaynā	ramayna	ramaytum	ramaytumā
دعا	دعوت	دعونا	دعونَ	دعوتم	دعوتما
da<ā	da<awtu	da<awnā	da<awna	da<awtum	da<awtumā

ونستثني من هذا الإسناد إلى واو الجماعة فلها اعتبار آخر فتعامل اللغة معها ينطلق من تعاملها مع النمط نفسه، فما كان على الأصل الصحيح له وضع

وما تطور إلى مرحلة الفتح الخالص له وضع آخر «فعند إسناد هذه الأفعال الى ضمير الجماعة (الحركي) نقول: دَعَوْ da<aw و رَمَوْا ramaw ورضوا raḍū وسَروا sarū والأصل في هذه الأفعال دَعَووا da<awū ورمَيَوا ramayū ورضيوا raḍiyū وسَرووا saruwū»[1] ويقول الدكتور فوزي الشايب: «وإذا قابلنا بين الأصل والفرع وجدنا بعض الفروق بينها من حيث الكم والكيف، أما من حيث الكم وهو حجم الكلمة فظاهر، وأما من حيث الكيف، فإننا نجد الضمير الذي هو في الأصل عبارة عن ضمة طويلة يصبح في الفرع صامتاً في دَعَوا ورَمَوا فكيف تخلّق هذا الصامت؟»[2] ثم ذكر الدكتور الشايب أن القدماء لم يلفت انتباههم وجود هذا الصامت بسبب الخلط بين الحركات الطويلة والصوامت التي تشاركها في الصورة الخطّية وذلك لأنهم يعولونَ في أحكامهم على المكتوب دون المنطوق، ومن ثم لم يجدوا في (دَعَوْا) و (رَمَوْا) أيّ شيء غير عادي[3]. فعند حديث ابن خالويه عن قوله تعالى «الذين طغوا في البلاد)[4] قال: «والأصل طغيوا فحذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع»[5] فالأمر بالنسبة إلى القدماء إذن هو مجرد إسقاط لام الفعل للإيذان بالحرف المحذوف[6].

ويضيف الدكتور فوزي الشايب قائلاً: «وهذه التخريجات كلها لم تَعُد – أي تخريجات العلماء القدامى – لم تعد صالحة هذه الأيام لعجزها عن تقديم الوصف العلمي الدقيق لما يجري على الصيغ من تغيرات. والصحيح أن الذي حصل في دَعَووا da<awū ورميوا ramayū هو مجرد مخالفة بين عنصري

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص ٥٩–٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص٦٠.

(٣) المرجع السابق، ص٦٠.

(٤) الفجر/١١.

(٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٧٨.

(٦) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص٦١.

المزدوج الصاعد (wū) و (yū) اللذين يشكّل كلٌّ منهما المقطع الأخير، وذلك بإسقاط أشباه الحركات، وبسقوطها نشأ ما يعرف في الدراسة الصوتية بـ Hiatus ، أي: التقاء حركتين، وهذا مبدأ مرفوض عربياً وسامياً[1] أيضاً، وللتخلص من هذا السياق الصوتي المرفوض يحصل انزلاق حركي بشكل آلي بين الفتحة والضمة، يتخلّق على أثره شبه الحركة (الواو) وبهذا يصبح الفعلان (دعـووا) da<awū و (رَمَـووا) ramawū مع فرق طفيف بين (دعـووا) هـهنا، ودعووا الأصلية، فهذه الأخيرة (فعلوا) وتلك (فعووا) ، ولما كانت الضمة والواو متجانستين، كلٌّ منهما تشهد للأخرى، فقد حصل في النهاية مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wū) بإسقاط الحركة، أي الضمة الطويلة التي هي ضمير الجماعة الحركي الأصيل، وذلك لأن الواو المتخلّقة سدّت مسدّها، وأغنت غناءها، فانتهى الفعلان بذلك إلى (دَعَوْا) و (رَمَوْا) بوزن (فَعَوْا) ، فالواو الموجودة في هذين الفعلين ليست ضمير الجماعة المعروف تقليديا بـ (واو الجماعة) وإنما هي ضمير بالوكالة إن جاز هذا التعبير »[2].

وأما الأفعال التي ظلت على مرحلة الصحة ولم تتطور مثل رضي وسرُو فقد مرت بمراحل مختلفة الأولى هي هذه المرحلة التي أطلقنا عليها مرحلة الصحة، وأما الثانية فهي مرحلة التسكين، أي: تسكين العين:

رضيوا	>	رَضْيُوا
raḍiyū	<	raḍyū

وهي ليست مرحلة نظرية ، بل لقد تسرب منها بعض الأنماط التي

---

(١) نستثني من هذا الذي ذكره الدكتور فوزي الشايب اللغة الحبشية (الجعزية) وبعض لهجاتها والمتداعية فهذه الظاهرة مقبولة منها.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص ٦١.

حفظتها لنا كتب التراث من أمثال: رَضْيوا radyū وغُزْيَ: ğuzya وسَرْوُوا[1].

وأما المرحلة الأخيرة هنا فقد تمت عن طريق المخالفة بن عنصري المزدوج الصاعد (يو yū) و (وو wū) في كلّ من رَضْيوا وسَرْوُوا عن طريق إسقاط الصامت، أي شبه الحركة[2].

ثانياً: المضارع من الناقص

أورد القدماء خمس صيغ لمضارع الناقص باعتبار حركة العين في الماضي والمضارع وهذه الصيغ هي:

١- فَعَلَ يَفْعُلُ، مثل: دعا يدعو.

٢- فَعلَ يَفْعِلُ، مثل: رَمَي يرمي.

٣- فَعَلَ يَفْعَلُ، مثل : رَعَى يَرْعى.

٤- فَعِلَ يَفْعَلُ، مثلك بقي يَبْقَى.

٥- فَعُلَ يَفْعُلُ، مثل: سرو يسرو[3]

وقد انطلق القدماء في تحليلهم لما يحدث في هذه الأفعال من نظرتهم إلى الخط، ولا سيما أن الضمة الطويلة فيها لا تختلف في صورتها عن صورة الواو التي هي شبه حركة Semi-Vowel فقد قال سيبويه: «وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو ويرمي، إلا أنهم قالوا: لا أدرْ في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ .»[4] وقال في موضع آخر: «وأما يخشى ويرضى ونحوهما فإنه لا يحذف منهن الألف؛ لأن هذه الألف لما كانت تثبت في الكلام جعلت بمنزلة ألف

(١) الكتاب ٤/٢٨٦ وانظر المرجع السابق/٦٢

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي/٦٢ وانظر ، اللغة ص ٩٤.

(٣) نزهة الطرف في علم الصرف، ص ١٠ وانظر ، شرح المراح في التصريف، ص ٢٣٢.

(٤) الكتاب،٤/١٨٤.

النصب التي تكون في الوقف بدلاً من التنوين»[1].

وقد كان الميداني قريباً من سيبويه، ولكنه نص على حذف الحركة عندما قال: "والحالة الثانية أن تسكّن وتحذف الحركة من غير نقل إلى شيء، نحو: يغزو ويرمي، الأصلُ: يغزوُ ويرميُ كيقتُلُ ويضرِبُ»[2].

فالأمر إذاً هو مجرد استثقال، فقد استثقلت الضمة على الواو[3]، وقد نص القدماء على أن التسكين إنما هو طلب للخفة في بعض الأنماط[4].

ولكنَّ تحليلنا الذي توصلنا إليه يختلف عن تحليل القدماء في أنه يقدّم تفسيراً لما حدث بين مرحلة لأصل وما وصل إليه الفعل في صورته النهائية، وسنقوم فيما يأتي بتحليل هذه الأنماط الخمسة التي ذكرناها سابقاً:

١-	يدعُوُ	>	يدعُ	>	يدعُو
	yad<uwu	<	yad<uu	<	yad<ū
	الأصل		بعد التخلص من (w) في الحركة المزدوجة الصاعدة.		الصورة النهائية

بمعنى أن الصورة الأولى قد احتوت الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) والضمة فيها هي ضمة الإعراب، فتخلّصت اللغة منها عن طريق حذف شبه الحركة (w) فالتقت الضمتان القصيرتان (uu) في الصورة الثانية فاندمجتا معاً مشكلتين ضمة طويلة (ū) وهي التي تظهر في الصورة النهائية للفعل yad<ū

(١) الكتاب، ٤/٢٠٩.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف، ص ٣٧.

(٣) شرح المراح في التصريف ص ٢٢٧.

(٤) المرجع السابق، ص٢١٥.

ويمكن أن نجد لها تحليلاً صوتياً آخر يرتكز إلى تأثير الحركات المزدوجة أيضاً، وذلك على النحو الآتي:

yad<uwu	<	yad<u	<	yad<ū
الأصل		بعد حذف الحركة المزدوجة (wu)		الصورة النهائية بعد تعويض المحذوف

حيث حذفت اللغة الحركة المزدوجة (wu) كاملة وعوضت عن المحذوف عن طريق إطالة الضمة القصيرة في المقطع السابق.

٢-	يرميُ	<	يرمِ	<	يرمي
	yarmiyu	<	yarmi	<	yarmī
	الأصل		بعد حذف الحركة المزدوجة الصاعدة (yu).		بعد التعويض

فقد قامت اللغة بالتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) التي تشكلت في الصورة الأصلية للفعل، ويبدو أن الناطقين باللغة قد شعروا بإجحاف هذا الحذف بالفعل في الصورة الثانية لأنه سيلتبس بالمجزوم من هذا النوع من الأفعال، وبالتالي فقد لجأوا إلى تعويض هذا المحذوف عن طريق إطالة الكسرة في المقطع السابق.

٣-	يَرْعَيُ	<	يرعَ	<	يَرْعَى
	yar<ayu	<	yar<a	<	yar<ā

وقد حدث في هذا النوع ما حدث في النوع السابق، فقد تشكلت في الصورة الأصلية لهذا الفعل الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) وقد لجأت اللغة

إلى حذف هذا المقطع كاملاً، وهذا الحذف أيضاً سيولد لبسا بين هذه الصيغة الجديدة وصيغة الفعل نفسه في حالة الجزم Lam yar<a، ولهذا قامت اللغة بتعويض المحذوف عن طريق إطالة الفتحة في المقطع السابق للتخلص من هذا اللبس ويمكن تعليل ما حدث على وجه آخر، ويتمثل أولاً بالتسكين عن طريق حذف الحركة الأخيرة فتتشكل الحركة المزدوجة (ay) التي تتعرض للانكماش (للإمالة) إلى هيئة كسرة طويلة ممالة (ē) ثم تتحول هذه الكسرة إلى مرحلة الفتح الخالص (ā):

yar<ā < yar<ē < yar<ay < yar<ayu

٤- يبقيُ > يبقَ > يَبْقَى

yabḳā < yabḳa < yabḳayu

الأصل — بعد حذف الحركة المزدوجة — بعد التعويض

وقد حدث فيه ما حدث في المثال السابق تماماً، ولا داعي لإعادة ما قلناه، وإنما يكمن الفرق بينهما في صيغة الماضي، حيث تطور ماضي (يرعى) إلى مرحلة الفتح الخالص (رعا ra<ā) فيما ظل ماضي (يبقى) على صورته الأصلية في مرحلة الصحة baḳiya بسبب كسر عينه. وينطبق عليها الحالة الثانية التي انطبقت على (يرعى).

٥- يَسْرُوُ > يسرُ (ُ) > يسرو

yasrū < yasruu < yasruwu

الأصل — بعد الحذف > بعد اندماج الحركتين

فهو بهذه الصورة يعامل معاملة الفعل (يدعو)، كما يعامل معاملته في التحليل التالي:

yasrū < yasru < yasruwu

الأصل — بعد حذف الحركة المزدوجة كاملة — بعد التعويض

وعلى هذا فإن الأمر أكثر من مجرد ما أطلق عليه إعلال تسكين، ولكنه تحرك لغوي فيه الكثير من الأمور المعقدة التي أوصلت هذا النوع من الأفعال إلى ما وصل إليه في صورته النهائية.

ويبدو أن الفتحة ، وهي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب كما يقول كثير من العلماء[1] لم تفعل مثل هذا الفعل على الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة فيه، وذلك كما حدث مع الفعل المضارع الناقص في حالة النصب، كما في الأمثلة الآتية:

لن يغزوَ lan yaġ zu wa

لن يرميَ lan yarmiya

فقد تشكلت في هذين الفعلين الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) و (ya) ولكن اللغة لم تلجأ إلى التخلص منهما هنا بسبب وجود الفتحة. وأمر هذا التعامل مع هذه الأفعال مقرر عند القدامى، فقد قال الميداني: «وكذلك تقول: لن يغزوَ الجيشُ ولن يرميَ القومُ، فلا تحذف لأنهما متحركتان»[2]

واستشهد بقول الله تعالى: «لن ندعو من دونه إلهاً»[3].

ويمتدّ هذا الأمر حتى في الأفعال التي ألحق بها ضمير الخطاب وغيره فنقول:

- لن يغزوَك lan yaġzuwaka
- لن يرميك lan yarmiyaka

ويقال فيه ما قيل في النمط العادي السابق الذكر.

إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر في حالة الأمثال الخمسة

وذلك نحو:

- يغزون - يرمون - يرضون
- تغزون ترمون ترضون

(١) إحياء النحو ص ٧٨.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف، ص٣٠.

(٣) الكهف/١٤.

- يغزوان	- يرميان	يرضيان
- تغزوان	ترميان	ترضيان
- تغزين	- ترمين	ترضين

فقد ذهب القدماء إلى أن الذي حصل هنا هو إسكان الواو الأولى في مثل (يدعوون yad<uwūna والياء في مثل (يرميون) yarmiyūna، وهي لام الفعل، ثم حذفت لسكونها وسكون واو الجماعة بعدها، ونقلت الضمة المحذوفة عن اللام إلى العين التي هي في الوقت نفسه عين الفعل، فحذفت لها الضمة الأصلية في العين لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها[1]. كما ذكر ابن جني أن السبب في إسكان الياء في مثل (يرميون) هو استثقال الضمة عليها، ولهذا فقد نقلت إلى قبلها فابتزته كسرته لطروئها عليها فصار يرمون[2].

وأما إسناد هذين الفعلين إلى ضمير المخاطبة الحركي في صيغة (تفعلين) فقد أشار الدكتور فوزي الشايب إلى أن (تدعين) و (ترمين) بوزن (تفعين) والأصل فيهما تدعوين وترميين tad<uwīna، tarmiyīna بوزن (تفعلين) وأشار إلى رأي ابن جني في أن (تدعوين) ،وبابه قد حدث فيه نقل للكسرة من الواو إلى العين، فابتزّتها ضمتها، أي أن الكسرة تغلّبت على ضمة العين، وبنقل الضمة من الواو تصبح الواو ساكنة، وبعدها الضمير ساكن فتحذف وبذلك يصبح الفعل (تدعين)[3].

وأما (ترميين) بياءين فإن الكسرة على الياء قد استثقلت فسكنت، فاجتمع ساكنان أحدهما ياء التأنيث في (تفعلين) والآخر الياء التي هي لام الفعل، فحذفت الأولى فبقي (ترمين) فوزنه (تفعين).

---

(١) الخصائص ٣/١٣٦ وانظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، ص٦٣.

(٢) الخصائص ٣/١٣٨.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي/ ٦٤، والرأي لابن جني/ الخصائص ٣/١٣٨.

وقد خالف الدكتور الشايب هذا التحليل بقوله: «والأمر في الحقيقة أيسر بكثير مما ذهب إليه القدماء والمتأخّرون والتقليديون عموماً، أما بالنسبة لـ (يدعوون yad<uwūna ، فكل ما حصل أن سقط شبه الحركة لوقوعه بين حركتين، وامتصّت الضمة القصيرة (ضمة العين) الضمة الطويلة، (ضمير الجماعة الحركي) فأصبح الفعل من ثم (يدعون) بوزن (يفعون).

أما بالنسبة إلى الناقص اليائي (يرميون) yarmiyūna بوزن (يفعلون) فقد حصلت فيه مماثلة أولاً بين الحركات، حيث ماثلت حركة العين حركة اللام التي هي الضمة الطويلة التي تمثّل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل (يَرمُيون) yarmuyūna بوزن (يفعُلون) ، وترجع هذه المماثلة في الحقيقة إلى تأثير حركة المقطع المنبور، وهو المقطع (yū) هنا، قال بروكلمان «وفي كل اللهجات الحديثة، وكذلك النطق الحالي للعربية القديمة أيضاً تتّجه كل حركات الكلمة الواحدة في النغمة نحو حركة المقطع المنبور نبراً رئيسياً»[1].

ثم يمضي الدكتور الشايب في هذا التحليل فيقول: وبعد عملية المماثلة بين الحركات تحصل عملية مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات، وذلك بإسقاط شبه الحركة، أي .الياء) لام الكلمة ، فتنضمّ الحركات المتماثلة، أو يمتصُّ ضمة العين الجديدة ضمير الجماعة الحركي، فيصبح الفعل (ترمون) بوزن تفعون، فيكون الفعل قد مرّ بالخطوات التالية:

تَرْميون بالمماثلة تَرْمُيُون بالمخالفة ترمون[2]

وقد حصل الشيء نفسه في الإسناد إلى ضمير المخاطبة، فـ (ترمين) أصله (ترميين) tarmiyīna ، فقد حصل في أول الأمر مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات بحذف شبه الحركة، أي الياء وهي لام الفعل، فتضم الحركتان معاً، أو

(١) فقه اللغات السامية ص٦٤.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي/٦٥.

تمتص الكسرة القصيرة الكسرة الطويلة، فيصبح الفعل (ترمين) بوزن (تفعين) وأما إذا كان ناقصاً واوياً نحو (تدعين) فأصله تدعوين tad<uwīna فقد حدث في البداية مماثلة بين الحركات كالذي حدث في (يرميون) فماثلت حركة العين حركة اللام، فأصبح الفعل تَدْعِوين tad<iwīna بوزن (تفعِلين) ثم حصلت عملية المخالفة بإسقاط شبه الحركة، واندماج الحركتين في حركة واحدة عن طريق امتصاص الكسرة الطويلة للقصيرة، فيصبح الفعل (تدعين) بوزن (تفعين) ونمثل ذلك بالمخطط الآتي:

تدعُوين بالمماثلة > تَدْعِوين بالمخالفة > تدعين[1]

(الأصل) (بعدالمماثلة) الصورة النهائية

وأما الفعل (يرضيون) yarḍayūna فقد حدث فيه مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات عن طريق إسقاط شبه الحركة، أي الياء التي هي لام الفعل وإسقاط الياء أدى إلى ظاهرة التقاء الحركات Hiatus هكذا yarḍaūna وهذا لا يكون في اللغة العربية البتة فلا بد من صامت يفصل بين الحركتين، فيحصل انزلاق حركي بين الفتحة والضمة الطويلة يتخلق على أثره الواو، وبذلك يصبح الفعل (يَرْضَوْنَ) yarḍawna بوزن (يَفْعَوْن).

ويصدق هذا على الإسناد إلى ياء المؤنثة، حيث نقول ترضَيْن والأصل (تَرضيين) tarḍayīna ثم يخالف بين الحركات وأشباه الحركات، بإسقاط شبه الحركة فتتتابع حركتان tarḍaīna وهذا لا يجوز في نظام العربية الصوتي، فيحدث انزلاق حركي تَتَخلّق على أثره الياء فيعود الفعل إلى صورته الأولى tarḍayīna مع فرق طفيف، هو أن الياء هنا زائدة، فالوزن (تفعيين) ثم يخالف بين الياء المتخلّقة بالانزلاق وحركتها بإسقاط الحركة، حتى وصل الفعل إلى صورة تَرْضَيْنَ tarḍayna [2].

وأما إسناد هذا النوع من الأفعال إلى الإثنين في الأمثال الخمسة (تفعلان

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي/٦٥.

(٢) هذا التحليل للدكتور فوزي الشايب في بحثه السابق ص ٦٦-٦٧.

ويفعلان) فنلاحظ أنه يتشكل على النحو الآتي

النمط المستعمل			الأصل
تغزوان	=	taġzuwāni	taġzūān
ترضيان	=	tarḍayāni	tarḍāāni
ترميان	=	tarmiyāni	tarmīāni

فنعرف أن مثل هذه الصيغ تتشكل بإضافة āni وهي فتحة طويلة + نون مكسورة للمخالفة إلى الفعل ، أي:

tarm ī + ā ni , tarḍ ā + ā ni , ta ġ z ū + ā ni

ولتعليل وجود شبه الحركة (w) و (y) فيها نقول إن الفعل في الأصل ينتهي بحركة طويلة (ū) و (ā) و (ī) وأما جزء المقطع (āni) الذي لا بد من لحاقة بالنمط فلا يمكن أن يقف مقطعاً مستقلاً، لأن نظام العربية المقطعي لا يسمح بمقطع يبدأ بحركة ولهذا فمن الطبيعي أن ينضم إلى ما قبله إلا إذا وجد حرج مقطعي آخر فيه، وهو ما وجد في هذه الأنماط، فهذه الأفعال الناقصة تنتهي بالحركات المذكورة، فلا يمكن والحالة هذه أن ينضم المقطع (āni) إلى ما سبق لأنه سيتشكل حرج صوتي آخر لا يقبله النظام المقطعي وهو:

(ūāni) في (تغزوان) و (āāni) في (ترضيان) و (īāni) في ترميان، وعند ذلك تنزلق شبه الحركة للتخلص من هذا الحرج وتقصّر الحركة السابقة إلى حركة قصيرة فيصبح النمط كما يأتي:

zu/wān في (تغزوان)

da/yān في (ترضيان)

mi/yān في (ترميان)

وربما وجدنا بعض الأنماط التي تستعمل بعض الأوضاع الصوتية التي تظهر الأصل المحذوف، وذلك كما في المثال الذي ذكره سيبويه وهو (لم تدعي)[1] lam tad < ī^w بإشمام الكسرة ضمة، لتشعر بالأصل الذي تحول عنه الفعل (دَعَوَ).

ظواهر متفرّقة في الناقص

١- ما جاء على الأصل

روى ابن منظور عن المازني قوله: ويجوز في الشعر أن تقول: زيدٌ يرميُك (yarmiyuka) برفع الياء و يغزُوُك برفع الواو أي ya ġ zuwuka ، وقد جاء هذا الأمر على الأصل وبرره ابن منظور بأنه إرجاع إلى هذا الأصل[2].

فعلى الرغم من تشكل المقاطع التي تحتوي على الحركات المزدوجة الصاعدة (yu) و (wu) فقد قبلها النظام الشعري في حالة الضرورة.

٢- حذف الهمزة عند اتصالها بمثل هذه الأفعال:

وذلك كما في يغزوخاه والأصل يغزو أخاه ويرميباه والأصل يرمي أباه[3].

يغزو أخاه	>	يغزو خاه
ya ġ z ū > a ḫ ā hu	<	ya ġ z ū ḫ ā hu
يرمي أباه	>	يرميباه
yarm ī > ab ā hu	<	yarm ī b ā hu

ويعود هذا الحذف إلى استثقال نطق الهمزة لا إلى الأصل الذي يحتوي

(١) الكتاب، ٤/٤٢٣

(٢) لسان العرب (أتى) ١٤/١٤.

(٣) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٣٩.

الحركة المزدوجة.

٣- إلغاء عمل الجازم:

وقد ورد هذا في شاهد شعري مثالاً على الإشباع وهو قول الشاعر:(بسيط)

هجوت زبّانَ ثم جئت معتذراً   من هجوِ زبانَ لم تهجو ولم تَدَعِ[1]

والقياس (لم تهجُ) بالجزم، فقد جزم أولاً ثم انكسر الوزن فعاد إلى إشباع الضمة برأي ابن جني[2] أي

تهجو > لم تهجُ > لم تهجو

وباب هذا الضرورة الشعرية أيضاً

٤- إسكان الضرورة:

نحن نعرف أن العربية تنصب الفعل المضارع الناقص كما تنصب الصحيح فلا تسقط شيئاً منه، ولكن جاء عن أحد الشعراء قوله: (طويل)

فما سَوَّدتني عامرٌ عن وراثة   أبى الله أن أسموْ بأم ولا أب[3]

فقد استعمل النحويون مصطلح الإسكان في هذا الموضع فقالوا: والإسكان في (أن أسمو) شاذ[4].

ورأينا في هذه المسألة لا علاقة له بالإسكان، بل هو تخلّص من الحركة المزدوجة (wa) في asmuwa< على الرغم من أنها خفيفة كما أشرنا سابقاً وذلك

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٦٣٠ وشرح المراح في التصريف ص ٢٣٤. وينسب إلى أبي عمرو بن العلاء، انظر البحر المحيط ٣٦/٦ ومعاني القرآن للفراء ١٦٢/١، والمسائل العضديات ٣٤، وشرح جمل الزجاجي ١٨٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٤٥٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٧٧/٣.

(٢) سر صناعة الاعراب ٦٣٠/٢.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ، ص١٣.

(٤) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٣٨.

قياساً على الضم، أو للضرورة الشعرية.

٥- حذف بعض الأصوات في الوقف:

وهذا الحذف سببه كثرة الاستعمال وذلك كما في لا أدْرْ وما أدْرْ[١]. وذلك في حال الوقف:

لا أدري ← لا أدر

Lā >adrī ← lā >adr

وهو شيء من قطع الكلام ليس له صلة بالحركات المزدوجة المتشكلة في آخره لأنه إلغاء لصوت بعد عملية التخلص من هذه الحركات كما في:

أدريُ > أدري،

>adriyu > >adrī

٦- الهاء التي تلحق آخر الأفعال المجزومة:

وقد تحدث عنها سيبويه في باب مستقل، وهو «باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرُّك آخر حرف، وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم: ارمهْ، ولم يغزُهْ، واخشهْ، ولم يقضهْ، ولم يرضهْ وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً»[٢].

فهذه الهاء تعويض عن المحذوف، ونمثل له بالمثال الآتي:

يرضيُ > لم يرضَ > لم يرضَهْ

yarḍayu > Lamyarḍa > Lam yarḍah

فكأنهم كرهوا قطع الكلمة عند الفتحة دون تعويض فعوّضوا بالهاء. وربما كان هذا ميلاً للعربية نحو إقفال المقاطع المفتوحة.

---

(١) الكتاب ٤/١٨٤ وانظر ٤/٢٩٩.

(٢) الكتاب ٤/١٥٩.

٧- تأثير لغة الشعر في الناقص:

المعروف أن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر، ولذا فلا بأس من اختراق بعض القواعد التي يحرص عليها أسلوب النثر، ولكن هذا الاختراق قد يستعمل بعد هذا في لغة النثر جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية، فقد روَى سيبويه عن العرب شعراً لابن مقبل، وهو قوله: (بسيط)

لا يُبعِدُ الله أصحاباً تركتُهمُ   لم أدرِ بعد غداةِ البينِ ما صنَعْ(١)

أراد: صنعوا

ويروى في هذا المقام مطلع معلقة عنترة بالتسكين: (كامل)

يا دار عبلة بالجواء تكلَّمْ   (وعمي صباحاً دار عبلة واسلم)(٢)

لقد تسرب هذا الأسلوب إلى لغة النثر في لهجة قيس وأسد وهي من القبائل النجدية البدوية، فقد قال سيبويه: «وقد دعاهم حذف ياء (يقضي) إلى أن حَذَفَ ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمر، ولم تكثر واحدة منهما في الحذف ككثرة ياء يقضي لأنهما تجيئان لمعنى الأسماء، وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما»(٣).

٨- ما يعامل معاملة ما يبقى على الأصل في المضارع:

من المعروف أن (أتى) مثلاً يعود إلى أصله اليائي في المضارع فنقول يأتي، فتعود الياء إليه مع ما جرى عليها من حذف الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) من آخر الفعل والتعويض عنها بإطالة الكسرة في المقطع السابق كما ذكرنا سابقاً، ولكن بعض الألفاظ تظل في المضارع على حالها في مرحلة الفتح الخالص مثل أبى يأبى بالألف في الماضي والمضارع. ولكن القدماء رووا لنا روايات تغاير

---

(١) الكتاب٤/٢١١.

(٢) ديوان عنترة ص ١٨٣، وانظر: الكتاب ٤/٢١٣ ، وانظر: شرح القصائد العشر، ص٢٢٣، وشرح المعلقات السبع للزوزني، ص١٩٢.

(٣) الكتاب٤/٢١١.

هذا الواقع اللغوي للفعل في صورته القياسية المعيارية في اللغة العربية، فقد قال ابن منظور: «أبَى يأبي نادر» وقد جاء على وجه القياس[1] وقال أيضاً: «قال أبو زيد: يقالُ أبيَ التَّيْسُ يأبى أبىً، منقوص»[2] وهذا الاستعمال هو القياسي لهذا الفعل.

وربما ورد عن العرب أشذّ من هذا وذلك في حالة التلتلة وهي كسر أول المضارع مع تخفيف الهمز[3] ، وعندها تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iy) في المقطع الأول (tiy) كما قال الراجز: (رجز)

ماء رواء ونصيٌّ حوليه

هذا بأفواهك حتى تيبيه[4]

والأصل في هذا تئبى، والأمر تمّ وفقاً لما يأتي:

تأبى	>	تئبى	>	تِيْبَى
ta>bā	<	ti>bā	<	tiybā
النطق الفصيح		التلتلة		على الأصل

وبهذا نكون قد أتينا على تأثير الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة في المضارع من الناقص.

---

(١) لسان العرب (أبى) ١٤/٤.

(٢) لسان العرب (أبى) ١٤/٥.

(٣) المرجع السابق، (أبى) ١٤/٤.

(٤) رواه ابن منظور في (أبي) ١٤/٤ عن ابن بري إنشاداً.

٣- الأمر من الناقص:

ليس جديداً أن نقول إن الأمر مأخوذ من المضارع المجزوم بإسقاط حرف المضارعة[١] . وبما أن علامة الجزم هي إسقاط حركة الآخر، ولأن الفعل الناقص ينتهي بكسرة طويلة، فالجزم يحول الكسرة الطويلة إلى كسرة قصيرة، ولذلك تتحول الكسرة الطويلة من حيث الرسم (أيضاً) إلى كسرة قصيرة، ذلك أن نظام العربية الكتابي لا يفرق بين الكسرة الطويلة والياء رسماً، وكذلك الحال بالنسبة للألف والفتحة الطويلة والواو والضمة الطويلة:

يدعو	>	ادعُ
yad<ū	<	(>)ud<u
يَرْمي	>	ارمِ
yarmī	<	(>) irmi
يرضى	>	ارضَ
yarḍā	<	(>)irḍa

فالعملية إذاً ما هي إلا تقصير للحركات الطويلة، ولا نختلف كثيراً مع القدامى إلا في نظرتنا إلى الحركات الطويلة، فبينما يرون أنها حروف انطلاقاً من الكتابة، نذهب نحن إلى أنها حركات، ولهذا يقول القدامى إن الذي حدث هو حذف حرف العلة، في حين نقول في مثل هذه الأنماط إن الذي حدث هو تقصير للحركات الطويلة لتصبح حركات قصيرة من جنسها.

ولكن النحويين رووا لنا بعض الأنماط التي تدعو إلى التأمل كالذي رواه سيبويه في قوله: «وقد يقول بعض العرب ارمْ واغزْ واخشْ، حدثنا ذلك عيسى بن عمر ويونس، وهذه اللغة أقلّ اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرّك مما لم يُحذَف منه شيء؛ لأن من

(١) شرح المفصل ٧/٥٨.

كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه.»[1].

ومعنى هذا الكلام كما يبدو أنهم شبهوا هذه الأفعال الناقصة بالأفعال الصحيحة، وحيث إن الأفعال الصحيحة تسكن أواخرها لأنها صامتة (صحيحة) وتقبل قطع الحركة فقد حمل عليها الأفعال المعتلة على الرغم من أنّ أخرها حركة ، والحركة لا تقبل السكون، وسبب هذا هو القياس الخاطىء فيما أرى، ولا أعتقد أن هذا يمكن أن يتم في غير حالة الوقف.

وليس الأمر في هذا مقصوراً على الأمر، فقد جاء في القراءات القرآنية مواضع ليست قليلة رويت عن أبي عبد الرحمن السلمي وشيخه عليّ ابن أبي طالب كرم الله وجهه يقرأن فيها .(ألم ترْ) [2].

وقد جاء في روايات القدماء ظاهرة الإشمام، وذلك في الأفعال التي تكون واوية في الأصل مثل (غزا) فعند إسناده إلى الواحدة على طريقة الأمر يقال أغزُِي) $\bar{i}$ z^w ġ u(<) ، قال سيبويه: «كما قالوا للمرأة (أغزُِي) فأشمّوا الزاي ليُعْلموا أن هذه الزاي أصلها الضم، وكذلك لم تَدْعُِي، ولم يضموا فتقلب الياء واواً، فيلتبس بجمع القوم . . .»[3].

وكما جاء إلحاق الهاء الساكنة للمضارع فقد جاء هنا أيضاً، فقد أورد سيبويه أمثلة على هذا وهو قولهم: ارمِهْ واخْشَهْ وارعَهْ، وعلل ذلك بأن العرب كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يُسكِّنوا المتحرك[4].

---

(١) الكتاب٤/١٥٩.

(٢) البحر المحيط، ٣/٢٧٠ و٨/٥١٢.

(٣) الكتاب٤/٤٢٣.

(٤) المرجع السابق، ٤/١٥٩ وانظر ٤/١٦٠.

وقد نجد بعض التحركات مما يخص الحركات المزدوجة في هذا الباب عند إسناده إلى بعض الضمائر كما في الأنماط الاتية:

١- ادعووا (>)ud<uwū < ادعوا (>) id<ū

٢- ارعيوا (>)ir<ayū < ارعوا (>) ir<aw

٣- ارميوا (>) irmiyū < ارموا (>) irmū

فقد حدث للكلمة الأولى في الأصل أن تشكلت فيها الحركة المزدوجة الصاعدة (wū) فقامت اللغة بحذف شبه الحركة (w) فالتقت الضمة القصيرة (u) مع الضمة الطويلة (ū) فقامت الأخيرة بامتصاص الأولى فنشأ عنها ضمة طويلة، أي:

الصيغة النهائية		مرحلة إسقاط الواو		المرحلة الأصلية
(>)ud<ū	<	(>)ud<uū	<	(>)ud<uwū

وهي الصورة الأخيرة للفعل.

وأما في الكلمة الثانية فقد تخلصت اللغة من الحركة المزدوجة الصاعدة (yū) بحذف شبه الحركة (y) فالتقت الفتحة السابقة لها مع حركة الضم الطويلة (ū) وهذا هو الذي يطلق عليه مصطلح Hiatus ، ولما كان حذف الفتحة غير وارد لأنها مشعرة بالفتحة الطويلة المحذوفة (ā) في (يرضى) yarḍā، ولهذا فقد انزلقت الواو هنا وحذفت الضمة الطويلة، فكأن الواو هذه ضمير مستعار كما أطلقنا عليه سابقاً.

الصيغة النهائية بعد التخلص من الحركة الطويلة		انزلاق الواو		Hiatus		الأصل
(>)ir<aw	<	(>)ir<awū	<	(>)ir<aū	<	(>)ir<ayū

وأما الصورة الثالثة (ارميوا ((>)irmiyū)) فقد حدث فيها حذف شبه الحركة (y) من الحركة المزدوجة الصاعدة (yū) فالتقى بعد هذا كسرة قصيرة (وهي الناشئة عن تقصير الضمير (ī) في ((>)irmī)) مع الضمة الطويلة فنشأ عندنا التقاء حركة مع حركة ولكن فكرة الانزلاق غير واردة هنا بسبب أن الكسرة لا تتناسب صوتياً مع الضمة ولهذا فقد قامت اللغة في خطوة تالية بالتخلص من الكسرة نهائياً، فصار النمط إلى (>)irmū:

(>)irmiyū >	(>)irmiū >	(>)irmū
الأصل	hiatus	الصورة النهائية

وأما عند الإسناد إلى ياء المخاطبة فقد نصّ القدماء على أن الأصل فيه أن يكون بيائين في الأصل، إحداهما ياء الكلمة والأخرى علامة التأنيث باصطلاح القدماء[1].

وقد تمت هذه العملية برأينا كما يأتي:

ارميي >	ارمِ >	ارمي
(>)irmiyī	(>)irmi	(>)irmī
الأصل	حذف الحركة المزدوجة الصاعدة (yī)	تعويض المحذوف عن طريق إطالة الكسرة.

كما تمّ الأمر في الأفعال الأخرى بطرق متقاربة مع هذه الطريقة ، فمثلاً:

اخشَيي > اخشَيْ

(>)ihšayī > (>)ihšay

فتقوم اللغة بإسقاط شبه الحركة (y) فالتقى بعد هذا الكسرة الطويلة (ī) مع الفتحة السابقة، وهو ما يشكل Hiatus وهو التقاء الحركة مع الحركة، وعند ذلك تنزلق ياء أخرى لتنوب مناب اللام الساقطة بعد حذف الكسرة الطويلة

---

(١) شرح المراح في التصريف، ص ٢٣٦.

وهو ما أطلق عليه سابقاً مصطلح (ضمير بالإنابة).

الناقص المزيد:

لقد بيّنا فيما سبق أثر تشكل الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة في بناء الفعل الناقص المجرد في معظم ما يعتريه من أحوال إسنادية وبنائية. وقد رأينا أن نخصص له حديثاً مستقلاً حول ما يعتريه من تطورات في حالة كونه مزيداً، وفيما يأتي تفصيل أوزانه التي يُؤْثّر في بنائها حركة اللغة في تعاملها مع الحركات المزدوجة:

١- **أفعل** >af<ala

المعروف في قواعد اللغة أن الأفعال المزيدة تكون بالياء أبداً في الكتابة، بغض النظر عن الأصل، هل هو من الواوي أو من اليائي، والحقيقة أن المقطع الذي يشكل الحركة المزدوجة في حالة المضارع لا يسبب أيّ حرج صوتي على الرغم من أنه قد تشكل فيه حركة مزدوجة صاعدة:

غزا ، أغْزَوَ

ġ az ā ، > a ġ zawa

فالحركة المزدوجة الصاعدة (wa) ليست صعبة إلى الحدّ الذي يدفع باللغة إلى التخلص منها، ولكنها انقلبت إلى الياء، ولا بد من تبرير هذا الأمر صوتياً بعيداً عن القواعد الكتابية، وقد لجأ القدماء في تفسيرها إلى الوصف، قال الميداني في حديثه عن مواضع قلب الواو ياء: «السادس أن تقلب لكونها رابعةً طرفاً أو فوق الرابعة ، نحو: أغزيتُ»[1]، وقال ابن جني: «وأما إبدالها منهما منقلبتين، فقولهم: «أعطى وأغزى واستقصى . . . أصل هذا كله: أعْطَوَ وأغْزَوَ واستقصَوَ . . . فلما وقعت الواو رابعة فصاعداً قلبت ياءً، فصارت في التقدير أعطيَ وأغزيَ . . . فلما وقعت الياء طرفاً في موضع حركة وما قبلها

(١) نزهة الطرف في علم الصرف، ص ٣٥.

مفتوح قلبت ألفاً، فصارت أغزى وأعطى. . .»[1].

وعلى الرغم من أنّ هذا الذي ذكره القدامى صحيح، غير أننا لا نستطيع أن نعدّه تعليلاً لانقلاب الواو إلى الياء في الماضي. وأما ما نعتقده في هذا المجال فهو أن هذا الانقلاب لم يحدث بداية في الماضي، ولكنه حدث في المضارع بسبب تشكل أكثر من حركة مزدوجة أثناء حركتين للغة فيه، فمثلاً لو أخذنا الفعل المصنوع (أغزى) ومضارعه (يغزي) فالأصل في المضارع أن يكون (يُغزِوُ yuğziwu) ثم قامت اللغة بحذف شبه الحركة (w) من المقطع الأخير (wu) فالتقت نواة المقطع الأخير وهي الضمة مع نواة المقطع الذي يسبقه وهي الكسرة، وهذه الظاهرة التي نطلق عليها اصطلاح التقاء الحركة مع الحركة Hiatus ليست مقبولة في العربية في هذا الوضع، ولهذا تنزلق شبه الحركة (الياء) لماثلة الكسرة فتصبح الكلمة yuğziyu، وعلى الرغم من تخلص اللغة من هذه الأوضاع إلا أنه قد تشكل في هذه الكلمة الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) وهي تمثل المقطع الأخير، فقامت اللغة بحذف نواة هذا المقطع (u) فانضمت الياء (y) إلى المقطع السابق حَدٌّ إغلاق له، فشكلت حركة مزدوجة هابطة (iy) ولهذا فقد حذفت اللغة شبه الحركة (y) ثم عوضت هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة فصارت الكلمة (yuğzī):

yuğzi͞	<	yuğziy	<	yuğzi̊yu	<	yuğziu	<	yuğziwu
الصورة النهائية		بعد حذف الضمة (التسكين)		بعد انزلاق الياء		hiatus		الأصل

وأما ما حدث في اليائي المزيد بالهمزة فهو أمر أقل تعقيداً مما حدث في الواوي، فالأصل في (يسعى) هو (يَسْعَيُ) yas<ayu وقد تشكل فيه الحركة المزوجة الهابطة (yu) فتخلصت اللغة منها عن طريق حذف الحركة (u) التي تمثّل نواة المقطع فبقيت شبه الحركة (y) ،وهي لا يمكن أن تشكل مقطعاً ولهذا فإنها تنضم إلى المقطع السابق (a>) وتصبح حَدّ إغلاق (ay>) وهذا المقطع يحتوي حركة مزدوجة هابطة

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٦٧٢.

(ay) وهذه الحركة مدعاة للانكماش كما ذكرنا سابقاً فتصبح (ē)، ثم تنتقل الكلمة إلى مرحلة الفتح الخالص (ā) لتصبح العملية كما يأتي

yas<ā < yas<ē < yas<ay < yas<ayu

الأصل — بعد حذف الحركة — مرحلة الإمالة (مرحلة الانكماش) — مرحلة الفتح الخالص (التفخيم).

ويمكن أن يقال هذا في حالة المضارع المكسور العين في الماضي مثل رضِي يرضى:

yarḍā < yarḍē < yarḍay < yarḍayu

أو أن نقول إن الحركة المزدوجة (yu) قد حذفت بتمامها ثم عُوض عنها عن طريق إطالة الحركة السابقة (a) في المثالين السابقين.

٢- فاعل fā<ala

إن الأثر الأول الذي يمكن أن نقول فيه شيئاً هو ما حدث في المضارع، إذ إننا مضطرون إلى البحث عن سبب قلب شبه الحركة (w) في الواوي منه إلى (y)، ذلك أن المبرر لهذا القلب غير موجود في الماضي، فالأصل في (غازيتُ) هو (غازوت) وليس في هذه الكلمة مبرر لحذف (w) لأن الحركة المتشكلة هنا هي (aw) وهي مدعاة للانكماش، ولهذا فإن تصورنا النظري لهذه الكلمة إذا خضعت لسنن التطور أن تصبح ġāzōtu ، وهذا مالم يحدث، وأما في المضارع فإن الذي حدث هو أن الأصل في (يغازيُ) هو (يغازِوُ yuġāziwu) وبسبب ما عبر عنه القدماء بالثقل، فقد قامت اللغة بحذف شبه الحركة (w) بسبب تشكل الحركة المزدوجة (wu) فالتقت حركتان (iu) وهو ما يطلق عليه مصطلح Hiatus أيضاً، وهو مرفوض في نظام العربية، ولهذا فقد انزلقت شبه الحركة (y) مكانها لتصبح الكلمة yuġāziyu وبهذا انتقلت من الواو إلى الياء، غير أن هذا الانزلاق الذي جاء لمماثلة الكسرة قبلها لم يخلّص الكلمة من الحركة المزدوجة الصاعدة،

ولكنه غير شكلها:

yu < wu

فقامت اللغة في الحركة التالية بحذف النواة (u) فبقيت شبه الحركة (y) التي انضمت إلى المقطع السابق (zi) لتشكّل حدّ إغلاق، وبذا فقد تكونت الحركة المزدوجة الهابطة (iy) فتخلصت اللغة منها عن طريق حذف شبه الحركة (y) وعوضت الحذف عن طريق إطالة الكسرة. أي أن الأمر تمّ على النحو الآتي:

yuġāzī	yuġāzi	yuġāziy	yuġāziyu	yuġāziu	yuġāziwu
الصورة النهائية بعدالتعويض	بعد حذف شبة الحركة من الحركة الهابطة	بعد حذف الحركة من الحركة المزدوجة الصاعدة	بعد الانزلاق	بعد التخلص من شبه الحركة (w)	الأصل الواوي

وما قيل في اليائي من الوزن السابق يمكن أن يقال هنا، فمثلاً حدث الأمر في الفعل (راضي) على النحو الآتي:

yurāḍī < yurāḍi < yarāḍiy < yurāḍiyu

فقد استثقلت نواة المقطع (yu) وهو حركة مزدوجة صاعدة فحذفت، فتشكلت حركة مزدوجة هابطة بعد انضمام شبه الحركة (y) إلى المقطع السابق، وهي (iy) فحذفت شبه الحركة، وعوّض عنها بإطالة الكسرة.

وقد ذكر العلماء وصفاً لما حدث في الواوي بقولهم إن الواو تقلب ياء لكونها رابعة طرفاً أو فوق الرابعة[1]

٣- فَعَّلَ fa<<ala

روى لنا علماؤنا السابقون بعض مظاهر التطور التي يمكن أن يكون للحركات المزدوجة أثر فيها، وكما هو الحال في الأمثلة السابقة فإن تفسير هذا التطور أمر ليس سهلاً في حالة الماضي، ولكن أثره في المضارع هو الذي

(١) نزهة الطرف في علم الصرف/٣٥.

انعكس على الماضي، وذلك كما في المثالين الآتيين:

سَمّى > يسمّى - واوي الأصل من الجذر سمو.

قضّى > يُقَضّي يائيّ الأصل من الجذر قضى.

فمضارع الفعل (سمّى) هو يُسمّي yusammī والأصل فيه yusammiwu وقد تخلصت اللغة من الثقل الحاصل في هذا الفعل عن طريق حذف شبه الحركة من الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) فالتقت حركتان (u) و (i) مشكلتين ما يُسمّى بظاهرة التقاء الحركة مع الحركة (Hiatus) . ولما كان هذا الوضع غير مقبول صوتياً فقد انزلقت شبه حركة أخرى وهي (y) مكانها فصارت الكلمة yusammiyu، وبعد هذا قامت اللغة بحذف الضمة من المقطع الأخير، وهو حركة مزدوجة صاعدة (yu) فصارت الكلمة إلى yusammiy فتشكّل فيها حركة مزدوجة هابطة وهي (iy)، وهو وضع غير مقبول في نظام العربية أيضاً، ولهذا تخلّصت اللغة منها عن طريق حذف شبه الحركة (y) فصارت الكلمة yusammi وهذا الحذف يشكل إجحافاً بحق الكلمة، ولهذا فقد قامت بالتعويض عن طريق إطالة الكسرة فصارت الكلمة yusammī. وعلى هذا يمكن تمثيل ما حدث بالمخطط الصوتي الآتي:

yusammī < yusammi < yusammiy < yusammiyu < yusammiu < yusammiwu

الأصل	بعد حذف شبه الحركة (Hiatus)	بعد انزلاق شبه الحركة (y)	بعد حذف نواة الحركة المزدوجة	بعد حذف شبة الحركة (y)	بعد التعويض

وأما المثال الآخر وهو المثال اليائي فالأمر شبيه بهذا ابتداء من المرحلة الثالثة فالأصل yuḳaḍḍiyu ، وقد تخلصت اللغة من نواة الحركة المزدوجة فصارت الكلمة yuḳaḍḍiy فتشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (iy) فتخلصت اللغة منها عن طريق حذف شبه الحركة (y) فصارت الكلمة yuḳaḍḍi ثم عوضت هذا

الحذف عن طريق إطالة الكسرة، فصارت الكلمة yuḳaddī وهو شكلها النهائي، فعلى هذا تكون مراحل تشكل هذا الفعل على صورته النهائية كما يأتي:

yuḳaddī	< yuḳaddi	< yuḳaddiy	< yuḳaddiyu
بعد التعويض	بعد حذف شبه الحركة(y)	بعد حذف نواة الحركة المزدوجة	الأصل

أو أن نتبع الخطوات السابقة التي اتبعناها في المثال السابق (يسمّي).
وهكذا تكون هذا الأفعال (الواوية الأصل واليائية) قد تحوّلت إلى الصورة النهائية وهي الصورة اليائية لها.

٤- تفعّل tafa<<ala

لا يختلف ما حدث في هذا الوزن عما حدث في الوزن السابق إلا في أمر زيادة سابقة التاء في هذا الوزن، وهو الذي يسمى وزن المطاوعة بالتاء[1].

ومن أمثلته الفعل تخطّى ، نقول: تخطّى الناس واختاطهم: ركبهم وجاوزهم، وتخطيته إذا تجاوزته[2] هذا من الواوي، وأما من اليائي فنورد المثال السابق بزيادة سابقة التاء، وهو تَقَضّى.

وكما قلنا في الوزن السابق فإن اعتقادنا الذي نراه في هذا المجال هو أنّ تحرك اللغة لتطوير هذا الوزن قد حدث في المضارع أيضاً، وحتى نتجنب التكرار فسنورد ما حدث في هذين المثالين في المخططين الآتيين:

yataḥaṭṭā	<yataḥaṭṭē	< yataḥaṭṭay	< yataḥaṭṭayu	< yataḥaṭṭau	< yataḥaṭṭawu
الفتح الخالص (التفخيم)	مرحلة الانكماش (الإمالة)	التخلص من نواة الحركة المزدوجة الجديدة	انزلاق (y)	(Hiatus)	الأصل الواوي

---

(١) فقه اللغات السامية ص١١٠ وانظر المدخل إلى علم اللغة ص ٢٣٥.

(٢) لسان العرب (خطا) ٢٣١/١٤.

فبعد حذف شبه الحركة من المرحلة الأولى وهي (w) التقت الضمة والفتحة، والتقاء الحركة مع الحركة غير مقبول وهو ما نلحظه في المرحلة الثانية، ولهذا فقد انزلقت شبه الحركة (y) في المرحلة الثالثة لتشكل حركة مزدوجة صاعدة، ولكنها يائية (yu) فتخلصت اللغة منها أيضاً عن طريق حذف نواتها وهي الضمة (u) فتشكلت تبعاً لذلك الحركة المزدوجة الهابطة (ay) التي تتعرض للانكماش والإمالة فتحولت إلى كسرة طويلة ممالة (ē) كما في المرحلة الخامسة، ثم تطورت هذه الكسرة الطويلة الممالة إلى مرحلة الفتح الخالص في صورة الفعل النهائية التي نقلت هذا الأثر إلى الماضي أيضاً.

٢-	yataḳaḍḍayu	< yataḳaḍḍay	< yataḳaḍḍē	< yataḳaḍḍā
	الأصل	بعد حذف نواة الحركة المزدوجة الصاعدة	بعد انكماش الحركة المزدوجة الهابطة	مرحلة الفتح الخالص

ولما كان هذا الفعل يائياً في أصله ، فنقول فيه ما قلناه في الواوي ابتداء من المرحلة الثالثة.

٥- استفعل (>) istaf<ala

وسنأخذ مثالين عليه في حالة المضارع التي نراها مرحلة التحرك اللغوي وهما:

١- يستسمي واوي من الجذر (سمو)

٢- يستقضي يائي من الجذر (قضي)

الأصل في الفعل الأول أن يكون بالواو، أي: يستسمِوُ yastasmiwu والثقل الظاهر فيها ناجم عن تشكل الحركة المزدوجة (wu) ولا سيما أنها مسبوقة بكسرة المضارع على وزن (يستَفْعِلُ) ولهذا تلجأ اللغة إلى اطّراح شبه الحركة (w) فتشكل ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة (Hiatus) وهما الكسرة والضمة، فتنزلق شبه حركة جديدة تناسب الكسرة قبلها وهي (y) فيصير الفعل yastasmiy، ثم تتخلص اللغة من نواة الحركة المزدوجة وهي الضمة بسبب ما يطلق عليه الثقل فيصير

الفعل yastasmiy وفيه الحركة المزدوجة الهابطة (iy) التي تتخلص اللغة منها عن طريق الحذف ليصير الفعل yastasmi وبعدها تعوض اللغة هذا المحذوف عن طريق إطالة الكسرة yastasmī:

yastasmī <	yastasmi <	yastasmiy <	yastasmiyu <	yastasmiu <	yastasmiwu
بعد التعويض (الصورة النهائية)	بعد التخلص من (y)	بعد حذف نواة الحركة المزدوجة	بعد انزلاق شبه الحركة الجديدة (y)	بعد حذف شبه الحركة (w) وتشكل الـ (hiatus)	الأصل

وأما الفعل اليائي فيبدأ تطوره ابتدأ من المرحلة الثالثة

yastaḳḍī	< yastaḳḍi <	yastaḳḍiy <	yastaḳḍiyu
بعد التعويض (الصورةالنهائية)	بعد حذف شبه الحركة (y) من الحركة المزدوجة الهابطة.	بعد حذف نواة الحركة المزدوجة الصاعدة	الأصل

٦- **افتعل** ifta<ala (>)

وهو كالأوزان السابقة من حيث فعل التطور اللغوي في تشكيل صيغته النهائية، حيث تم الأمر في حالة المضارع ثم انتقل هذا الأثر إلى الماضي، ويتضح هذا من تحليل هذين المثالين:

١- يدّعي، مضارع (ادعى)، واوي الأصل من الجذر (دعو)

٢- يقتضي، مضارع (اقتضى) يائي الأصل من الجذر (قضي).

فالذي حدث في الفعل الأول يتبين من خلال أصله وهو yadda<iwu مع الأخذ بعين الاعتبار تحول التاء في وزن (افتعل) إلى (دال) بفعل قانون المماثلة المقبلة الكلية المتصلة، وفي هذا الأصل تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) وهي مسبوقة بكسرة، مما يزيد الأمر صعوبة، ولهذا فقد تخلصت اللغة من هذا الثقل عن طريق حذف شبه الحركة (w) فالتقت حركة الضم مع الكسرة، فتخلصت اللغة من

هذا الحرج عن طريق انزلاق شبه الحركة (y) التي تتناسب مع الكسرة فصار الفعل: yadda<iyu ثم تخلصت اللغة من الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) عن طريق حذف النواة (u) فتشكل عندئذٍ حركة مزدوجة هابطة وهي (iy) فتقوم اللغة بحذف شبه الحركة (y) ، ثم تعوض اللغة هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة لتصبح الكلمة yadda<ī ، فالأمر تمّ وفقاً للخطوات الآتية:

yadda<ī < yadda<i < yadda<iy < yadda<iyu < yadda<iu < yadda<iwu

yadda<iwu	yadda<iu	yadda<iyu	yadda<iy	yadda<i	yadda<ī
الأصل	بعد سقوط شبه الحركة (w) (Hiatus)	بعد انزلاق شبه الحركة (y) لتناسب الكسرة	بعد حذف (u) للتخلص من الحركة المزدوجة	بعد حذف شبه الحركة (y) للتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة (iy).	الصورة النهائية بعد التعويض.

وأما ما حدث في اليائي الأصل فيشبه ما حدث في الواوي ابتداءً من الخطوة الثالثة:

yaḳtaḍī < yaḳtaḍi < yaḳtaḍiy < yaḳtaḍiyu

yaḳtaḍiyu	yaḳtaḍiy	yaḳtaḍi	yaḳtaḍī
الأصل	بعد حذف نواة الحركة المزدوجة الصاعدة (yu).	بعد حذف شبه الحركة (y) للتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة (iy)	الصورة النهائية بعد التعويض

الفصل الرابع

الفعل اللفيف

أ) اللفيف المفروق

ب) اللفيف المقرون

أ- اللفيف المفروق

اللفيف المفروق هو ما اعتلت فاؤه ولامه[1] وبالتالي يكون الصوت الصحيح الوحيد فيه هو عينه، وسبب التسمية يعود إلى أن هذا الصوت الصحيح قد فرق بين صوتي العلة.

وقد نص العلماء على أن حكم الفاء في هذا النوع من الأفعال كحكم المثال، قال سيبويه: «فأجرِ أول (وعيت) على أوّل وعدت، وآخره على آخر (رميت)، وأول (وجيت) على أول (وجلت) وآخره على آخر خشيت في جميع الأشياء، وأيت بمنزلة (وعيت) كما أنّ أويت كغويت وشويت»[2]وقال العيني: «والمفروق مثل وقي ويقي حكم فائهما كحكم وعد يعد، يعني سلامة الفعل مثل سلامتها في المثال، وحذفها في مستقبله لوقوعها بين الياء والكسرة، مثل حذفها في المثال، حكم لامهما كحكم رمى يرمي، يعني تقلب الياء ألفاً في الماضي، كما تقلب في الناقص، وتحذف الضمة في الياء في المستقبل لاستثقالها على الياء: كما تحذف في الناقص»[3] ».

وهذا يعني أنه يعامل معاملة المثال من حيث حركة فائه لأنه مثال مثله في هذا الجانب، ويعامل معاملة الناقص في لامه لأنه ناقص مثله في هذا الجانب أيضاً.

ومن الأمثلة التي يمكن أن نوردها على هذا النوع وفى ووعى ووقى وما شابهها، وقد روى بعض العلماء بعض الأنماط التي ربما كانت مشتقة من بعض الأسماء، فقد روى ابن جني الفعل (يَدَيْتُ) وهو (يدي) مسنداً إلى تاء الضمير، وذلك في حديثه عن (يد) عندما قال: «ويدلُّ على أن اللام ياء قولهم «يديت إليه

(١) شرح المراح في التصريف ص ٢٥٧ وانظر: شذا العرف في فن الصرف ص٢٨.

(٢) الكتاب ٤/٤١٤.

(٣) شرح المراح في التصريف ص ٢٥٧-٢٥٨.

يداً» ولم يقولوا: يدوت»[1]. وذكر سيبويه استعمالاً لبعض الأفعال التي اشتهرت على صورة قياسية وذلك عندما ذكر أن العرب قد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم كراهية ذلك، وهو الفعل وعوت والأصل فيه (وعيت)[2] ويبدو أنها لهجة من لهجات العرب، فالقياس الذي انتهجته العربية هو (وعيت) بالياء.

ومن القواعد المهمة التي أوردها القدماء أن الفاء لا تكون واواً واللام واواً في حرف واحد، ولهذا فليس في الكلام مثل (وعو)[3].

وبعد هذا التقديم سنلقي الضوء على طريقة العربية في التعامل مع هذا النوع من الأفعال:

١- في الماضي:

يكتنف الماضي من المفروق في العربية – تعاملان

أ- في فاء الفعل:

عند بناء هذا النوع من الأفعال للمعلوم يتشكل فيه حركة مزدوجة صاعدة، مثل: وَعَيَ في الأصل wa<aya، وهو مثال واوي الفاء ومن اليائي الفعل الذي أشرنا إليه سابقاً وهو قول العرب يديتُ الرجل إذا أصبت يده[4]. أي أن الحركة المزدوجة هنا هي ya ، والملاحظ أن هذا النوع من الحركات المزدوجة مقبول في هذه البيئة:

- وَعَيَ wa<aya < وعى wa<ā
- يدي yadaya < يدى yadā

فلم يطرأ عليها أيّ تغييرفي فاء الفعل.

ب- في لام الفعل

وتكون لام الفعل فيه يائية لاواوية في الناقص الذي تنسحب معاملته على

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧٢٩.

(٢) الكتاب، ٤/٤٣١.

(٣) الكتاب، ٤/٤٠١.

(٤) لسان العرب (يدي) ١٥/٤٢١.

المفروق مع الأخذ بعين الاعتبار أن المفروق لا يكون إلا يائي اللام، بمعنى أن بناء wa<awa غير مقبول في العربية، ولهذا فإننا لا نجد أمثلة عليه، وأما اليائي فأمثلته في معجمنا العربي ليست قليلة.

ويتعرض هذا النوع من الأفعال إلى ما تعرض له الناقص اليائي من فعل قوانين التطور الصوتي، حيث ذكرنا في حديثنا عن الناقص أنه يتعرض لمراحل تطور الأفعال المعتلة من مرحلة الصحة إلى مرحلة الفتح الخالص (التفخيم)، وكذلك يحدث مع اللفيف المفروق وذلك كما في هذا المثال:

وَعَيَ wa<aya	<	wa<ay	<	wa<ē	<	wa<ā
الأصل		مرحلة ضياع الحركة (التسكين)		مرحلة انكماش الحركة المزدوجة (الإمالة)		مرحلة الفتح الخالص (التفخيم).

ففي المرحلة الأولى جاء الفعل على مرحلة الصحة، وهي البنية العميقة له، وفيها الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) التي تتخلص منها اللغة عن طريق حذف فونيم الفتحة (a) الذي يمثل نواة المقطع، فتنضم شبه الحركة (y) إلى المقطع القصير السابق (<a) ليصبح المقطع (<ay) حيث تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (ay) وهي مدعاة للانكماش كما في المرحلة الثالثة، ومن المعروف أن (ay) تنكمش إلى (ē) وهي كسرة طويلة ممالة. وهذه المرحلة هي التي وقفت عندها لهجة القبائل البدوية في نجد[1] في وقت نزول القرآن وانتشار الإسلام، وأما المرحلة الأخيرة فهي تحولة ē إلى (ā) وهو ما نعرفه باسم الانتقال إلى مرحلة الفتح الخالص (التفخيم).

ونشير هنا إلى أن الأفعال المكسورة العين قد حافظت على مرحلة الصحة مثل (وني) waniya ومعناه ضَعُفَ وفتر[2].

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/١٤٠.

(٢) لسان العرب، (وني) ١٥/٤١٦.

٢- **المضارع:**

إذا كان الماضي لم يتعرّض لأثر الحركة المزدوجة في فائه فإن المضارع ليس كذلك، إذ يتشكل فيه حركات مزدوجة هابطة تتخلص منها اللغة بحيث يبدو أثر هذا التخلص واضحاً في بناء الكلمة، فمثلاً عند صياغة الفعل المضارع من وني فإنه سيكون على هيئة (يونيُ) yawniyu حيث تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (aw) في المقطع الأول (yaw) وهو مقطع ثلاثي قصير مغلق، وقد تخلصت اللغة من هذا المقطع عن طريق حذف شبه الحركة (w) من المقطع دون أن تلجأ إلى التعويض، وبهذا يكون تطوره قد تم وفقاً لما يأتي:

yaniyu < yawniyu

وأما الحركة التالية لهذا الفعل فقد تمثلت في تخلّص اللغة من المقطع (yu) الذي يمثل حركة مزدوجة صاعدة، وذلك عن طريق حذف المقطع كاملاً فصار الفعل على صورة yani ، ثم لجأت اللغة إلى التعويض عن المحذوف عن طريق إطالة الكسرة فصار الفعل في صورته النهائية يني yanī وقد روى سيبويه شيئاً من الشذوذ في المضارع في حديثه عن هذا النوع من الأفعال عندما قال: «ومن الشاذّ قولهم: تَقَيْتُ، وهو يَتقَى ويَتَسعُ ، لمّا كانتا مما كثر في كلامهم، وكانتا تاءين، حذفوا كما حذفوا العين من المضارع، نحو: أحست، وَحَسْتُ، وكانوا على هذا أجرأ ، لأنه موضع حذف وبدل.»[1].

يذهب بهذا إلى أن قانون الحذف قد تدخل هنا، وحذف إحدى الفاءين، ونضيف إلى هذا أنه ربما حدث حذف شبه الحركة من yawtaḳā دون تعويض، أي أن سيبويه يذهب إلى أن عملية الحذف قد تمّت بعد تعويض شبه الحركة (w) المحذوفة عن طريق التشديد وهو أمر وارد، وإن كنا نميل إلى أن اللغة لم تعوض بعد الحذف ، وهو ما نتج عنه الصيغة الشاذة (يَتَقَى) التي تحدث عنها سيبويه.

---

(١) الكتاب٤/٤٨٣.

٣- الأمــــر:

الأصل عند بناء صيغة الأمر من هذا النوع من الأفعال، أن يكون كالصحيح، أي (>)iwniy ، مثل : اضرب idrib (>) لأنه مأخوذ من المضارع في حالة الجزم، وعند هذا تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iw) في المقطع الأول (>iw) فتتخلص اللغة منه عن طريق حذف المقطع كاملاً ، دون أن تلجأ إلى تعويضه في هذه الحالة أيضاً:

niy < (>)iwniy

ثم تقوم اللغة بالتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة (iy) عن طريق حذف شبه الحركة (y) وليس أمر التعويض إجبارياً في هذه الحالة:

ni < niy

وقد أوردت لنا كتب التراث أنه ربما لجأت اللغة إلى تعويض هذا المحذوف عن طريق إضافة ما يسمى بهاء السكت لإقفال المقطع المفتوح:

nih < ni

وذلك من مثل ما رواه ابن منظور في حديثه عن الفعل (وعى) حيث قال: «إذا أمرت من الوعي قلت: عِهْ، الهاء عماد للوقوف: لأنه لا يستطاع الابتداء والوقوف معاً على حرف واحد»[1] وهذا ناتج عن نظرة العلماء العرب إلى الحركات، فهم لا يعدونها جزءاً من الكلمة كتابياً، ونحن نعد هذا ميلاً من العربية إلى إغلاق المقاطع المفتوحة.

وأما المزيد من هذا الباب فلا يختلف عنه في الأنواع السابقة من الأفعال:

١- أوني >awnaya > >awnay > >awnē > >awnā

٢- ونّي wannaya > wannay > wannē > wannā

٣- استوني (>)istawnaya > (>) istawnay (>)istawnē > (>)istawnā

---

(١) لسان العرب (وعى) ٣٩٧/١٥.

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس بالضرورة أن تكون هذه الصيغ قد استعملت في العربية استعمالاً فعلياً، ولكنها هنا قياسية، أي: مقيسة على لغة العرب، وإنما يكون الأثر مختلفاً في حالة صياغة هذا الفعل على وزن (افتعل) أي: اوتني iwtanaya(>)، ففي لامه يعامل معاملة الناقص:

(>) iwtanā < (>) iwtanē < (>)iwtanay < (>)iwtanaya

وأما في فائه فالمنتظر أن تتخلص اللغة من الحركة المزدوجة الهابطة (iw) عن طريق حذف شبه الحركة (w) فيصير الفعل itanā(>) ثم يعوّض ما حذف عن طريق التشديد ، أي ittanā(>) وهو تطبيق قياسي ليس له حظّ من الاستعمال في حدود ما أعلم.

وأما وزن (فاعل) فقد يحدث فيه تحرك لغوي مهم عند بنائه للمجهول، ففي قوله تعالى: «ليبدي لهما ما ووري عنهما من سوآتهما»[1] نجد أن الكلمة ووري wūriya تحتوي على الحركة المزدوجة الصاعدة (wū) وهي مقطع طويل مفتوح، وهي على الرغم من قبولها في اللغة إلا أنها مستثقلة، ولعلّ هذا الاستثقال هو الذي دفع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إلى قراءتها: (أوري) بالهمزة[2] >ūriya فراراً من الحركة المزدوجة (wū)

>ūriya < wūriya

فقد حذف شبه الحركة (w) وعوض عنها الهمزة.

وقد روى أبو حيان الأندلسي أن يحيى بن وثاب قد فرّ في قراءته الشاذة من الصيغة بمجملها، إذ إنه قرأ (وُرِي)[3] wuriya على طريقة البناء للمجهول من الثلاثي. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحركة المزدوجة (wu) مقبولة في حالة البناء للمجهول لأنها تحمل دلالة هذا البناء.

---

(١) الأعراف/٢٠.

(٢) الكشاف ٢/٥٧ والبحر المحيط ٤/٢٧٩.

(٣) البحر المحيط، ٤/٢٧٩.

ب- اللفيف المقرون

وهو القسم الثاني من أقسام اللفيف، ومعنى المقرون مأخوذ من الاقتران ويعني هذا أن حرفي العلة بتعبير العلماء العرب القدامى قد اقترنا من غير وجود صوت صحيح يفصل بينهما[1].

وقد اكتشف النحويون أحكاماً بعينها تخص تكوين هذا النوع من الأفعال، منها أنه لا يقع في الكلام فعل لامه واو أو ياء وعينه أحد هذين الحرفين إلا وعينه مصححة غير معلّة، وذلك لأنّ لامه لا بدّ من إعلالها، ولهذا يجب تصحيح العين، لئلا يجتمع إعلالان متواليان[2].

ومعنى هذا أن اللفيف المقرون وإن كان مكوناً من صوت صحيح في فائه وشبه حركة في عينه وأخرى في لامه، غير أنه لا يمكن لقوانين التطور الصوتي أن تفعل فعلها في عينه، إذ لا بد من أن تظل على الأصل الصحيح، فلا تتطور إلى مرحلة الفتح أو غيرها، وقد ذكر ابن يعيش هذا الحكم بقوله: «إذا اجتمع في آخر الفعل حرفا علة، لم يكن إعلالهما معاً، لأنّه إجحاف، وربما أدّى إلى حذف أو تغيير، وإنما يُعَلُّ أحدهما والأولى بالإعلال الأخير الذي هو اللام على نحو شوى وذوى»[3].

أقسام اللفيف:

١- ما كانت عينه ولامه واوين:

ذكر ابن جني أن أمثلة هذا النوع من الأفعال ليست أكثر من ثلاثة أفعال، وهي (قوي) و (حوي) و (توى)، وأصلها قوو وحوو وتَوو، بدليل أننا نقول: القوّة والحوّة والتّوّ، والتوُّ هو الفرد، وذكر أن اللام انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[4].

---

(١) شرح المراح في التصريف، ص ٢٥٧.

(٢) المقتضب لابن جني، ص١٦١-١٦٢. وانظر ص ١٦٤ وانظر شرح المراح في التصريف، ص٢٥٨.

(٣) شرح المفصل، ١٠/١١٦.

(٤) المقتضب لابن جني، ص ١٦٢-١٦٣.

ومن أحكامهما (العين واللام) أنهما لا تثبتان في الفعل، على العكس من اجتماع الياءين، وإنما كرهتا كما كرهت الهمزتان، ولهذا لا يجيء من هذا النوع من الأفعال وزن (فَعَلْتُ) أو وزن (فَعُلت) بفتح العين أو ضمها في الماضي كراهية أن تثبت الواوان بتعبير سيبويه[1] أي أننا لا نقول: قَوَوْتُ ولا قَوُوْتُ؛ لأنه في هذه الحالة ستصح العين وتظلُّ على أصلها، ولكننا نقول قويت، فجاءت وفقاً لتحليل القدامى على (فَعِلتُ) وهو الوزن الوحيد المقبول في هذا النوع، وذلك لأن الكسرة في (قوِوْت) ستصرف الفعل إلى حاله من القلب، وهي قلب الواو ياء. وقال سيبويه في مكان لاحق: «قلتُ: فهلاّ قالوا قَوَوْتَ تَقوو، كما قالوا غزوتَ تغزو؟ قال: إنما ذلك لأنه مضاعف، فيرفع لسانه ثم يعيده، وهو هنا يرفع لسانه رفعةواحدة فجاز هذا كما قالوا سآل ورأس، لأنّه حيث رفع لسانه رفعة واحدة كانت بمنزلة همزة واحدة، فلم يكن قَوَوْت كما لم يكن اصدأأتُ و أأْت، وكانت (قوّة)كما كانت (سآل). »[2] وأما تحليلنا لعمل قوانين التطور في هذا النوع من الأفعال فينطلق كذلك من الأصل المفترض، وهو قوِوَ ḳawiwa ، حيث نلحظ توالي حركتين مزدوجتين صاعدتين وهما (wi) وهي عين الفعل و (wa) وهي لام الفعل، ولما كان توالي إعلالين في كلمة واحدة غير وارد ولا مقبول في العربية، فقد ظلت الحركة المزدوجة التي تمثل عين الفعل على أصلها لم تتغير، ولهذا فقد انصبّ التغيير هنا على اللام الذي تمثله الحركة المزدوجة (wa)، فقامت اللغة بالتخلص منها عن طريق حذف شبه الحركة (w) من المقطع، فالتقت حركتان وهما الفتحة المتبقية بعد حذف شبه الحركة وكسرة العين، ولما كانت اللغة لا تقبل في نظامها الصوتي أن تتوالى حركتان Hiatus فقد انزلقت الياء بينهما بغرض المخالفة فصار الفعل قَوِيَ ḳawiya.

ḳawiwa	<	ḳawia	<	ḳawiya
الأصل	<	بعد اسقاط شبه الحركة (w)		بعد انزلاق شبه الحركة (y) للمخالفة.

---

(١) الكتاب،٤/٤٠٠.

(٢) المرجع السابق، ٤/٤٠١.

وهذا ينطبق على الفعلين الآخرين (حوي) و (توي) فهذه الأفعال بوزن فَعِيَ fa<iya لأن الياء هنا نتيجة انزلاق حركي وليست من أصل الفعل.

٢- ما كانت عينة ولامه يائين:

وأمثلته قليلة في اللغة، ولعل الفعلين (حيي) و (عيي) من أشهر الأمثلة التي جاءت على هذا الوزن، وقد رأيت من خلال متابعة استعمال اللغة لهما أنها قد نحت إلى المناحي الآتية:

أ- أن يظلّ على أصله الثلاثي الصحيح:

ففي قوله تعالى: «ويحيا من حيٍّ عن بيّنة»[1] قرأ نافع من السبعة وأبو بكر عن عاصم والبزيّ: حيي بفك الإدغام، وقرأ باقي السبعة بالإدغام (حي)[2].

ب- أن يدغم الحرفان في حرف واحدٍ مشدد

وهذا يعني إلغاء الحركة الفاصلة بين الياءين فيلتقي صامتان متماثلان فيصيران بمثابة صوت صحيح واحد يستمر نطقه فترة أطول من نطق الصوت في حالة ما قبل الإدغام. وعليه قراءة الجمهور السابقة.

ويسوق العلماء على هذا النوع بعض الاستعمالات اللغوية العربية مثل قول الشاعر المتلمّس: (طويل):

فهذا أوان العرضِ حيّ ذبابه[3]

وقول عبيد بن الأبرص : (مجزوء الكامل)

عَيُّوا بأمرِهِمُو كما عَيَّتْ ببيضتها الحمامة[4]

جـ- الحذف

ونعني هنا حذف أحد المقطعين المحتويين على الحركة المزدوجة

(١) الأنفال/٤٢.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٤٩٢/١ وانظر: البحر المحيط ٥٠١/٤، إملاء ما من به الرحمن ٧/٢، ويُعدُّ سيبويه أوّل من أشار إلى هذين النمطين، انظر الكتاب ٣٩٥/٤.

(٣) البحر المحيط، ٥٠١/٤.

(٤) إملاء مامن به الرحمن ٧/٢ ولسان العرب (عيا) ١١٣/١٥.

الصاعدة ha/yi/ya للتخلص من توالي الأمثال، ولا سيما أن هذه الأمثال تحتوي على هذا المظهر المستثقل، قال سيبويه: «فإذا قلت (فعلوا) و (أُفعِلوا) قلت: حَيُّوا وأُحْيوا لأنك قد تحذفها في (خَشُوا) وأخشوا، قال الشاعر: (طويل).

وكنا حسبناهم فوارس كَهْمَسٍ حَيُوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا[1]

وقد قال بعضهم: حَيُّوا وعَيُّوا»[2].

د – المخالفة:

ويتم في هذه الحالة مخالفة الياء للياء عن طريق تغيير إحداهما إلى شبه الحركة الأخرى، وهي الواو. فقد ذكر سيبويه أن من العرب من يقول: حَيْوة، فكأنه من حَيُوتُ «وإن لم يُقَلْ، لأنهم قد كرهوا الواو ساكنة وقبلها الياء فيما لا تكون الياء فيه لازمة في تصرف الفعل.»[3]

ومع أنّ الإسناد قد يخفف من هذه الآثار التي تعتور هذا النوع من الأفعال، غير أن كثيراً منها قد جاء فيه مثل هذه الآثار، ففي قوله تعالى: «أفعيينا بالخلق الأول»[4] قرأ الجمهور: أفعيينا، بياءين، الأولى مكسورة والثانية ساكنةٌ، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة والوليد بن مسلم وأبو جعفر يزيد بن القعقاع في رواية وشيبة في رواية ونافع المدني في رواية: أفعيّنا بتشديد الياء، وقد وجهها أبو حيان الأندلسي على لغة من يدغم الياء في الياء في الماضي، وهي لغة بكر بن وائل[5] وأما الفعلان (حيي) و (عيي) فكلٌّ منهما مضعف يائي، الياء الأولى متحركة ومفتوح ما قبلها، ولما كان الإعلال ضرباً من

(١) الشاهد للوليد بن حنيفة، انظر، لسان العرب (حيي) ١٤/٢١٨، والكتاب ٤/٣٩٦.

(٢) الكتاب، ٤/٣٩٦.

(٣) الكتاب٤/٣٩٩–٤٠٠.

(٤) ق/١٥.

(٥) البحر المحيط، ٧/١٢٣.

التخفيف، وكان قياسة في (حيي) و (عيي) مفضياً في مضارعهما إلى عدم النظير عُدِل عنه إلى الأصل، وكان احتمال الثقل أسهل عندهم، لذا أجروا (حيّ) و (عيّ) مجرى (بقي) و (فني)، وقد لجأ بعض العرب إلى الإدغام فيهما طلباً للتخفيف[١] وكذا الحذف والمخالفة، وكلها أمور مدعاة إلى التخفيف المتسبب عن استثقال تتابع الحركات المزدوجة هذا التتابع.

وعند إسناد مثل هذه الأفعال إلى الضمائر فإن الحركات المزدوجة الهابطة توثر في بنائه وذلك كما في عَيِيتُ <ayītu، والأصل فيها عَيِيْتُ <ayiytu، مثل: ضربتُ ḍarabtu ، فالمقطع (yiy) يحتوي الحركة المزدوجة الهابطة (iy) وهي حركة غير مقبولة في هذه البيئة الصوتية، ولذا فإن اللغة ستتخلّص منها عن طريق حذف شبه الحركة (y) فصار الفعل في صورته غير النهائية <ayitu ، ثم عوض المحذوف عن طريق إطالة الكسرة فصار الفعل في صورته النهائية <ayītu.

٣- ما كانت عينة واواً ولامه ياء:

المخالفة ما بين عين الفعل ولامه جعلت الناطقين بالعربية لا يستثقلون هذا النوع كما كانوا يستثقلونه في النوعين السابقين، وقد وصف القدماء هذا القسم بأنه كثير[٢] ذلك لأن اللغة تكره توالي المتماثلات وتميل إلى المخالفة بينهما، وذلك نحو: شوى وطوى.

وعند صياغة الماضي من هذه الأفعال فإنه في بنيته العميقة سيكون على: شَوَيَ وطَوَيَ، وبسبب تكوّن الحركة المزدوجة الصاعدة ya في آخره فإن اللغة تميل إلى التخلّصَ منها، فتلجأ إلى ما لجأت إليه في الأفعال الناقصة، عن طريق ما يطلق عليه تطور الأفعال المعتلة بمراحلها المختلفة، وذلك على النحو

---

(١) من التحقيقات اللغوية ، ص٦٠ وانظر: منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية . . . ص٤٦١.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٠٠ وانظر المقتضب لابن جني، ص١٦٣.

الآتي:

طَوَيَ >	طَوَيْ >	طوَي (بالإمالة) >	طوى
ṭawaya >	ṭaway >	ṭawē >	ṭawā
الأصل	مرحلة التسكين	مرحلة الإمالة	مرحلة الفتح
	(ضياع الحركة)	(انكماش الحركة المزدوجة)	الخالص (التفخيم)

أو أن نقول إن شبه الحركة (y) قد وقعت بين فتحتين قصيرتين فسقطت، فالتقت الفتحتان مشكلتين فتحة طويلة.

٤- ما كانت عينة ياء ولامه واواً:

إن افتراضنا أن اللغة تميل إلى السهولة والتيسير تجعلنا نحكم على أن هذا النوع من الأفعال من الصعب أن يكون موجوداً في العربية، وليس المثال الذي نستعمله في اللغة العربية أصيلاً في بنيته العميقة في هذا الباب، بل إنه ناتج بسبب قانون المخالفة، وهو الفعل (حَيِوَ ḥayiwa) حيث إننا نعرف أن الأصل فيه ḥayiya ، وبسبب تتابع اليائين في مقطعين متجاورين خالفت اللغة بينهما عن طريق حذف شبه الحركة (y) فتلتقي عند هذا حركتان Hiatus وهما الكسرة والفتحة فتنزلق شبه الحركة (w) بينهما لغرض المخالفة والتخلص من الحرج المتسبب عن التقاء الحركة مع الحركة.

ومن الصعب أن نحكم على تاريخ استعمال هذا الفعل في العربية، ولكن المؤكد عندنا أنه قديم، إذ عثر عليه في أمثلة من اللهجة الصفاوية العربية[1] التي سادت في أجزاء واسعة من البلاد العربية الآسيوية عامة وفي الأردن وبادية الشام خاصة في الفترة التي سبقت الإسلام بقرون.

(١) Mendenhall, Safatic- Thamudic comparative Glossary, yarmuk university, Irbid, 1989, (un published). & oxtoby, Some Inscriptions of the safaitic Bedouin, 1989, (ISB).

المقرون المزيد:

يعدُّ اللفيف المقرون من الأبنية الصعبة في اللغة بسبب توالي مقاطع تحتوي على حركات مزدوجة صاعدة سواء كانت الحركات واوية حدّ الابتداء أو يائيته . ولذا فإن أكثر هذه الأنماط يرد فيها المجرد بمعنى المزيد ، كما أن الأمثلة التي يسوقها علماؤنا القدامى عليها أمثلة مصنوعة في أغلب الأوزان، وإن كانت بعض الأوزان المستعملة قد ورد عليها بعض الأمثلة، فممّا ورد من الأوزان المستعملة فعلاً:

١- أفعل:

ومثاله أحيى والأصل فيه بيائين، أي: أحيي >aḥyaya، والذي حدث في هذا الوزن هو توالي مقطعين متماثلين فيه وهما ya/ya وكلاهما يمثل حركة مزدوجة صاعدة، وقد تخلصت اللغة من هذا التوالي المستثقل عن طريق حذف المقطع الأخير ومد حركة المقطع السابق ويمكن أن نعلّل هذا على غير هذا الوجه، فنقول إن الفعل >aḥyaya قد تخلص في مرحلة التسكين – وهي المرحلة الثانية من مراحل تطور الأفعال والأسماء المعتلة – من الفتحة في آخره فصار >aḥyay فتشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (ay) في المقطع (yay) فتخلصت اللغة منها عن طريق حذف شبه الحركة (y) فصار الفعل >aḥya ثم عوضت عن المحذوف عن طريق مد الفتحة فصار الفعل >aḥyā كما يمكن لنا أن نضيف هنا بأن الياء الأخيرة قد وقعت بين حركتين متماثلتين فسقطت، ثم انضمت الفتحتان القصيرتان، وشكلتا فتحة طويلة هي التي نراها بصورة الألف في الصيغة النهائية للفعل.

وبهذا يمكن أن نقول إن التحليل الأخير يقودنا إلى أن اللفيف المقرون يعامل معاملة الناقص في تطوره.

٢- فَعّل:

وذلك نحو: طوّى ṭawwā والأصل فيه ṭawwaya وبسبب المخالفة بين العين واللام فيه فإننا نستبعد التحليل الأول في الوزن السابق - وهو الحذف لتوالي المتماثلين- ولهذا فقد سارت اللغة في تعاملها معه في المسار الذي اتخذته في الناقص تماماً:

ṭawwā	< ṭawwē	< ṭawway	< ṭawwaya
مرحلة الفتح الخالص	مرحلة انكماش	مرحلة ضياع الحركة	الأصل
(التفخيم)	الحركة المزدوجة (الإمالة)	(التسكين)	مرحلة الصحة

ويمكن لنا أن نقول إن الياء الأخيرة قد سقطت من الفعل لوقوعها بين فتحتين قصيرتين، ثم انضمت الفتحتان القصيرتان لتشكيل الفتحة الطويلة في الصيغة النهائية للفعل.

٣- تفعّل:

مثل: تطوّى taṭawwā كالذي في قول الراجز:

وقد تطوّيت انطواء الخضب[1]

والأصل في هذا الفعل taṭawwaya ثم تعرض لمثل ما تعرض له الناقص:

taṭawwā	< taṭawwē	< taṭawway	< taṭawwaya
مرحلة الفتح	مرحلة انكماش	مرحلة ضياع الحركة	الأصل
الخالص	الحركة المزدوجة	(التسكين)	
(التفخيم)	(الإمالة)		مرحلة الصحة

---

(١) الشاهد لروبة بن العجاج في ديوانه ص ١٦ وانظر شرح المفصل ١/١١٢ وهمع الهوامع ٣/٩٩.

٤- انفعل

وذلك مثل انطوى، والأصل فيه: انطويَ in ṭawaya(>)، وقد تعرض هذا الوزن أيضاً لما تعرض له غيره، فهويعامل معاملة الناقص أيضاً:

(>) inṭawā	<	(>)inṭawē	<	(>) inṭaway	(>)inṭawaya
مرحلة الفتح الخالص (التفخيم)		مرحلة انكماش الحركة المزدوجة (الإمالة)		مرحلة ضياع الحركة (التسكين)	الأصل

٥- استفعل

لعل أكثر ما تحدث عنه العلماء كان هذا الوزن من الفعل حيي، وذلك كما في قوله تعالى: «إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضه»[١] وفي قوله: «يذبّح أبناءهم ويستحيي نساءهم»[٢] وفي قوله: «ذلكم كان يؤذي النبي فيستحيي منكم والله لا يستحيي من الحقّ»[٣] فقد قرئت هذه المواضع بيائين كما قرئت بياء واحدة[٤].

وقد قال سيبويه في تعليل ما ورد من استعمال العرب لهذا الفعل بياء واحدة: «وكذلك استحَيْتُ، أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في (بعتُ)، وسكّنت الثانيةُ، لأنها لام الفعل، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم.»[٥] وهذا الرأي للخليل بن أحمد الفراهيدي كما نص سيبويه، ويبدو أن غير الخليل قد علل غير هذا التعليل، فقد قال سيبويه: «وقال غيره: لمّا كثرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء، كما ألزموا (يرى) الحذف، وكما قالوا لم يك، ولا أدر.»[٦]

---

(١) البقرة/٢٦.

(٢) القصص/٤.

(٣) الأحزاب/٥٣.

(٤) املاء ما من به الرحمن ١/٢٦ وهي قراءة شاذة سنداً أي بياء واحدة.

(٥) الكتاب٤/٣٩٩.

(٦) المرجع السابق، ٣٩٩/٤.

ونص القدامى على أن القياس (الأصل) هو لهجة الحجاز بياءين، وأما حذف الياء بتعبيرهم فهو لغة تميم[1]

ولعل ما ذهب إليه ابن يعيش في تعليل هذا لا يختلف عن سيبويه كثيراً، فقد ذكر رأي سيبويه ثم أضاف بأن الأصل فيه قبل دخول المزيد عليه هو (حاى) معتلاً، ولما دخلت هذه الزوائد صار (استحاي) ولما دخلت تاء المتكلم (استحايت) فسكنت الياء، وقبلها الألف ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين »[2] ويعدُّ هذا عند المعاصرين شكلاً من أشكال المخالفة[3].

وليس الخلاف بيننا وبين ابن يعيش إلا في قوله إن الألف ساكنة، وهي في الحقيقة حركة مَدّ طويلة (ā) ولا يمكن وصف الحركة بالسكون، ولكن طبيعة نظرة القدماء إلى الحركات الطويلة تتمثل في أنها (حروف) انطلاقاً من طبيعة الخط العربي الذي لم يميز بين الحركات الطويلة وأشباه الحركات وتلك الألف المخففة من الهمزة، ولهذا نقول إن تشكيل الفعل بعد تطوّره إلى مرحلة الفتح الخالص وإسناده إلى ضمير التاء قد أنتج نوعاً من أنواع المقاطع غير المقبولة، ففي كلمة استحايتُ (>)istaḥāytu تشكل المقطع (ḥāy) وهو مقطع ثلاثي طويل مغلق لا يجوز في العربية إلا في ظروف أشرنا إليها في بداية هذه الدراسة[4]، وهذه الظروف غير متوافرة في هذا النمط، ولهذا فقد قامت اللغة بتقصير نواة المقطع إلى فتحة قصيرة.

(>)istaḥaytu < (>)istaḥāytu

(١) شرح المفصل ١٠/١١٨.

(٢) شرح المفصل،١/١١٨.

(٣) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية/ ٢٩٠.

(٤) انظر ص١٢ من هذه الدراسة.

٦- افتعل

وما حدث فيه لا يختلف عما حدث في الناقص، مثل: استوى، فالأصل فيها استوي ثم وصل في تطوره إلى مرحلة الفتح الخالص، كالناقص تماماً:

(>)istawā̄	< (>)istawē̄	< (>) istaway	< (>) istawaya
مرحلة الفتح الخالص	مرحلة انكماش	مرحلة ضياع الحركة	الأصل
(التفخيم)	الحركة المزدوجة (الإمالة)	(التسكين)	مرحلة الصحة

وأما الأوزان التي استعملت أمثلة مصنوعة عليها في كتب النحاة فمنها:

١- افعلّ

ومثل لها القدماء بـ ارميّ)[١] واحيّي[٢] واحوويت[٣]

٢- افعالّ

وذلك نحو: ارمايّ. واحواو[٤]

ومهما يكن من أمر هذه الأفعال فهي تعامل معاملة الناقص في جميع مراحل تطورها أيضاً. ويمكن أن نضيف أيضاً أن المضارع من هذه الأفعال لا يختلف عن المضارع في الناقص وكذلك الأمر منه سواء كان في المجرد منه أو في المزيد.

---

(١) الكتاب ٤/٤٠٢.

(٢) المرجع السابق ٤/٤٠٣.

(٣) المرجع السابق، ٤/٤٠٤.

(٤) المرجع السابق، ٤/٤٠٣ وانظر: ٤/٤٠٤.

الفصل الخامس

بعض اللواحق التي تلحق الأفعال

بعض اللواحق التي تلحق الأفعال

سنتحدث في هذا المقام عن لاحقتين مهمتين لهما دور فعّال في تشكيل الحركات المزدوجة التي كان لها دور في تغيير البنى اللغوية وهاتان اللاحقتان هما:

١- تاء التأنيث الساكنة:

وهي التاء الساكنة التي تلحق الأفعال الماضية، مثل، جاءت وذهبتْ، والذي ينبغي أن يشار إليه أن هذه التاء لا تلحق الأفعال المضارعة أو فعل الأمر، ذلك أن المضارع قد اكتفى بدلالة تاء المضارعة على قيمة التأنيث في الفعل مثل: تذهبُ وأما فعل الأمر فدلالة ياء المخاطبة هي التي اختارتها اللغة للتعبير عن هذا المعنى. والذي نود الإشارة إليه بداية هو أن هذه التاء ليس لها دور في المثال أو الأجوف، فنقول: وصلت وجاءت دون أن تسبب التاء تأثيراً ما في بنية الفعل، ولكن هذا الأثر يبدو واضحاً في الفعل الناقص مثل: رمت. فالأصل فيه إما أن يكون على الأصل الصحيح في بنيته العميقة (رَمَيَ ramaya) فعند إلحاق تاء التأنيث في آخره يصبح الفعل ramayat، ثم صار الفعل إلى رمت ramat ، ويمكن أن نقول هنا إن اللغة قد جنحت إلى إلغاء الحركة المزدوجة (ya) من بنية الفعل، دون أن تلجأ إلى التعويض.

كما يمكن أن يعلل هذا على غير هذه الصورة التي نراها، فقد ذكر هنري فليش أن هذا التحول الذي أصاب الصوت المركب يمكن أن يعلل بضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوّتين قصيرين[١]، وهذا يعني أن اللغة قد حذفت شبه الحركة (y) فصار الفعل في صورته النظرية هنا ramaat حيث تلتقي الحركتان (aa) وهما من جنس واحد، فشكلتا حركة طويلة ramāt ، وهذه الكلمة مكونة من مقطعين الأول (ra) وهو مقطع ثنائي قصير مفتوح، وهذا

---

(١) العربية الفصحى ص٤١.

المقطع مقبول في النظام المقطعي العربي، وأما الثاني فهو (māt) وهو مقطع ثلاثي طويل مغلق، وقد ذكرنا في غير موضع أن هذا المقطع غير مقبول في مثل هذه البيئة، ولهذا فقد لجأت اللغة إلى التخلّص منه عن طريق تقصير الحركة الطويلة فيه فصارت الكلمة ramat في صورتها النهائية. ومعنى هذا يظهر في هذا المخطط الصوتي:

ramat < ramāt < ramaat < ramayat

غير أن تحليلنا الذي أوردناه أولاً هو الذي نميل إليه لأنه يتم على مرحلتين فقط، وهو أقرب إلى المنهج الوصفي من هذا التحليل:

ramat < ramayat

حيث نلحظ بوضوح أن هذا التحليل يغنينا عن التأويل عند إسناد هذا الفعل إلى المثنى كما في قولنا (رمتا ramatā) فاللاحقة (tā) التي تدلّ على الاثنتين الغائبتين لحقت الفعل في صورته النهائية، ولم تشكل حرجاً مقطعياً، كما لا تسببه عند إلحاقها بالصورة الثانية ramātā، فإذا كان الفعل رمات ramāt في صورته النظرية قد سبب الحرج المقطعي المتمثّل بتشكيل المقطع الثلاثي الطويل المغلق (māt)، وهو الذي تخلصت منه اللغة عن طريق تقصير الحركة الطويلة، فإنّ إضافته إلى ألف الاثنتين لم يسبب هذا، مثل: ramātā. فهذه الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع وهي (ra) و (mā) و (tā) وكلها مقاطع مقبولة في اللغة، ولكنها تخلصت من الحركة الطويلة في المقطع (mā) عن طريق تقصيرها إلى فتحة قصيرة، وهي عملية فيها من التأويل ما فيها، وتحليلنا يغني عن التأويل:

ramatā < ramat < ramayat

وأما التحليل الآخر فهو:

ramatā < ramātā < ramāt < ramaat < ramayat

وقد أيّد الدكتور رمضان عبد التواب التحليل الأخير، فقال: «وإذا كان الفعل الناقص المسند إلى الغائبة قد تحوّل من (رماتْ) مثلاً، الى (رَمَتْ) بسبب تجنب المقطع الرابع، الذي تحدثنا عنه من قبل[1]، فإن هذا الفعل الناقص نفسه، إذا أسند إلى الغائبتين، لا ينشأ فيه هذا المقطع الرابع، وليس هناك قانون صوتي يؤدّي إلى تحول (رماتا) إلى (رمتا) ، وإنما هو أثر القياس على الفعل المسند للغائبة، وطرد الباب على وتيرة واحدة»[2] ويعني هذا أن (رماتا) قد قيس على رمات قياساً خاطئاً.

وهذا ينطبق أيضاً على الأفعال الواوية، وذلك نحو (دعا) فإذا لحقته تاء التأنيث سيتحول إلى دعت على النحو الآتي:

da<at < da<awat

حيث حذفت الحركة الصاعدة (wa) دون تعويض وفقاً لتحليلنا. وأما التحليل الآخر، فقد تم الأمر فيه كما يأتي:

da<at	<	da<āt	<	da<aat	<	da<awat
بعد تقصير الحركة الطويلة		بعد التقاء الحركتين ونشوء حركة طويلة وتشكل المقطع المرفوض		بعد حذف شبه الحركة (w)		الأصل

وأما عند إسناده إلى الإثنتين فنرى أنه قد تم كما يأتي:

da<atā < da<at < da<awat

(١) التطور اللغوي، ص٦٤.

(٢) التطور اللغوي، ص٧١.

في حين يتم الأمر وفقاً للتحليل الآخر كما يأتي:

da<atā < da<ātā < da<āt < da<aat < da<awat

وهذا الذي حللناه إنما هوالذي أشار إليه علماؤنا القدامى بمصطلح حذف الحرف انطلاقاً من نظرتهم إلى الصوائت الطويلة على أنها حروف، تأثراً بنظام الكتابة فقد قال ابن عصفور: «وإن كان قبلها متحرك، فإن كانت في آخر فعل، فإنها تقلب واواً إن كانت الحركة ضمة . . .. وألفاً إن كانت الحركة فتحة . . . مالم يمنع من ذلك ضمير الإثنين نحو (قضيا) ، أو تاء التأنيث، وضمير الجماعة المذكّرين، فإنك تحذف الألف معهما، فتقول : (رَمَوْا) و (رمت).»[1].

كما أشار الميداني إلى أن الأصل في هذه الأفعال هو (رمات) و (غزات) فقال في حديثه عن حذف لام الناقص: «والرابع: تاء التأنيث في .فَعَلَتْ نحو: غَزَتْ وَرَمَتْ، الأصل: غزات ورمات والألف فيهما منقلبة من الواو والياء، فلقيهما تاء التأنيث وهي ساكنة فسقطتا، وهذا لا يكون إلا في الماضي الذي قد انقلبت لامه ألفاً.»[2].

ونودّ أن نوضّح أخيراً العبارة الأخيرة من قول الميداني السابق وهي قوله «وهذا لا يكون إلا في الماضي الذي قد انقلبت لامة ألفاً» وهذا القول يعني أن الأفعال التي ظلت محتفظة بمرحلة الصحة – وهي الأفعال الناقصة المكسورة العين في الماضي – لم يحدث فيها ما حدث في الأمثلة السابقة، وقد ذكرنا في غير موضع أن هذه الأفعال المكسورة العين قد حافظت على مرحلة الصحة بتأثير كسرة العين، وذلك نحو: رضي ورويَ، فعند إلحاق تاء التأنيث الساكنة فيهما فإنها ستحافظ على أصلها الصحيح أيضاً وذلك نحو:

رضي > رضيت > رضيتا

raḍiyatā < raḍiyat < raḍiya

ونلحظ من هذا المثال أن اللغة لم تجنح إلى حذف الحركة المزدوجة (ya) بتأثير الكسرة قبلها.

---

(١) المقرب ص ٥٥١-٥٥٢.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٢٩.

٢- نون التوكيد:

وهي شكلان في اللغة، أحدهما النون الخفيفة، والثاني النون الثقيلة ، وقد نص النحويون على أن الثقيلة (المشددة) أكثر توكيداً من الخفيفة[١]، كما نصّوا أيضاً على أنّ استعمال الثقيلة في اللغة أكثر [٢] ولعل ما يؤكد هذا الرأي أن القرآن الكريم لم يستعمل الخفيفة إلا في موضعين وهما قوله: «وليكوناً من الصاغرين»[٣] وقوله: «لنسفعن بالناصية»[٤] في حين وردت النون الثقيلة في مواضع كثيرة جداً.

ومن أحكامها أن الفعل المضارع يُبْنى على الفتح عند اتصالها به[٥] ولها كثير من الأحكام التي لا تعنينا في هذا المقام، وسنتطرق إلى تأثيرها في الأفعال من جهة الحركات المزدوجة فقط.

إن تأثير النون في تشكيل الحركات المزدوجة يبدو ضئيلاً بالقياس إلى تأثيرها في إعادة الترتيب المقطعي، فمثلاً لا يبدو أيّ أثر لهذه النون في المثال، لأن التأثير الذي تسببه الحركة المزدوجة يبدو في فاء الفعل لأنها هي المعتلة، وقد بيّنا هذا مفصلاً في حديثنا عن المثال.

وأما الأجوف فيكمن تأثيرها في عودة الأصل إلى الفعل وذلك كما في الأمثلة الآتية:

نامَ	>	نَم	>	نامَنَّ	-	نامَنْ
قام	>	قُم	>	قومنَّ	-	قُومنْ
باع	>	بِع	>	بيعَنَّ	-	بيعَنْ

(١) الكتاب،٣/٥٠٩.

(٢) الكتاب٣/٥٤٢.

(٣) يوسف/ ٣٢.

(٤) العلق/١٥.

(٥) الكتاب٣/٥١٨.

وليست هذه الحركة مسببة عن الحركات المزدوجة في هذا الموطن، ولكنها مسببة عن النظام المقطعي للعربية، فمثلاً الأصل في صياغة الأمر من الفعل (نامَ) هو (نامْ) ببنائه على السكون، ولكنه عند البناء على السكون يكون مقطعاً ثلاثياً مغلقاً، وهو مستثقل في نظام العربية المقطعي فتتخلص منه اللغة عن طريق تقصير الحركة الطويلة:

nam < nām

ولكن هذا المقطع المرفوض لا يتشكل في حالة إلحاق الفعل بنون التوكيد، ولهذا فإن الذي يحدث هو إعادة ترتيب مقطعي بسبب دخول النون المشددة أو الخفيفة، حيث تصبح الكلمة متعددة المقاطع:

nā/man/na – الثقيلة

nā/man – الخفيفة

وكذلك في بقية الأمثلة:

وأما في الناقص، فيبدو أن اللغة قد آثرت أن تفرّ في معظم أبنيتها إلى الحركات المزدوجة، فهي على الرغم من استثقالها ، غير أنها ليست مرفوضة إذا ما قيست بالمقاطع المرفوضة كالمقطع الثلاثي الطويل المغلق والمقطع الرباعي القصير المغلق بصامتين، وذلك كما في المثال الآتي:

تخشينَ	> تخشينَنَّ	> تَخْشَيْنْ/نَ	> تَخْشَيِنّ
tahšayna	tahšaynanna	tahšayn/na	tahšayinna
الفعل في حالة الرفع	بعد إلحاق نون التوكيد الثقيلة	بعد اسقاط نون الرفع وتشكل المقطع (šayn)	بعد الفصل بين النونين الصامتتين بالكسرة للمجانسة والتخلص من المقطع المرفوض

ففي الخطوة الثانية تخلصت اللغة من نون الرفع لاجتماع النونات[1] وحركتها فتشكل فيها المقطع (šayn) وهو مقطع مرفوض، كما يبدو في الخطوة الثالثة، ولهذا فقد لجأت اللغة إلى إقحام الكسرة للمجانسة الصوتية

(١) الكتاب ٣/٥١٩.

في الخطوة الأخيرة فتشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) فراراً من الحرج الذي سببه تشكل المقطع المذكور.

وأما التخلص من الحركات المزدوجة في هذا النوع من الأفعال، فلم تسجل اللغة أمثلة كثيرة عليها، ذلك لأنه ناتج بسبب رغبة اللغة في التخلص من حرج صوتي سببه تشكّل المقطع (ص ح ص ص) وربما حدث في بعض اللهجات بعد هذه الخطوات السابقة الذكر نوع من الاستثقال للحركة المزدوجة الصاعدة (yi) ولهذا تراهم يفرّون منها مرة أخرى إلى ظاهرة الهمز، أي:

tah̲šayinna > tah̲ša>inna

فقد أسقطوا شبه الحركة (y) فالتقت الفتحة مع الكسرة، وهو وضع غير مقبول صوتياً Hiatus ، ولهذا أقحموا الهمزة بينهما. وقد حدث مثل هذا في قوله تعالى: «فإما ترينْ من البشرأحداً»[1] حيث قرأ ابن الرومي عن أبي عمرو ترئنَّ بالهمز[2].

tarayinna > tara>inna

وأما التأثيرات الأخرى فلا تعدو كونها تأثيرات سببها النظام المقطعي، بعيداً عن الحركات المزدوجة.

---

(١) مريم/٢٦.

(٢) مختصر في شواذ القرآن ص ٨٤.

المبني للمجهول

مصطلح المبني للمجهول - على الرغم من شيوع استعماله في أوساط العلماء منذ القرن الخامس الهجري - مصطلح مجازي، فليس كل فعل من هذا القبيل أسند إلى مجهول بالضرورة، بل إن بعض هذه الأفعال قد أسند إلى أعرف المعارف، كقولنا «خُلق الإنسان» فقد بنينا الفعل (خُلق) للمجهول على الرغم من معرفتنا بالفاعل، ولهذا فقد استعمل المتقدّمون مصطلحات مختلفة عن هذا المصطلح كقول سيبويه في الحديث عن المفعول به: «المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر»[1] كما استعمل غيره مصطلحات أخرى، لعل أشهرها وأقربها إلى الدلالة اللغوية للمصطلح استعمالهم «المبني لما لم يُسمَّ فاعله»[2].

وما يهمنا في هذا الباب هو أثر الحركات المزدوجة في بناء الأفعال التي بُنيت للمجهول، ومن الطبيعي أن يكون هذا الأثر في الأفعال المعتلة خاصة: المثال والأجوف والناقص:

١- في المثال:

يحتوي الفعل المثال الواوي واليائي في حالة بنائه للمعلوم على حركة مزدوجة صاعدة (wa) أو (ya) نحو: وهب wahaba ويسر yasara، وهي حركات مقبولة بسبب ورودها في أول فعل ثلاثي، ولهذا لم تتحرك اللغة باتجاه التخلص منها حركة تذكر.

وكذلك الحال عند بنائها للمجهول، ولكن نواة الحركة الصاعدة مختلفة هنا، فبينما كانت الفتحة عند البناء للمعلوم، أصبحت ضمة هنا، والضمة دالة على المعنى المقصود من التركيب:

---

(١) الكتاب١/٣٣-٣٤.

(٢) الجمل في النحو للزجاجي، ص٧٦.

wahaba < wuhiba الحركة المزدوجة الصاعدة (wu)

yasara < yusira الحركة المزدوجة الصاعدة (yu)

ولعل أوضح ما يمكن أن يبدو من أثر للحركة المزدوجة فيه يتبدّى عند صياغة أفعِل منه، أي من المزيد بالهمزة، فنقول إن الأصل في أوهب أن يكون yuwhibu حيث تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (uw) في المقطع الأول (yuw) ، حيث تخلصت اللغة من شبه الحركة (w) فصارت الكلمة نظرياً yuhib، ثم عوضت عنها بإطالة الضمة القصيرة فصارت الكلمة yūhibu ، محولة المقطع الأول من المقطع الثلاثي القصير المغلق (yuw) إلى المقطع الثنائي الطويل المفتوح (yū).

وكذا في الأمثلة الأخرى في أوضاعها المختلفة :

المضارع:

yuwhibu < yuhibu < yūhibu

الماضي:

>uwhiba < >uhiba < >ūhiba

٢- الأجوف:

وقد أدرجه العلماء السابقون تحت باب إبدال الياء مكان الواو[1] في معظم الأحيان والحقيقة أن الأجوف الواوي واليائي يعامل معاملة تكاد تكون واحدة بالنظر إلى الضمة المستحدثة التي هدف من استعمالها إلى إظهار دلالة البناء للمجهول واعتلال ما بعدها. وحتى نوضّح ما حدث سنأخذ مثالاً على كل نوع من الأفعال الجوفاء:

---

(١) الكتاب ٢٣٨/٤ والمقرب ص ٥٥٣ وشرح المفصل ٧٤/١٠ وشرح المراح في التصريف ص ٢١٤-٢١٥.

١- من الواوي: قال (ḳāla)

الأصل في (قال) كما نص العلماء هو قَوَلَ ḳawala، وعند صياغته للمجهول سيكون نظرياً على ḳuwila ، وفي هذا المثال الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) ومن الطبيعي أن تجنح اللغة باتجاه التخلص منها، وقد حدث هذا في أوضاع مختلفة مما أنتج أنماطاً مختلفة أيضاً، وذلك على النحو الآتي:

أ- تحدث عملية مماثلة بين الضمة التي هي نواة المقطع الأول والكسرة، وهي نواة الحركة المزدوجة الصاعدة فتنقلب الضمة إلى كسرة بفعل هذه العملية ، وهي ممثالة كلية مدبرة منفصلة:

ḳiwila < ḳuwila

وبسبب وقوع شبه الحركة بين حركتين متماثلتين فإنها تسقط من الكلام:

ḳiila < ḳiwila

ثم تلتقي الحركتان القصيرتان وهما كسرتان فتندمجان في حركة طويلة واحدة:

ḳīla < ḳiila

وقد وصفت هذه اللغة بأنها اللغة الجيدة[1] وتسمى إخلاص الكسر أو أن نقول إنه بعد عملية المماثلة لجأت اللغة إلى التخلص من الحركة المزدوجة بتمامها، والتعويض عنها عن طريق مدّ الكسرة السابقة لها.

ب- إن الأصل الواوي لهذه الكلمة ربما ألجأ بعض العرب إلى أن يشمّ الكسرة الطويلة ضمة للإشعار بالأصل وذلك نحو:

(بالإشمام) ḳī^{w}la ḳiila < ḳiwila < ḳuwila

(١) شرح المفصل ٧٤/١٠ والمقرب ص٥٤٨.

وهذا هو ما عبر عنه سيبويه بقوله: «وبعض العرب يقول: خُيِف وبُيِع[1] فيشمُّ إرادة أن يبين أنها (فُعِلَ)»[2] ويمكن أن نضيف ما أضفناه إلى التحليل السابق.

جـ- وقد يحدث أن تحذف اللغة الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) كاملة ثم تعوّض عنها عن طريق إطالة الضمة في المقطع الأول وهي ما نطلق عليها مصطلح إخلاص الضم، كما في هذا المخطط:

ḳūla < ḳula < ḳuwila

وهي لغة لبعض العرب[3] ، وليست اللغة الشائعة المستفيضة.

وعليه الشاهد: (رجز)

وابتذلت غضبي وأم الرحال

وقُولَ لا أهل له ولا مال[4].

وأشار العيني إلى لغة وصفها بأنها ضعيفة ، وهي أن تسكن الواو طلباً للخفة، وعلل ضعف هذه اللغة بثقل الضمة والواو[5].

وما حدث في هذه اللغة هو حذف نواة الحركة المزدوجة (wi) وهي الكسرة فتشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (uw) وهو ما عبر عنه العيني بالثقل:

ḳuwla < ḳuwila

---

(١) سيأتي تبرير إشمام الضم في (بيع) في حديثنا عن اليائي.

(٢) الكتاب ٤/٣٤٢ انظر، أشرح المفصّل ١٠/٧٤ والمقرب ص ٥٤٨.

(٣) الكتاب ٤/٣٤٢ وشرح المفصل ١٠/٧٤ والمقرب ص ٥٤٨ وشرح المراح في التصريف ص ٢١٤-٢١٥.

(٤) المنصف ١/٢٥٠.

(٥) شرح المراح في التصريف ص ٢٢٨.

وفي الصيغة النهائية تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (uw) في المقطع الأول (kuw) فتكون سبباً للثقل الذي أشار اليه العيني.

٢- اليائي، ومثاله ٠(باع).

فالأصل عند بنائه للمجهول أن يكون بُيِعَ buyiʕa، حيث تشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) ، وكما هو الحال في الحركة المزدوجة (wi) في الواوي فكذلك الحال هنا، حيث تجنح اللغة إلى التخلص منها، وذلك في وجوه مقاربة للوجوه السابقة في الواوي وإن كانت صوتياً مختلفة إلى حدّ ما:

١- **إخلاص الكسر** وفي هذا النمط تتخلص اللغة من الحركةالمزدوجة الصاعدة عن طريق المماثلة أيضاً حيث تتماثل الضمة في المقطع الأول مع كسرة الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) مماثلة كلية مدبرة منفصلة:

biyi<a < buyi<a

ثم تسقط شبه الحركة (y) لوقوعها بين كسرتين:

bii<a < biyi<a

فتندمج الكسرتان القصيرتان مشكلتين كسرة طويلة:

bī<a < biiʕa

أو أن نقول إنه بعد المماثلة يحدث حذف للحركة المزدوجة الصاعدة (yi) ثم يعوض عنها عن طريق إطالة الكسرة السابقة.

٢- الإشمام:

وفيها تجنح اللغة نحو الخطوات الماضية ولكنها تُبقي ما يسمى بالإشمام، وهو إشمام الكسرة الطويلة ضمة للإشعار بالبناء للمفعول كما ذكر سيبويه[1] وذلك كما في المخطط الآتي:

---

(١) الكتاب٤/٣٤٢.

b^{w}i<a < bī<a < bii<a < biyi < a < buyi<a بالإشمام

وينطبق عليها أيضاً ما انطبق على التحليل الأخير للنوع السابق.

٣- مرحلة إخلاص الضم:

وفي هذه المرحلة تحذف الحركة المزدوجة (yi) ثم يعوض عنها عن طريق إطالة الضمة في المقطع الأول:

bū<a < bu<a < buyi<a

وقد ذكر سيبويه هذا النمط بقوله: «وبعض من يضم يقول: بُوع وقول وخوف وهوب، يتبع الياء ما قبلها»(١)

وقد أورد سيبويه عن الأخفش الكبير أن بعض العرب يقولون كيدَ زيد يفعل وما زيل، يريدون زال وكاد، لأنهم كسروها في الثلاثي المجرد(٢).

وأورد العيني تحليلاً لهذا الذي حصل بصورة معقدة فقال: «أي تسكن الياء في نحو (بُيْعَ) للخفة، ثم نقلت واواً لضمة ما قبلها، فصار (بُوع) ثم جعلت حركة الباء الموحّدة من جنس الباء التي فيه فصار بِوعَ ثم قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها فصار (بيع). »(٣).

٣- الناقص:

قرر القدامى أن الواو في الفعل الناقص الواوي تقلب ياء(٤)وذلك نحو

---

(١) الكتاب٤/٣٤٢.

(٢) الكتاب٤/٣٤٢-٣٤٣.

(٣) شرح المراح في التصريف ص ٢١٤.

(٤) الكتاب ٤/٣٨٣ والمقرب ص٥٤٦.

غُزِي < غزو

ġ uziya < ġ azawa

والأصل في هذا النمط أن يكون غُزِوَ ġ uziwa ، وقد سقطت شبه الحركة (w) من الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) فالتقت الكسرة مع الفتحة، (Hiatus) فانزلقت الياء للتخلص من التقاء الحركة مع الحركة، وعلى هذا فإن وزن (غُزِيَ) هو (فُعِيَ) وليس (فُعِلَ).

كما يمكن أن نعلل هذا بعملية المماثلة، حيث تماثلت شبه الحركة (w) مع الكسرة قبلها تماثلاً مقبلاً متصلاً، فانقلبت إلى شبه حركة من جنس الكسرة وهي (y).

وأما الناقص اليائي، فالأصل في (رمي) هو (رَمَيَ) ramaya وعند بنائه للمجهول يصبح rumiya ولا يحدث في هذا النوع تغيير ما على الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) في آخره.

وقد أشار سيبويه إلى حالة من حالات البناء للمجهول في الناقص تتمثل في تسكين العين وذلك في مثل غُـزْيَ التي تنطق في لغة ġ uzya بإسكان العين[١] ، ولا يجري على هذا النمط أي تغيير بسبب تشكل الحركة المزدوجة (ya) في آخره أيضاً.

ونشير في هذا المقام إلى أن اللفيف المقرون الذي تكون عينه ولامه ياءين، فنقول: إن من لغاته أن يقال عند البناء للمجهول منه حُيَّ فيه[٢]، وهذا ناتج عن تأثير الحركات المزدوجة كما في هذا المخطط:

---

(١) الكتاب ٤/٣٨٦.

(٢) الكتاب ٤/٤٠٢ وانظر شرح المفصل ١٠/١١٧.

ḥuyya < ḥuyiya

فـفي الخطوة الأولى - وهي الأصل- تتـابعت فـيـه حـركـتـان مـزدوجـتـان صاعدتان (ya) و (yi) وهذا وضع مستثقل، ولهذا فقد لجأت اللغة إلى التخلص من نواة المقطع (yi) فصارت الكلمة ḥuyya، وهي مكونة من مقطعين: (ḥuy) ويحتوي على حركة مزدوجة هابطة و (ya) وهو حركة مزدوجة صاعدة.أو أن نقول إن اللغة قد تخلصت من شبه الحركة في المقطع الأخير، فالتقت الكسرة مع الفتحة وتشكل ما يعرف بـ (Hiatus) مرفوض، وللتخلص منه انزلقت الياء فاصبحت الصيغة النهائية (ḥuyya).

ولعلّ مما يعدُّ شاذاً في الاستعمال ما ذكره سيبويه من أن العرب يفرون إلى الألف من الياء والواو في مثل قولهم رُضا ruḍā ونُها nuhā[1] مكان رُضِيَ ruḍiya و نُهي nuhiya.

وساق سيبويه على هذه الظاهرة قول زيد الخيل: (طويل).

أفي كلّ عامٍ مأتمٌ تبعثونه   على مِحْمَرٍ ثوّبتموه وما رُضا[2]

وقول طفيل الغنوي: (كامل)

. . .   . إنّ الغَوِيُّ إذا نُها لم يُعْتَبِ[3]

وهي لهجة قليلة عللها سيبويه بالخفة[4]

---

(١) الكتاب ١٨٧/٤.

(٢) الكتاب ١٨٨/١ وشرح المفصل ٧٦/٩.

(٣) الكتاب ١٨٨/١ وشرح المفصل ٧٦/٩ وليس في ديوانه.

(٤) الكتاب ١٨٧/١.

الباب الثاني

الفصل الاول: المصادر

الفصل الثاني: المشتقات

الفصل الثالث: التثنية والجموع

الفصل الرابع: التراكيب الاسمية التي لا ينتظمها قياس.

المصادر

أ- مصادر الأفعال الثلاثية

١- مصدر الفعل المثال:

لم يحاول القدماء أن يميزوا بين مصدر الفعل الثلاثي المعتل وبين الفعل الثلاثي الصحيح، قال سيبويه: "وعدته فأنا أعده وعداً، ووزنته فأنا أزنه وزناً ... كما قالوا كسرته فأنا أكسره كسراً، وقالوا: ورد يرد وروداً، ووجب يجب وجوباً، كما قالوا: خرج يخرج خروجاً وجلس يجلس جلوساً، وقالوا: ورِمَ يرِمُ، وورِع يرع ورعاً، ويَوْرع لغة، ووغر صدره يغر، ووحر يحر وحراً ... وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه وذلك قولك: يأس ييأس، ويسر ييسر، ويمن ييمن، وذلك أن الياء أخف عليهم ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه وهي أخف"[1].

- ويأتي المصدر على هيئتين، فإما أن يأتي على الصحة أو الاعتلال، فإذا قلت: وعد وعداً ووزن وزناً، فالمصدر هنا صحيح لا تلحقه علّة، وقد نقول وعد عدة ووزن زنة فالمصدر معتل لوجود الكسرة في الواو، وأما إذا كان اسماً عادياً، فالصحة فيه واجبة مثل الوجهة[2].

وذكر ابن القطاع أن مصدر الفعل الثلاثي اليائي الفاء، يأتي على (فُعال) مثل: يعرت الغنم يعاراً: صاحت[3] وجاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يجيء أحدكم بشاة لها يُعار[4] وأما اليَعار بفتح الياء فهو شجر في الصحراء تأكله الإبل[5].

---

(١) الكتاب ٤/ ٥٢-٥٤.

(٢) المقتضب للمبرد ٢/١٢٧-١٢٨ وانظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٢٩ و ١/١٤٨ وانظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ص ١٤٩.

(٣) الأفعال لابن القطاع ص ٣٠٤ وانظر لسان العرب (يعر) ٥/٣٠١.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/٢٩٧.

(٥) العين (يعر) ٢/٢٤٣ وأساس البلاغة (يعر) ص ٥١٣ والتنبيه والإيضاح (يعر) ٢/٢٣٢.

وإذا كان لام المثال عيناً، فإن أثر هذه العين سيؤثر في المصدر إذا كان على وزن (علة) المعتل فيصير (علة) لأن أصوات الحلق في العربية والساميات تؤثر الفتح[1] مثل: ودع دعة[2] ووسع سعة[3].

ولن نبحث في أمر مصدر المثال الذي جاء على قياس الصحيح مثل وعد وعداً فهذا مما لا أثر للحركات المزدوجة فيه ولكننا سنحلل الأمثلة التي أصابها الاعتلال بفعل تدخل الحركات المزدوجة فيها.

وبناء على ما تقدم فإنا سنقسمه إلى قسمين:

١- ما كان آخره صوتاً من الأصوات التالية (العين والغين والخاء والهاء والحاء والقاف)

٢- ما لم يكن آخره من تلك الأصوات.

ومثال القسم الأول (ودع) و (وسع) والقياس في مثل هذه الأفعال أن يأتي على زنة (ودعة) و (وسعة) وعند صياغته على هذا الوزن فإنه سيتشكل في اوله نوع من أنواع الحركات المزدوجة الصاعدة، والكتابة الصوتية تظهر هذا:

wadu<a < wid<atun < di<atun < da<atun (في حالة الرفع)

ففي الخطوة الثانية تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (ia)وهي مدعاة للتغيير فحذفتها اللغة كما في الخطوة الثالثة di<atun ، ولما كان آخر الفعل صوتاً حلقياً وهو العين فقد غيرت الكسرة إلى فتحة لاتساع مخرجها وقربه من مخرج العين.

وأما القسم الثاني، وهو الذي لا يشكل فونيم العين لاما لجذره فلا

(١) مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ص ١٤٩

(٢) لسان العرب (ودع) ٣٨١/٨

(٣) لسان العرب (وسع) ٣٩٢/٨

يتعرض للخطوة الأخيرة[1] وهي مرحلة الفتح لمناسبة صوت العين:

وزن > وزنه > زنة

zinatun < wiznatun < wazana في حالة الرفع

فلم يتغير عن حاله بسبب عدم وجود صوت حلقي يؤثر في حركة اللام، وأما الأثر الآخر الذي تعرض له مصدر الفعل المثال فيتمثل في أن اللغة لم تعوض المحذوف عن طريق إطالة الحركة أو التشديد، فرأت أن في ذلك إجحافاً بحق الكلمة، ولهذا فقد لجأت إلى طريقة أخرى من طرق التعويض، وهي إضافة التاء في آخر المصدر، ليبقى على حاله الثلاثي، وهي طريقة من طرق إعادة التوازن إلى الكلمة.

وزن > وزنة

wiznat < wizn (في حالة الوقف)

وقد تلجأ اللغة إلى طريقة أخرى من طرق التعويض إذا اختلف نهجها في الحذف، ففي الأمثلة السابقة عمدت اللغة إلى حذف جميع أجزاء الحركة المزدوجة الصاعدة(ِو)ولكنها أحياناً قد تحذف شبه الحركة، وهي حد الابتداء في المقطع وتبقى النواة وهي الكسرة(ِ) ولما كان من المستحيل أن تقبل اللغة مقطعاً يبدأ بالحركة، أو يتكون من الحركة فقد قامت اللغة بعملية تعويض أخرى وهي اجتلاب الهمزة لتكون حد ابتداء للمقطع مكان شبه الحركة(و)المحذوفة فقد جاء في لسان العرب (ورثه عنه ورثاً وورثةً وإراثةً، وورد فيهالوراث والإراث والورث والإرث»[2].

وما حدث في هذا الوزن متأثراً بالحركات المزدوجة له عدة أشكال:

١- الوراثة › الإراثة:

>irāṯatun < wirāṯatun

حيث أسقطت شبه الحركة وظلت كسرتها فاجتلبت الهمزة للتخلص من حرج الابتداء بالحركة وفيه عوضان؛ الهمزة والتاء في آخره.

(١) ذكر في هذا المصدر أن الذي يحدث فيه هو نقل الكسرة منها إلى العين وحذفها. انظر المقرب ص ٥٤٤ ونزهة الطرف في علم الصرف ص ٢٨.

(٢) لسان العرب (ورث) ٢/١٩٩

٢- الوراثة › الإراث:

>irāṯun < wirāṯatun

وهو كالنمط السابق، غير أنه لم يحدث فيه تعويض بالتاء في آخره، فالعوض واحد فيه وهو الهمزة.

٣- الورث › الإرث:

>irṯun wirṯun

وفيه تعويض واحد وهو الهمزة

وقد رد بعض الباحثين هذه الظاهرة إلى قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح[١] وربما ورد في اللغة بعض المصادر التي تضاف إليها سابقة التاء دون أن تكون موجودة في مكوناتها الأصلية مثل (التضع) من (وضع)[٢] وهذا ناتج بسبب القياس الخاطيء على الأفعال التائية الفاء في صيغة الافتعال أولاً ثم انتقل هذا إلى الثلاثي نتيجة لهذا القياس:

وضع › اوتضع› اتضع› اتَّضَعَ الثلاثي تضع المصدر: تضع

٢- مصدر الفعل الأجوف:

قد لا نجد فرقاً كبيراً في صياغة مصدر هذا النوع من الأفعال بين ما كانت عينه واواً أو ياء وليس له وزن يخصه بعينه من بين أوزان المصدر، ولكنه يشترك مع الأفعال الصحيحة السالمة في كثير من الأوزان[٣] قال سيبويه: " تقول بعتُه بيعاً وكلته كيلاً، فأنا أكيله وأبيعه، وأنا كائل وبائع، كما قالوا: ضربته ضرباً وهو ضارب، وقالوا سقته سوقاً وقلته قولاً، وهو سائق وقائل، كما قالوا قتله يقتله قتلاً وهو قاتل وقالوا زرته زيارة وعدته عيادة وحكته حياكة، كأنهم أرادوا الفعول ففروا إلى هذا كراهية الواوات والضمات، وقالوا: هبته فأنا أهابه هيبة، وهو هائب، كما قالوا خشيته وهو خاشٍ، والمصدر خشية وهيبة[٤] .

---

(١) مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ص ١٤٩.

(٢) لسان العرب (وضع) ٨/٣٩٧ – ٤٠٠.

(٣) مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ص١٥٠

(٤) الكتاب ٤/٥٩.

فليس في هذه المصادر اختلاف عن مصادر الصحيح كما يتضح من كلام سيبويه، ولكنه عندما تحدث عن مصدر الفعل الأجوف على زنة (فُعول) فقد جاء فيه سرت سئوراً وغرت غئوراً[1] فالأصل في هذين المصدرين بالياء أي: سيور وغيور حيث تشكلت في الأول الحركة المزدوجة المكونة من شبه الحركة(y)والضمة الطويلة(ū) وهذا الوضع المستثقل مدعاة إلى التغيير في بعض اللهجات. حيث أسقطت شبه الحركة (y) فصارت الكلمة:

.suūr < suyūr

وهذا الحذف يشكل إجحافاً ببنية الكلمة، وربما بدلالتها إذا ظلت على هذا الوضع لأنها ستصير بمعنى (سور) ولهذا فقد اجتلبت اللغة الهمزة لتكوين المقطع (٣ﻯ>) فصارت الكلمة (سئور) su>ūr بوزن (فئول) وأما الكلمة الثانية (غئور) فالأصل فيها ġuwū٣على وزن فعول، حيث تشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة(wū)وهي عرضة للتطور لاستثقالها، ولهذا فقد حذفت اللغة شبه الحركة(w)منها فصارت الكلمة ġuū٣ ، وهذا يشكل أيضاً إجحافاً ببنية الكلمة ولهذا فقد اجتلبت الهمزة لتكون حد ابتداء مكان شبه الحركة (w) المحذوفة.

ġuwūr ,ġuūr , ġu>ūr ووزنه على هذا (فئول)

وبالإضافة إلى هذا فإننا نجد بعض الأمثلة مما جاء على هيئة الصحيح قد تطور تطوراً حاداً، فالفعل (قال) مصدره (قول) على زنة (فَعْل) ولكن هذا الوزن تعرض أيضاً لتأثير قوانين التطور الصوتي، ففي قوله تعالى:"ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون"[2] قرأ زيد بن علي وابن عامر وحمزة وعاصم وعبد الله بن ابي اسحق والحسن البصري (قول) مصدراً للفعل (قال) وقرأ عبد الله بن مسعود (قال) وقرأ الحسن البصري ايضاً(قول)[3] أي:

---

(١) الكتاب ٤/٥٩ والأمثلة على هذا كثيرة منها البثوح والبثوحة بمعنى الإظهار انظر لسان العرب (بوح ٤١٦/٢ ومنها الرؤوب من راب اللبن، انظر المزهر ٤٤١/١.

(٢) مريم / ٣٤.

(٣) البحر المحيط ١٨٩/٦

وهذه القراءات يمكن أن توجه وفقاً لما نعرفه من مراحل تطور الأفعال والأسماء المعتلة ففي الأصل (قول)ķawl تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة(aw) وهذه الحركة يمكن أن تنكمش إلى (ō)كما في نطق العامة لكلمات نوم وصوم وقوم(ķōm/ṣōm/nōm)وهذه المرحلة هي التي تمثل قراءة الحسن البصري (ķōl) وقد ذكر في مواضع سابقة أن الحجازيين أوصلوا مثل هذه الأنماط إلى مرحلة الفتح الخالص (ķāl)كما في قراءة عبد الله بن مسعود والأعمش

ķawl	<	ķōl	<	ķāl
الأصل على زنة (فَعْل)		انكماش الحركة المزدوجة (aw)		مرحلة الفتح الخالص

وقد تحدث ابن خالويه عن هذا وذكر أن كل ذلك مصادر فقال :"يقال قلت قولاًوقيلاً وقالاً وقولة، كل ذلك مصادر، قول الحق بالضم الحسن"[1].

وأما المصدر (قيل) الذي ذكره ابن خالويه فالأصل فيه أن يكون على زنة (فِعل) أي قِوْلķiwl وفي هذا الأصل تكونت الحركة المزدوجة الهابطة (iw) فأسقطت اللغة شبه الحركة (w) ثم عوضت عن المحذوف عن طريق إطالة الكسرة القصيرة

ķiwl > ķil > ķīl

ومن المصادر التي جاءت خاضعة لهذا الوضع الذي فصّلناه، ما ورد من مصادر للفعل (هاع) فقد جاء في لسان العرب:" هاع يهيع ويهاع هيعاً وهاعاً: جبن وفزع أو استخف عند الفزع»[2] فالمصدر (هاع) الأصل فيه (هيع) ثم صار إلى مرحلة الإمالة hē> وبعدها تطور إلى مرحلة الفتح الخالص.

(١) مختصر في شواذ القرآن ص ٨٤–٨٥.

(٢) لسان العرب (هيع) ٨/٣٧٨.

ومنها أيضاً (العاب) وهو مصدر الفعل عاب عيباً وعاباً[1] وقد ذكر بعض الباحثين أن هذا النوع من الأفعال يؤثر وزن (فيعولة) في مصدره، مثل: هاع هيعوعة[2] وكان كينونة، وقاد قيدودة؛ وهي الطول وطار طيرورة وغاب غيبوبة[3] وكان أصل بعض هذه المصادر بالواو مثل: كونونة وسودودة، فقلبت الواو ياء طلباً للخفة بتعبير ابن منظور[4].

٣- مصدر الفعل الناقص:

لم تذكر المصادر اللغوية القديمة وزناً قياسياً لهذا النوع من الأفعال وإن ذكرت بعض الأوزان التي تؤثرها الأفعال الناقصة لعلل صوتية بحتة، على غير قياس[5] قال سيبويه: "وقالوا نمى ينمي نماءً، وبدا يبدو بداء، ونشا ينشو نشاء، وقضى يقضي قضاء، وإنما كثر (الفَعال) في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، مع أنهم قد قالوا: الثبات والذهاب، فهذا نظير للمعتل وقالوا جرى جرياً وعدا عدواً كما قالوا سكت سكتاً، وقالوا: زنا يزني زناً وسرى يسري سرى.. وقالوا بهو يبهو بهاء وهو بهيّ مثل جَمُلَ جمالاً وهو جميل[6].

كما يجيء على فعول في الأصل نحو: عتا يعتو عتواً ودنا يدنوا دنواً، ونظيرهما من الصحيح خرج خروجاً وثبت ثبوتاً[7] وربما جاءت بعض أمثلته على (فعيل) في الأصل مثل أزى يازي أزيّاً إذا تقبض من الحر[8] ويجيء على (فِعل) في الأصل مثل أني الشيء إنى أو (فَعل) نحو (أنَى) بمعنى حان وأدرك[9].

وسنحلل بعض هذه المصادر لبيان تأثير الحركات المزدوجة فيها:

(١) لسان العرب (عيب) ٦٣٣/١ والمدخل إلى علم اللغة ٢٩٥-٢٩٦ ومصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ص ١٥٣.

(٢) لسان العرب (هيع) ٣٧٨/٨ والإنصاف ٧٩٩/٢، والأشباه والنظائر ٩٧/٣.

(٣) الإنصاف ٧٩٨/٢ والأشباه والنظائر ٩٧/٣.

(٤) لسان العرب (صوغ) ٤٤٢/٨ وانظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ص ١٥٣-١٥٤.

(٥) مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ص ١٥٧.

(٦) الكتاب ٤٧/٤-٤٨.

(٧) الكتاب ٤٧/٤.

(٨) مجالس ثعلب ٥٤٦/٢.

(٩) لسان العرب (أني) ٤٨/١.

١- **وزن فَعْل:**

ونلحظ فيه أن تأثير الحركات المزدوجة في بناء المصدر لا يختلف عن دور الأصوات الصحيحة مثل:

جرى   جرياً

ğ aryan   ğ ar ā

عدا   عدواً

<adwan   <adā

فقد تشكلت فيه الحركات المزدوجة (ay) و (aw)، ولكنها في هذا الوزن حركات غير مستثقلة إلى الحد الذي يجعل اللغة تنزع إلى التخلص منهما.

٢- **فَعَال:**

وذلك نحو نماء وقضاء ونثاء وتعامل هذه الامثلة وفقاً لأصلها فـ (نماء) أصلها (نمي) فالأصل فيها نمائيٌ namā>iyyun وقد حذفت شبه الحركة(y)منها فالتقت الفتحة الطويلة(ā) مع الضمة (u) فانزلقت بينهما الهمزة لتحافظ على النظام المقطعي للكلمة وكذلك الحال في (النثاو) فالأصل النثاو لأنه من الفعل نثا ينثو، وقد حدث فيه ما حدث في سابقه مع اختلاف يسير وهو أن شبه الحركة التي حذفت هي(w).

٣- **فَعَل:**

وهو ما جاء عليه المصدر (أَنَى) فالأصل فيه أني(٧) >anayu وتشكل فيها الحركة المزدوجة(yu)التي حذفت وعوض عنها عن طريق إطالة الفتحة (a)قبلها :

>anā < >ana < >anayu

وتقصر هذه الفتحة مرة أخرى في حالة التنوين، لأن التنوين نون ساكنة فيتكون إذّاك مقطع ثلاثي طويل مغلق nān لا تتوافر فيه شروط قبوله في العربية فتقصرحركته مرة أخرى.

>anan < >anā(n) < >anā

ولا فرق بين الصحيح والمعتل في التعامل مع هذا المصدر[1] إلا من حيث التأثير الذي أحدثه وجود الحركات المزدوجة.

٤- **فِعَل** :

ومن ذلك إنى >ina(n) ويقال فيه ما قيل في سابقه.

>inā < >ina(n) < >inayu(n)

وكذا في حالة دخول التنوين فإنه يحدث فيه ما حدث في سابقه ومن المصادر التي أوردها سيبويه على هذا: قليته قِلىً وقريته قِرى[2]

٥- **فُعول**:

وذلك نحو العُتوّ، والأصل فيه أن يكون على زنة (فُعُول)[3] أي >utūwu ولا يزيد ما حدث فيه عن كونه حذفاً وتعويضاً، وليس إدغاماً كما يرى القدماء، فقد اختزلت الضمة الطويلة (ū) في >utūwu وعُوِّض عن هذا الاختزال عن طريق تشديد الواو الأصلية فصار >utuwwu ولا سيما أن المقاطع الثنائية الطويلة المفتوحة تمثل بسبب طول الفسحة الزمنية التي يستغرقها نطقها عنصر خلخلة وتوهين في الصيغة[4] ولهذا فقد تخلصت العربية من هذا النوع من المقاطع في مثل هذه البيئة الصوتية للمحافظة على اتزان الصيغة.

وأما بالنسبة للفيف بنوعيه، فلا يختلف ما جاء فيه من أوزان المصادر عما جاء في المثال والناقص[5] ولذا فقد آثرنا ألاّ نخوض فيه تجنباً للتكرار.

---

(١) الكتاب ٤/٤٧.

(٢) الكتاب ٤/٤٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٨.

(٤) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص ٧٦.

(٥) انظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ص ١٦١-١٦٢.

وقـد ربط سـيـبـويه بين الصـحيح والمعتل في هذا الوزن حـيث قـال: "وقالوا عتا يعتو عُتُواً كما قالوا خرج يخرج خروجاً وثبت ثبوتاً..."[1] وهو ربط صحيح من حيث إن المصادر الثلاثية غير مقيسة.

وأورد سيبويه أيضاً أن وزن (فَعالة) قد تثبت فيه الواو مثل شقاوة بتأثير الهاء، ولكنها تحذف إذا سقطت الهاء[2] وتبدل همزة.

شقاوة šaḳāwatun

شقاو > شقاء

š aḳ ā> < š aḳ ā < š aḳ ā w < š aḳ ā wun

أو أن نتبع التحليل الآتي:

شقاو

š a ḳ ā> un	<	š a ḳ ā un	<	š a ḳ ā wun
تخلق الهمزة		سقوط شبه الحركة		الأصل

ب- مصادر الأفعال المزيدة

. تتعرض مصادر الأفعال المزيدة المعتلة إلى كثير من الأوضاع التي تستعمل فيها الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة، التي تكون عرضة لفعل قوانين التطور اللغوي، مما يؤثر في بنيتها بالحذف والتعويض، وفيما يلي الأوزان المشهورة التي تعرضت لمثل هذه الأوضاع:

١- مصادر الوزن (أفعل):

يصاغ مصدر الفعل أفعل على بعض الأوزان التي يمكن أن نلمح أثر الحركات المزدوجة في أبنيتها بوضوح، فهو يأتي من المثال على وزن (إفعال) ومن ثم فإن فاء هذا الوزن تحذف بسبب تشكل الحركات المزدوجة وذلك نحو:

---

(١) الكتاب٤/٤٧.

(٢) الكتاب٤/٩٢.

أوصل > إوصال > إصال > إيصال (باعتبار الوقف)

>īṣāl < >iṣāl < >iwṣāl < >awṣala

فـفي الأصل يكون المصـدر كـالصـحـيـح >iwṣāl ، وتبـدو فـيـه الحـركـة المزدوجة الهـابطة (iw) واضحـة، وهذه الحركة عرضة للتـغـيـيـر عن طريق إسقـاط شبـه الحركة (w) مع بقاء نواة مقطعها، وهي الكسرة (i) فـتـصـبـح الكلمة >iṣāl في المرحلة التاليـة، وهذا الحذف يخلق فـجوة في وزن (إفـعال) حيث تقوم اللغة بالتعويض عن طريق مدّ الكسرة القصيرة لتـصبح كسرة طويلة. في سبيل إعادة التوازن المقطعي للكلمة.

وربما لجأت اللغة إلى صورة أخرى من صور التعويض غير مدّ الحركة، وذلك بإضافة تاء التأنيث إلى الكلمة[1] وذلك كما في مصدر الفعل (أقال) وهو فـعل أجوف فالأصل فيـه (أقـول) ومصدره القياسي يفترض أن يكون (إقـوال >iḳwāl) ولكن تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة ذات النواة الطويلة (wā) جعل اللغة تتحرك باتجاه التغيير للتخلص منها، فقامت بحذف شبه الحركة (w) فصارت الكلمة >iḳāl، وهذه الصيغة بهذه الصورة رأت اللغة أنها قاصرة في التعبير عن مصدر هذا الفعل فقامت بالتعويض عن طريق إضافة اللاحقة (at) في أخره، فالأمر إذن تم على الوجه الآتي:

>iḳālatun < >iḳāl < >iḳwāl < >aḳwala

وهي عملية حذف وإعادة ترتيب مقطعي وتعويض وهذا التعويض، هو القياس في مثل هذه الأمثلة، إلا أنه ورد بعض الأمثلة التي لم يحدث فيها تعويض كقول الله تعالى: "وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة"[2] في كلمة وإقام، أي وإقامة وقد وصف هذا بأنه قليل[3] . وأما الناقص فقد تم فيه أمر التغيير الناتج عن أثر الحركات المزدوجة على غير هذه الصور التي تمت في المثال والأجوف، فالفعل (أعطى) الأصل (أعْطَيَ)، وقد صار إلى صورة (أعطى) بفعل

---

(١) المقرب ص ٥٤٦.

(٢) البقرة/ ١٧٧.

(٣) المقرب ص ٥٤٦–٥٤٧ وانظر ص ٥٥٤.

تدخل القوانين التي تدخلت في الناقص المجرد أيضاً، ويأتي مصدره القياسي على صورة (إعطاي) >i<ṭāy (في حالة الوقف). وقد تشكل فيه في حالة الحركة >i<ṭāyu حركة مزدوجة صاعدة (yu) فتخلصت اللغة من الحركة عن طريق حذفها. فصارت الكلمة >i<ṭāy وفي هذه الكلمة محظوران صوتيان، وهما تشكل حركة مزدوجة هابطة نادرة، تشكل الفتحة الطويلة نواة لها، وحد الإغلاق فيها شبه الحركة (y) أي (āy) والمحظور الثاني هو المحظور المقطعي، حيث تشكل فيها المقطع (ṭāy) وهو المقطع الثلاثي الطويل المغلق، وقد عرفنا من قبل كيف أن النظام المقطعي للعربية يرفض هذا المقطع إلا في حالات ليس هذا الوضع منها، ولهذا فقد قامت اللغة بإلغاء حد الإغلاق (y) ثم عوضت عنه عن طريق اجتلاب همزة تغلق المقطع بعد حذف شبه الحركة، أي أن الأمر تم على النحو الآتي.

>i<ṭā> < >i<ṭā < >i<ṭāy < >i<ṭāyun

ويمكن اختزال إحدى خطوات هذا الحل إذا قلنا إن اللغة قد حذفت الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) كاملة ثم صارت الكلمة >i<ṭā وبعدها عمدت اللغة إلى إغلاق المقطع الطويل المفتوح بالهمزة:

>i<ṭā< < >i<ṭā < >i<ṭāyu

وأما اللفيف المفروق من هذا الوزن فيتعرض إلى ما تعرض له المثال من تحرك وتغيير، وإلى ما تعرض له الناقص:

أوفي > إوفاي > إفاي > إيفاي > إيفاء

>īfā> < >īfāyu < >ifāyu < >iwfāyu < >awfaya

وأما اللفيف المقرون فيعامل معاملة الناقص، إذ إن عينه تصح ولا تعتل في هذا الوزن.

أروي > إروايُ > إروايْ > إرواء

>irwā> < >irwāy < >irwāyu < >arwaya

٢- مصادر الوزن استفعل:

يأتي مصدر الفعل المزيد على وزن (استفعل) من المثال على زنة (استفعال) في الأصل، فالفعل (استودع) على وزن (استفعل) مصدره في بنيته العميقة على زنة (استوداع >istiwdā<) حيث تشكلت في بنيته الحركة المزدوجة الهابطة (iw) وهي عرضة لتدخل الحذف لهذا الوضع المستثقل، حيث تحذف شبه الحركة (w) من بنية الكلمة فتصير (>istidā<) حيث يشكل هذا الحذف إجحافاً بالصيغة، فتقوم اللغة أخيراً بإجراء عملية التعويض، عن طريق مدّ الكسرة القصيرة (i) فتصير الكلمة >istīdā< أي أن ما حدث في هذه الصيغة هو حذف ثم تعويض لإعادة التوازن المقطعي للكلمة، ويمكن تمثيل هذا بالمخطط الآتي:

(>)istīdā<   <   (>)istidā<   <   (>)istiwdā<

بعد التعويض بمد الكسرة القصيرة   بعد حذف شبه الحركة (w)   الأصل >

وأما من الأجوف فالأمر يختلف قليلاً، فالأصل في مصدر الفعل (استقول) أن يكون على وزن (استفعال) أي استقوال (>)istikwāl ، حيث تتشكل الحركة المزدوجة (wā) وهي حركة صاعدة ذات نواة طويلة، فتقوم اللغة بالتخلص من هذا الوضع الصوتي المستثقل عن طريق حذف شبه الحركة (w) ولما كان التعويض عن طريق تطويل حركة قصيرة غير وارد في هذا الوضع لأن الحركة الموجودة طويلة في الأصل فإن اللغة تلجأ إلى التعويض عن طريق إضافة اللاحقة (at) [1] إلى النمط ليصبح (>)stikālat

فالأمر إذن تم كما في المخطط الآتي:

(>)istikālat<   (>)istikāl   <(>)istikwāl

بعد التعويض باللاحقة (at)   <   بعد حذف شبه الحركة (w)   <   الأصل

وقد شذّ عن هذه الخطوات بعض الألفاظ، وهي مصادر الأفعال التي ظلت على الأصل من هذا الوزن مثل: استحوذ، ومصدره (استحواذ) على الأصل، وظلت فيه الحركة المزدوجة wā على حالها فلم تحذف.

(>)istiḥwāḏ   >   (>)istaḥwaḏa

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٤ - ٣٥٥، والمقرب ص ٥٤٦.

وأما الفعل الناقص من هذا الوزن فالأصل أن يأتي على وزن (استفعال) أيضاً وذلك مثل الفعل (استرخي) فمصدره في بنيته العميقة يأتي على (استرخاي)، وقد تدخلت الحركات المزدوجة في هذا الوزن وغيرت فيه تغييراً ليس قليلاً.

ففي المرحلة الأولى (>)istirẖāyu تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) وهي حركة تتخلص منها اللغة عن طريق حذف الحركة (u) من الحركة المزدوجة وهي نواة المقطع، ولهذا فإن شبه الحركة ستنضم إلى المقطع السابق (ẖā) حيث تشكل معه مقطعاً مرفوضاً، لأنه مقطع ثلاثي طويل مغلق، وهو غير مقبول في النظام المقطعي للعربية إلا في ضوء شرطين لم يتوافر أي منهما هنا، وهما الوقف عليه في آخر الكلام، أو إذا كان حد الإغلاق فيه مشدداً وقد ذكرنا هذا من قبل، ومن غير الممكن أن تتخلص اللغة منه عن طريق تقصير الحركة، لأن هذا يشكل إجحافاً بالصيغة، ولهذا فإنها تعمد إلى إسقاط شبه الحركة (y) منه ليصبح (ẖā) مرة أخرى، فتقوم اللغة في خطوة أخيرة بالتعويض عن طريق اجتلاب الهمزة لإغلاق المقطع فالأمر على النحو الآتي:

(>)istirẖā> < (>)istirẖā < (>)istirẖāy < (>)istirẖāyu

وكما قلنا في (الإفعال) من الناقص نقول هنا أيضاً، فقد تكون اللغة قد حذفت الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) كاملة فانتهت الكلمة بالمقطع الثنائي الطويل المفتوح (ẖā) فقامت اللغة باجتلاب الهمزة لإغلاق المقطع.

(>)istirẖā> < (>)istirẖā < (>)istirẖāyu

٣- مصادر الوزن افتعل:

يأتي مصدر هذا الوزن من المثال في الأصل على وزن (افتعال)، فمصدر الفعل اوتصل الذي تطور إلى (اتّصل) يأتي على زنة (اوتصال) (>)iwtiṣāl وتشكلت في هذا الوزن الحركة المزدوجة الهابطة (iw)، وتتخلص اللغة من هذه الحركة عن طريق حذف شبه الحركة (w) فتصير

الكلمة (>)itiṣāl وهذا الحذف اقتضى التعويض، فقامت اللغة بتشديد تاء الافتعال لتعويض المحذوف، فصارت الكلمة (>)ittiṣāl وقد تحدثنا عن مثل هذه العملية في حديثنا عن وزن (افتعل) من المثال. والأمر هنا تم على النحو الآتي:

(>)ittiṣāl	<	(>)itiṣāl	<	(>)iwtiṣāl
بعد التعويض عن طريق التشديد		بعد حذف شبه الحركة (w)		الأصل

وقد تم الأمر في الفعل المثال اليائي على نحو ما جرى في الواوي في المثال السابق، فمصدر الفعل (اتّسر) يأتي في الأصل على وزن (ايتسار) (>)iytisār وقد حذفت شبه الحركة (y) من الحركة المزدوجة الهابطة (iy) للعلة التي حذفت من أجلها شبه الحركة (w) في الواوي، ثم عوضت اللغة عن هذا الحذف عن طريق تشديد تاء الافتعال، والأمر تم على النحو الآتي.

(>)ittisār	<	(>)itisār	<	(>)iytisār
بعد التعويض عن طريق التشديد		بعد حذف شبه الحركة (y)		الأصل

وأما الأجوف من هذا الوزن فيأتي مصدره على زنة الافتعال فمن الواوي جاء الفعل (اقتود) ومصدره (اقتواد) في أصله أي: (>)iḳtiwād وتشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (wā) وهي حركة مزدوجة مستثقلة، ولا سيما أنها وقعت بعد كسرة، ولهذا عمدت اللغة إلى إسقاط شبه الحركة (w) فالتقت الكسرة القصيرة (i) مع الفتحة الطويلة (ā) ، وهو وضع مرفوض في العربية Hiatus فانزلقت شبه حركة تناسب الكسرة وهي (y). فصارت الكلمة (>)iḳtiyād والأمر يمكن أن يمثل بالمخطط الصوتي الآتي:

(>)iḳtiwād < (>)iḳtiād < (>)iḳtiyād (في حالة التسكين)

Hiatus

وأما اليائي، فلا يطرأ عليه أي تغيير

اكتيال (>)iḳtiyāl (في حالة التسكين)

وأما الناقص فعند صياغة وزن الافتعال منه سيكون في أصله الصحيح المفترض كالفعل الصحيح، فالفعل (اقتضى) سيكون مصدره على هيئة

(اقتضاي (>)iḳtiḍāyu) فتحذف اللغة نواة الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) وهي الضمة فيتشكل مقطع ثلاثي طويل مغلق وهو (ḍāy) فتتخلص اللغة منه عن طريق حذف شبه الحركة (y) ، فتعوض اللغة هذا الحذف عن طريق اجتلاب همزة لتغلق المقطع (ḍā):

(>)iḳtiḍā> < (>)iḳtiḍā < (>)iḳtiḍāy < (>)iḳtiḍāyu

أو أن تكون اللغة حذفت (yu) كاملة ثم بقي المقطع (ḍā) في أخر الكلمة فقامت اللغة بإغلاقه عن طريق الهمزة في حالة الوقف.

٤- مصادر الوزن (فَعّل)

لقد جاء مصدر هذا الوزن على عدة صيغ، فالفعل الصحيح يجيء على زنه (تفعيل) مثل قطّع تقطيعاً، وقرّب تقريباً وغيرها ، وما جاء من الأفعال المعتلة على هذا الوزن، جاء مقيساً على الصحيح، فلم نرَ أثراً للحركات المزدوجة في تغييره وتطويره، وذلك نحو: وصّل توصيلاً ووجّه توجيهاً، وسوّغ تسويغاً[1] وقوّل تقويلاً وزيّن تزييناً، على الرغم من تشكل الحركات المزدوجة في بناء هذه الأمثلة:

- توصيل tawṣīl (aw) حركة مزدوجة هابطة
- تقويل taḳwīl (wī) حركة مزدوجة صاعدة
- تزيين tazyīn (yī) حركة مزدوجة صاعدة

على الرغم من أن هذا الوزن لا يكون مصدراً للناقص في حدود ما أعلم والسبب في عدم صياغة وزن (تفعيل) من الناقص هو الحركات المزدوجة أيضاً، فمن الناحية النظرية سيكون مصدر (قضى) من هذا الوزن تقضيي taḳḍīyu حيث تشكلت الحركة المزدوجة yu المسبوقة بالكسرة الطويلة (ī) وهو وضع غاية في الصعوبة، فلم يأتِ عليه إلا أمثلة شاذة نادرة الاستعمال، كقول الشاعر: (رجز) :

باتت تُنَزّي دلوها تنزيّا
كما تُنَزي شهلة صبيّاً[2]

---

(١) الكتاب ٤/٣٦٢.

(٢) لم أهتد إلى قائل هذا الرجز، انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٧، وشرح المفصل ٦/٥٨ ولسان العرب (شهل) ١١/٣٧٣ و (نزا) ١٥/٣٤٢ وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٥٥، ٩٩.

فالمصدر (تنزّيا) ضرورة، والوجه أن يقول: تنزِيَة، ولكن الشاعر أجراه مجرى السالم[1]. ولهذا فقد جنحت اللغة إلى استعمال صيغة أخرى تناسب الأفعال المعتلة أكثر من الصيغة السابقة، وهي صيغة (تفعلة) فمثالها من (وصّل) توصلة tawṣilat حيث تشكلت فيها الحركة المزدوجة الهابطة (aw) ولكن اللغة قبلتها لأن هذا الوزن جاء للتخلص من حرج الوزن السابق، فتخلصت من التشديد فيه وعوضت هذا التشديد عن طريق إضافة السابقة (ta) إلى أول المصدر واللاحقة (at) إلى آخره.

وأما من الأجوف فمثاله (تقولة) taḳwilat ويقال فيه ما قيل في الناقص من حيث التخلص من التشديد، وتعويض ذلك عن طريق السوابق واللواحق، وهو الكلام الذي يمكن أن يقال في الناقص أيضاً مثل: تقضية.

وأما وزن (فِعّال) الذي يأتي مصدراً لوزن (فعّل) فإنه لا يبنى من المثال والأجوف إلا بناء نظرياً مثل وِصّال wiṣṣāl وقِوّال ḳiwwāl وذكر سيبويه حوّاء[2]، قياساً. غير أننا عثرنا على هذا النمط مستعملاً في الشعر، وذلك في قول الشاعر الكلابي (طويل)

لقد طال ما ثبّطتني عن صحابتي وعن حوجٍ قِضّاؤها من شفائيا[3]

والأصل في قِضّاء: قضّاى ḳiḍḍāyu فحذفت الضمة للتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) فتشكل المقطع ḍāy وهو مقطع ثلاثي طويل مغلق، وهذا المقطع مرفوض في العربية، ولهذا فقد حذفت شبه الحركة (y) من آخره فصارت الكلمة ḳiḍḍā فاجتلبت الهمزة لغرض التعويض وذلك على النحو الآتي:

ḳiḍḍā> < ḳiḍḍā < ḳiḍḍāy < ḳiḍḍāyu

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٢٦٧.

(٢) الكتاب ٤/٤٠٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٩ والبحر المحيط ٨/١٤ برواية (حاجة) مكان (حوج) وانظر التفسير الكبير للرازي ٣١/١٧ برواية (ريثني) مكان (ثبطتني) وروح المعاني للالوسي ٢٩/١٦ برواية البحر المحيط.

وقد ورد وزن آخر من أوزان مصدر هذا النوع من الأفعال، وهو (مُفَعّل) كقول امرىء القيس : (طويل)

وإن شفائي عبرة مُهَراقةٌ فهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعوّل[1]

وأشار ابن جني في حديثه عن هذا البيت إلى أن في قوله (مُعوّل) مذهبين: أحدهما أنه مصدر عوّلتُ بمعنى أعولتُ، أي بكيتُ والثاني أنه مصدر عوّلتُ على كذا، أي اعتمدت عليه[2].

والذي نود قوله هنا هو أنه على الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (aw) والصاعدة (wa) إلا أنه لم يحدث فيه أي تغيير بسبب التشديد.

معول mu<awwal (wa, aw)

٥- مصادر الوزن (انفعل)

ومصدره القياسي (انفعال)، ويأتي هذا الوزن من المثال على هذا الوزن أيضاً، وذلك نحو ما روى سيبويه من قول العرب اوّجل، من الفعل (وجل)[3] فعند صياغته على وزن (انفعل) يصبح (انوجل): (>)inwaǧala فأثرت الواو في النون تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً، فانقلبت النون إلى جميع خصائص الواو فصار الفعل (>)iwwaǧala ومصدره (اوّجال)، وعملية وصوله إلى هذا اللفظ، كعملية وصول فعله إلى (اوّجل)، فقد فرت اللغة من صيغة غير مستعملة (انوجل) إلى صيغة قياسية، على الرغم من تشكل الحركات المزدوجة الهابطة (iw) والصاعدة (wa) في الفعل. و (iw) و (wi) في المصدر (>)iwwiǧāl.

ويصاغ من الأجوف أيضاً على زنة (انفعال) في الأصل، مثل:

انقود انقواد انقياد[4]

---

(١) ديوان امرىء القيس ص ٩

(٢) الخصائص ٢/٢٠٢

(٣) الكتاب ٤/٤٥٥.

(٤) الكتاب ٤/٣٦١-٣٦٢ وشرح المفصل ١٠/٢٣.

وسبب هذا التحول من الواو إلى الياء هو تأثير الحركات المزدوجة، فعند صياغة وزن (انفعال) من (انقود) فإنها ستكون (انقواد) (>)inḳiwād فقد تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wā) وقبلها كسرة، فأسقطت اللغة شبه الحركة (w) فالتقت الحركة (i) مع الحركة (ā) Hiatus فانزلقت شبه الحركة (y) التي تناسب الكسرة قبلها، فصارت الكلمة (انقياد):

(>)inḳiyād < (>)inḳiād < (>)inḳiwād

وأما صياغة وزن (انفعال) من الناقص فتتم بأن تأتي على الأصل القياسي أولاً، أي انقضايُ (>)inḳiḍāyu ثم تتخلص اللغة من الحركة المزدوجة (yu) في آخره، عن طريق حذف النواة وهي الضمة (u) فتصبح الكلمة على هيئة (>)inḳiḍāy وفيها المقطع الثلاثي الطويل المغلق ḍāy فتحذف شبه الحركة (y) ثم يعوض عنها عن طريق اجتلاب الهمزة، فتصبح الكلمة (>)inḳiḍā> فالأمر تم على النحو الآتي:

(>)inḳiḍā> < (>)inḳiḍā < (>)inḳiḍāy < (>)inḳiḍāyu

الفصل الثاني

المشتقات

١. اسم الفاعل

٢. اسم المفعول

٣. بعض المشتقات الأخرى

١- اسم الفاعل

أ- اسم الفاعل من الأفعال الثلاثية المعتلة:

استقرت اللغة العربية على صيغة قياسية تكاد تطرد في جميع أفعالها الثلاثية للتعبير عن الفعل ومن أحدثه، وهذه الصيغة هي (فاعل).

ويصاغ اسم الفاعل من المثال على وزن (فاعل) دون أن يحدث فيه أي تغيير، بسبب وقوع الحركة المزدوجة الصاعدة المتشكلة عند هذه الصياغة في بداية الكلمة، وذلك نحو:

واصل wāṣil

ياسر yāsir

وأما عند صياغته من الأجوف، فإن التغيير يبدو واضحاً، حيث تجري تبدلات صوتية ناتجة عن تخلص اللغة من الحركات المزدوجة الصاعدة، التي تشكلت بسبب هذه الصياغة وذلك نحو:

قاول ḳāwil – بايع < bāyi

حيث تشكلت الحركة المزدوجة (wi) في (قاول) و (yi) في (بايع). وقد استثقلت اللغة هاتين الحركتين المزدوجتين، ولجأت في سبيل التخلص منهما إلى حذف شبه الحركة (W) و (y) فصارت الكلمتان:

(ḳāil) و (bāi<)

حيث نلحظ التقاء الكسرة (i) والفتحة الطويلة (ā) فيهما، وهذا الوضع مرفوض في العربية (Hiatus) ولهذا فقد اضطرت اللغة في سبيل التخلص من هذا الوضع الصوتي غير المقبول إلى اجتلاب همزة بين الحركتين فصارتا ḳā>il و bā>i<، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط الآتي:

ḳā>il	<	ḳāil	<	ḳāwil
bā>i<	<	bāi<	<	bāyi<

وقد فطن السابقون إلى هذه القضية فقال ابن يعيش: وأما (قائل) و (بائع) فالهمزة فيهما بدل عين الفعل[1].

ولكن ابن يعيش نفسه انطلق في تعامله مع الفعل من المعتل، فقال: "ومن ذلك أسماء الفاعلين، لما اعتلت عين (فعل) ووقعت بعد ألف (فاعل) همزة، نحو: قائم وخائف وبائع، وجميع ما اعتل فعله، ففاعل منه معتل، وذلك لأن العين كانت قد اعتلت، فانقلبت في (قال) و (باع) ألفاً، فلما جئت إلى اسم الفاعل، صارت قبل عينه ألف (فاعل) والعين قد كانت ألفاً في الماضي، فالتقى في اسم الفاعل ألفان، نحو: قاام، وذلك مما لم يمكن النطق به، فوجب حذف أحدهما أو تحريكه، فلم يجز الحذف، لئلا يعود إلى لفظ (قام) فحركت الثانية التي هي عين، كما حُرِّكت راء (ضارب) فانقلبت همزة[2].

كما ذهب القدامى إلى الربط البنائي بين اسم الفاعل من الأجوف وبين نظيره من الصحيح، فقال سيبويه: «تقول: بعته بيعاً كلته كيلاً، فأنا أكيله وأبيعه، وكائل وبائع، كما قالوا: ضربه ضرباً وهو ضارب، وقالوا سقته سوقاً، وقلته قولاً، وهو سائق وقائل، كما قالوا: قتله يقتله قتلاً وهو قائل[3].

وينبغي في هذا المقام أن ننبه إلى قضية مهمة، وهي أن همزة العين ليست ناتجة عن تأثير الحركات المزدوجة في جميع الأحيان، بل تكون أصلية في الكلمات التي تكون عين الجذر فيها همزة في الأصل، وأنها قد تتشابه في بناها مع تلك التي نتجت الهمزة فيها بسبب الحركات المزدوجة وذلك نحو:

١-	زار	←	يزور	←	زائر
	زأر	←	يزأر	←	زائر
٢-	سال	←	يسيل	←	سائل
	سأل	←	يسأل	←	سائل

---

(١) شرح المفصل/١٠/١٠.

(٢) شرح المفصل ٦٦/١٠.

(٣) الكتاب ٤٩/٤.

ولهذا فعند محاولة وزن هذه الكلمات ينبغي أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار فوزن (سائل) من (سأل) هو فاعل في بنيته السطحية المنطوقة التي لا تختلف عن بنيته العميقة، وأما وزن (سائل) من (سال) فهو (فائل) فقد سقطت العين منه وعوض عنها بالهمزة التي جاءت للتخلص من ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة في بنيته السطحية، وأما بنيته العميقة فهي (سايل) التي تقابل (سائل) من (سأل).

ولعل من القضايا المهمة أيضاً أن اللغة قد اختارت طريقاً غير هذا الطريق القياسي في تعاملها مع هذا النوع من الأنماط اللغوية، وهو طريق القلب المكاني Metathesis وذلك نحو: شاك والقياس شائك، والأصل فيها (شايك) ثم حدث القلب للتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yi)(فصارت شاكي) فتشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (yu)، فتخلصت اللغة منها عن طريق حذفها وعوضت عنها عن طريق إطالة الكسرة:

$\check{s}\,\bar{a}\,k\,\bar{i} < \check{s}\bar{a}\,ki < \check{s}\,\bar{a}\,kiyu < \check{s}\bar{a}\,yik$

ثم عوملت معاملة الأسماء الناقصة مثل قاضٍ. ومثلها أيضاً هاعٍ ولاعٍ، وجاءٍ وغيرها[1].

ومن التفريعات المهمة للقاعدة الأصلية في هذا الباب أن الأفعال التي ظلت محتفظة بمرحلة الصحة في استعمالها الفعلي لم تلجأ اللغة فيها إلى الحذف والتعويض، ولهذا فقد جاءت بالواو والياء على الرغم من تشكل الحركات المزدوجة فيها. فقد قال ابن يعيش: «إذا صحت الواو والياء في الفعل صحتا في اسم الفاعل، نحو: عاور، ألا تراك تقول: عاور وحاول وصايد، لقولك في الفعل :عَوِرَ وحَوِلَ وصيد[2]، وقال: «وأما قولهم: عاور وصايد ونحوهما، فإن العين صحيحة غير منقلبة همزة وذلك لصحتها في الفعل في نحو: عوِرَ فهو عاور، وصيد فهو صايد، لأن اسم الفاعل جارٍ على فعله في الصحة والاعتلال، فأنت إنما أعللت قائماً وبائعاً لاعتلاله في قام وباع، ولذلك صحَّ، مقاوم ومبايع ونحوهما. »[3].

(١) الكتاب ٤/٣٧٧-٣٧٨ و٣/٤٦٦ وشرح المفصل ١٠/٧٧ وشرح المراح في التصريف ص٢٢٣، ٢٢٤.

(٢) شرح المفصل ١٠/١٠.

(٣) شرح المفصل ١٠/٧٨.

وأما بناء صيغة فاعل من الناقص فإنها تتأثر في الأصل بالحركات المزدوجة، كما يحدث مع أي اسم معتل الآخر بالياء، وإن كان الأصل النظري شبيهاً بأصل الصحيح، وهو ما ذهب إليه سيبويه حين ربط بين المعتل والصحيح بنائياً فقال: «قالوا رميته رمياً وهو رام، كما قالوا: ضربته ضرباً وهو ضارب، ومثل ذلك: مراه يَمْريه مَرْياً، وطلاه يطليه طلياً، وهو مارٍ وطالٍ، وغزاه يغزوه غزواً وهو غازٍ . .[1]، وقال:» وقالوا عتا يعتو عُتُواً كما قالوا خرج يخرج خروجاً وثبت ثبوتاً، ومثله: دنا يدنو دنُوّاً، وثوى يثوي ثويّاً، ومضى يمضي مضيّاً وهو عات ودان وثاو وماض[2]».

والذي يحدث في مثل هذه الأنماط أنه في حالتي الرفع والجر يتشكل فيها مقطع يمثل حركة مزدوجة صاعدة (yu) و (yi) فيما جاء منه من اليائي ، (wu) و (wi) في الواوي، ويختلف تعامل اللغة مع هذه الأنماط بالنظر إلى اليائي والواوي:

أ- **اليائي:**

مثل هذا رامٍ والأصل رامي ومررت برامٍ والأصل راميٍ، حيث تتشكل الحركتان المزدوجتان (yu) و (yi) فتقوم اللغة بالتخلص منهما عن طريق حذفهما، وتعوض في حالة التعريف عن طريق مد الكسرة السابقة لهما، وأما في حالة التنكير فتضاف النون الساكنة، وهي التنوين:

rāmin	<	rāmi	<	rāmiyu
rāmin	<	rāmi	<	rāmiyi

وأما في حالة النصب فلا يطرأ عليها أي تغيير. قال العيني: "لا تحذف الياء في النصب لخفة الفتحة على الياء[3].

(١) الكتاب٤/٤٦.

(٢) الكتاب٤/٤٧.

(٣) شرح المراح في التصريف ص٢٣٧.

٢- **الواوي:**

عند صياغة (فاعل) من الفعل) (دعو) ، فإن بناءه المفترض هو داعو dā<iwu وقد تشكل في هذا البناء الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) في آخره، وتتخلص اللغة منها عن طريق حذف الضمة (u) فتتشكل حركة مزدوجة هابطة (iw) وهي مدعاة للتغيير أيضاً، فتحذف شبه الحركة (w) ثم يعوض عنها بإطالة الكسرة في حالة التعريف، وأما في حالة التنكير فتظل على حالها بعد إضافة التنوين، ويمكن أن نقول إنه قد حذف من dā>iwu الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) كاملة.

ومن الأحوال الشاذة التي جاءت في الشعر إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور في التعامل مع الحركات المزدوجة، كقول الشاعر: (طويل)

ولـو أن واشٍ باليـمـامــة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا(1)

حيث قال (واشٍ) وهو منصوب، والقياس أن يقول: واشياً وهو من الضرائر الشعرية.

ب- **اسم الفاعل من الأفعال المعتلة المزيدة:**

وسنعرض أهم الأوزان التي تبنى عليها الأفعال المزيدة:

١- **أفعل**

أ- من المثال:

يصاغ من المثال في الأصل على وزن (مُفْعِل) كالصحيح، وعند بنائه تتشكل فيه حركة مزدوجة هابطة واوية أو يائية، فإذا كان الفعل مثالاً واوي الفاء، فالحركة المزدوجة هي (uw) مثل: مُوْصل muwṣil، وأما إذا كان الفعل مثالاً يائي الفاء فالحركة المزدوجة هي (uy)، مثل: مُيْسر muysir وفي الحالتين تتخلص اللغة من هذه الأوضاع غير المقبولة عن طريق حذف شبه

---

(١) نزهة الطرف في علم الصرف ص٣٨.

الحركة (w) و (y) فتصبح الكلمتان (muṣil) و (musir) وبسبب هذا الحذف تقوم اللغة بالتعويض عن طريق مطل الحركة – الضمة (u) فتصبح الكلمتان:

(mūṣil) و (mūsir):

mūṣil	<	muṣil	<	muwṣil
mūsir	<	musir	<	muysir

ب- من الأجوف:

وعند صياغته من الأجوف فإنه سيكون على هيئة مُقْوِل mukwil ومُبْيِع mubyi<، وهذه الصورة هي الصورة النظرية المفترضة للبنية العميقة لهذين النمطين، ونلحظ فيهما تشكل الحركتين المزدوجتين الصاعدتين (wi) و (yi) على التوالي، وقد تخلصت اللغة منهما عن طريق إسقاط شبه الحركة (w) من المقطع الأول- الواوي- و (y) من المقطع الثاني – اليائي، فصارتا mukil و mubi<، وفي الخطوة الثانية عوضت اللغة هذا عن طريق إطالة الكسرة فصارتا mukīlو mubī< حيث توحد الشكل الصوتي للكلمتين، وإن كان أصلهما مختلفاً، فالأول واوي والثاني يائي، ويمكن تمثيل ذلك بالآتي:

mukīl	<	mukil	<	mukwil
mubī<	<	mubi<	<	mubyi<
بعد التعويض عن طريق إطالة الكسرة		بعد حذف شبه الحركة		الأصل

جـ- من الناقص:

يصاغ اسم الفاعل من الناقص المزيد على زنة (أفعل) على هيئة (ممضٍ) والأصل (مُمْضيٌ) mumḍiyu من اليائي، وأما من الواوي فإن هذا يتبع حركة الفعل، وقد أشرنا في حديثنا عن الأفعال الناقصة كيف انتقلت الأفعال الواوية إلى الصفة اليائية بسبب تشكل الحركات المزدوجة، ومثاله هنا مثلاً من الفعل (أنحى) هو (منحوٌ) munḥiwu، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الشكل هو شكل

نظري مطلق لا يمكن أن يكون موجوداً إلا من الناحية النظرية البحتة، حيث حدث التحرك اللغوي في أغلب اعتقادنا في الأفعال، لأنها أقل تعقيداً. ولذلك نقول إن اللغة قد تخلصت من الحركة المزدوجة الصاعدة في النمطين : (yu) و (wu) ثم عوضت عنهما عن طريق إطالة الكسرة في حالة التعريف أو النصب، أو عن طريق إغلاق المقطع بالتنوين في حالة التنكير في الرفع والجر:

mumḍiyu	<	mumḍi	<	mumḍī
munḥiwu	<	munḥi	<	munḥī
الأصل النظري		بعد حذف الحركة المزدوجة		التعويض

وفي حالة التعريف فإن الحركة الطويلة لا تشكل ثقلاً صوتياً فنقول: ثوب الممضي والمنحي ṯawbul /mumḍī/munḥī وكذلك في حالة النصب، حيث تعود الياء إلى الظهور:

ممضياً mumḍiyan

منحياً munḥiyan

ولا ثقل فيهما لأن الحركة المزدوجة الصاعدة هنا تتكون من الياء والفتحة القصيرة. ولكن الثقل يبدو إذا تشكلت هذه الحركة المزدوجة من الياء والكسرة (yi) في حالة الجر أو من الياء والضمة (yu) في حالة الرفع.

٢- فَعَّل:

وينتج هذا الوزن بتكرير عين الفعل، فيصبح دالاً على الشدة والتكرار في الحدث[١].

أ- ويأتي اسم الفاعل من المثال المزيد على وزن (فَعَّل) على النحو الآتي: المثال: نحو: وصّل ويسّر:

---

(١) المفصل ص٢٨١، والمدخل إلى علم اللغة ص ٢٨١.

ومثاله: مُوَصِّل muwaṣṣil
مُيَسِّر muyassir

حيث لم يغير الوزن من الكيفية التي يأتي عليها في غير المزيد إلا من حيث القبول للحركات المزدوجة وعدم إجراء أي تغيير عليها.

ب- الأجوف:

ومثاله: قوّل > مقوّل

mukawwil < ḳawwala

بيّع > مبيّع

mubayyi< < bayya<a

ولا يطرأ في هذه الأنماط أي تغيير، على الرغم من تشكل الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة فيها، وهي:

- aw, wi في الواوي.
- ay, yi في اليائي.

ويعود السبب في هذا القبول إلى وجود التشديد الذي يشكل وجوده فاصلاً يحول دون استثقال هذه الحركات المزدوجة في هذه البنية الصوتية[1].

جـ- الناقص:

لعل الناقص هو الوزن الوحيد الذي يحدث فيه تحرك نحو التغيير بسبب تشكل الحركات المزدوجة، وذلك نحو:

قضّي > مقضّيُ

muḳaḍḍiyu < ḳaḍḍaya

---

(١) دراسات في علم أصوات العربية، ص٤١.

حيث تشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) وقد تخلصت اللغة من هذه الحركة بمجملها عن طريق حذفها فصارت الكلمة muḳaḍḍi ثم عوضت عن المحذوف عن طريق إطالة الكسرة، muḳaḍḍī ويقال فيه ما قيل في الوزن السابق من حيث التعريف والتنكير والرفع والجر والنصب.

٣- استفعل:

ويسمى هذا الوزن وزن الافتعال من السببية، وكان من المفروض في العربية أن يكون بناء الماضي منه هو تَسَفْعَلَ ، ومضارعه يَتَسَفْعَلُ، غير أنه حدث قلب مكاني في المضارع بسبب قانون الأصوات الصفيرية، فصار (يَسْتَفْعِلُ) واشتق منه ماض جديد بعد حذف حرف المضارعة واجتلاب ألف الوصل، فصار الماضي استفعل[1].

وعند صياغة اسم الفاعل من المثال من هذا الوزن فإنه سيكون على هيئة استوصل istawṣala(>) من المثال الواوي واستيسر istaysara(>) من المثال اليائي. ولا يحدث تغيير ما في هذين النمطين وما يشابههما، ولكن يحدث شيء من الحركة عند صياغة اسم الفاعل من الأجوف وذلك نحو:

مستقيل	> مُستقِل	> مستقول	> استقول
mustaḳīl	< mustaḳil	< mustaḳwil	< (>)istaḳwala
التعويض عن طريق إطالة الكسرة	بعد حذف شبه الحركة (W)	اسم الفاعل في أصله النظري	الفعل
مستبيع	> مستبع	> مستبيع	> استبيع
mustabī<	< mustabi<	< mustabyi<	< (>)istabya<a
التعويض عن طريق إطالة الكسرة.	بعد حذف شبه الحركة (y)	اسم الفاعل في أصله النظري	الفعل

---

(١) فقه اللغات السامية ص١١٠، والمدخل إلى علم اللغة ص٢٣٧-٢٣٨.

حيث تشكلت عند صياغته الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) في الواوي و (yi) في اليائي، وتخلصت اللغة منهما عن طريق حذف شبه الحركة منهما، ثم عوضت هذا الحذف عن طريق مد الكسرة.

وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن التحول في الأجوف من هذا الوزن ليس مطرداً في جميع أمثلة هذا الوزن. فقد ظلت كلمات على حالها مما ذكرنا أنه مرحلة الصحة، وبالتالي فيظل اسم الفاعل منها على هذه المرحلة وذلك نحو:

استنوق الجمل (>)istanwaḳa ، mustanwiḳ

استتيست العنز(>)istatyasat mustatyis،

استحوذ على الأمر (>)istaḫwaḏa mustaḫwiḏ،

وأما إذا عاملنا هذه الأنماط معاملة قياسية، فإنه سيحدث فيها ما حدث في الأنماط التي تحدثنا عنها سابقاً. وأما عند صياغة اسم الفاعل منه من الناقص فينطبق عليه ما انطبق على الأوازن السابقة، مما يغني عن الإعادة.

٤- تَفعَّل:

ويُبنى هذا الوزن بزيادة المقطع (ta) على وزن (فَعّل) وهذا الوزن لا يظهر في صورته الأصلية إلا في العربية والحبشية من مجموع اللغات السامية[1].

ولما كانت هذه الزيادة (ta) لم تحدث تأثيراً في وزن (فَعّل) فإن التغيير الذي يحدث في هذا الوزن لا يختلف عن وزن (فَعّل) ولهذا فإن التحرك اللغوي يتم في الناقص منه كما تم في الناقص من وزن (فَعّل)، وأما في المثال والأجوف، فلا يتم فيه أي تغيير، مثله مثل وزن (فَعّل) أيضاً.

---

(١) فقه اللغات السامية ص١١٠ والمدخل إلى علم اللغة ص٢٣٦.

٥- **فاعل:**

ويبنى هذا الوزن بمد حركة فاء الفعل[1]. ولا يحدث بناء اسم الفاعل من المثال منه أي مدعاة للتغيير وذلك نحو:

مياسر muyāsir ، يائي

مواصل muwāṣil ، واوي

فعلى الرغم من تشكل الحركتين المزدوجتين (yā) و (wā) فيهما إلا أنّ هذا لم يؤد إلى أي تغيير. وكذا في الأجوف وذلك نحو:

مقاول: mukạ̄wil ، واوي

مبايع: mubāyi< ، يائي.

حيث تشكلت الحركتان (wi) و (yi) ولم يحدث أي تغيير، وربما أعدنا السبب في هذا إلى أن الاستغناء عن الحركات المزدوجة قد يحدث لبساً في الدلالة فيهما، إذ سيصبحان على هيئة اسم المفعول من الثلاثي، أي:

mukạ̄l = مقال

mubā< = مباع.

ولهذا حافظت اللغة عليهما

وأما من الناقص فيحدث فيهما ما حدث في الأنماط السابقة في الأوزان الأخرى، وذلك نحو:

مقاضي	>	مقاضٍ	>	المقاضي
mukạ̄ḍiyu	<	mukạ̄ḍi	<	"(>)al" mukạ̄ḍī
الأصل		بعد حذف الحركة المزدوجة (yu). الصاعدة		التعويض عن طريق إطالة الكسرة

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ص٢٣٢.

وهذا الوضع كما أشرنا سابقاً في حالة التعريف، وأما في حالة التنكير فيتم الأمر عن طريق إغلاق المقطع بالتنوين الذي يسمى تنوين العوض.

٦- تفاعل:

ويبنى هذا الوزن بإضافة السابقة (ta) على وزن (فاعل) السابق، ولا يوجد هذا الوزن إلا في العربية والحبشية[1].

وكما قلنا في الحديث عن وزن (تفعل) من انعدام تأثير السابقة (ta)في هذا الوزن، فإننا نقول هنا كذلك، ولذا فإن ما قيل في وزن (فاعل) لا يختلف عما في هذا الوزن، مما أغنى عن الإعادة.

وهناك أوزان أخرى لا نجد فيها شيئاً زيادة عما وجدناه في هذه الأوزان، وتأثير الحركات المزدوجة فيها قليل أو أن هذا القليل لا يكاد يختلف عن هذه الأوزان.

٢- اسم المفعول

إن ما قلناه عن أثر الحركات المزدوجة في اسم الفاعل يمكن أن ينطبق على الوضع نفسه عند تشكيل صيغة اسم المفعول، ولكن اللغة العربية قد اتخذت منحى تكاد تنفرد به عن جميع اللغات السامية التي درسها العلماء حتى الآن، ويتمثل هذا المنحى باتخاذ اللغة صيغة (مفعول) للدلالة على هذا المعنى من الأفعال الثلاثية وهذه المشكلة تتمثل في وجود الميم في صيغة (مفعول) maf<ūl، إذ إننا بحاجة إلى تعليل وجود هذه الميم في هذه الصيغة التي استعملت في اللغة العربية ولا سيما إذا علمنا أن بعض اللغات السامية الأخرى إما أنها لم تستعمل هذه السابقة، وإما أنها لم تستعمل صيغة اسم مفعول مطلقاً.

---

(١) فقه اللغات السامية ص١١٠، والمدخل إلى علم اللغة ص٢٣٧.

مما دفعنا إلى التأكيد على أن صيغة (مفعول) هذه، صيغة جديدة حادثة[1].

ومما يدل على هذا الاضطراب أن اللغة العربية قد اتخذت عدة صيغ للتعبير عن هذه الدلالة، ومنها:

١- صيغة (فاعل):

وهي صيغة نادرة الاستعمال، حمل بعض المفسرين عليها قوله تعالى: "خلق من ماء دافق"[2]، حيث رأى بعضهم أن (دافق) هنا بمعنى (مدفوق)، ومما قوّى تفسيرهم هنا قراءة زيد بن علي .(مدفوق)[3]. وقد ذهب الفراء إلى هذا، حيث عدّهُ بمعنى اسم المفعول، وهي لهجة الحجازيين إذا كان في مذهب نعت، مثل: هذا سرٌ كاتم، وهمٌّ ناصب، وعيشة راضية[4].

ولعل من أشهر شواهد هذا الباب قول الحطيئة يهجو الزبرقان: (بسيط):

دع المكارم لاترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي[5].

ولعل اختلاط دلالة هذا الوزن بدلالة اسم الفاعل، هو الذي دفع العربية إلى نبذه في هذا الباب، إلا في هذه الشواهد القليلة[6].

٢- صيغة (فَعُول):

ومن أمثلتها في اللغة العربية للدلالة على معنى اسم المفعول: الغَرور بمعنى (المغرور)، وهو المخدوع[7]. والرَّكوب بمعنى المركوب، والحلوب والرسول والحصور وهو الذي لا يأتي النساء، والنزور، وهو المقل[8].

---

(١) أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ص٩٠.

(٢) الطارق،(٦).

(٣) البحر المحيط ٨/٤٥٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/٢٥٥.

(٥) ديوان الحطيئة ص١٠٨. وانظر المقتضب للمبرد ٣/١٦٣.

(٦) أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ص٩٠.

(٧) البحر المحيط ٣/١٣٤.

(٨) البحر المحيط، ٧/٣٤٧ وانظر لسان العرب (حصر) ٤/١٩٤ و(نزر) ٥/٢٠٤.

٣- **فَعَل:**

وذلك نحو: (ولد بمعنى (مولود)، و (سلَب) بمعنى (مسلوب) ، و (حلب) بمعنى (محلوب)[١].

٤- **فُعُل:**

وهو وزن نظري في هذا الباب، إذ جاء منه قراءة شيبان النحوي التميمي في قوله تعالى: ثم إن لهم عليها لَشَوْباً من حميم"[٢]، حيث قرأ: لَشُوباً بضم الشين[٣].

وما حدث فيها أن الأصل شُوباً šuwban حيث تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (uw) فحذف شبه الحركة (w) ثم عوض عن طريق إطالة الضمة.

šūban < šuban < šuwban

ومنها النقص بمعنى (المنقوص)[٤].

٥- **فِعْل:**

ومن أمثلته النِّسْي بمعنى (المَنْسيّ)[٥]، والذِّبح والسِّقط والقِسم والمِسخ والنِّقض[٦].

٦- **فعيل:**

الأغلب أن هذه الصيغة هي الصيغة الأصلية في اللغة العربية في باب التعبير عن دلالة اسم المفعول، وأن الميم في مفعول طارئة على هذه الصيغة ونستدلُ بالأدلة الآتية لدعم هذا الرأي:

---

(١) البحر المحيط ٧/٣٧٦ ولسان العرب (سلب) ١/٤٧١ و (حلب) ١/٣٢٩.

(٢) الصافات/٦٧.

(٣) البحر المحيط، ٧/٣٦٣.

(٤) المرجع السابق ٧/٣٦٣.

(٥) لسان العرب (نسا) ١٥/٣٢٣.

(٦) أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ص٩١.

١- تخلو اللغات السامية في مجملها من وجود سابقة الميم في صيغها التي تعاملت فيها مع اسم المفعول.

٢- تخلو اللهجات العربية البائدة كالعربية الجنوبية من سابقة الميم، حيث جاء فيها >ẖḏ بمعنى أخيذ أو أسير حرب. و dḳḳ بمعنى دقيق أو طحين، و ḏbḥ بمعنى ذبيح[١].

٣- ويدعم هذا أمثلة كثيرة جداً استعملتها العربية للتعبير عن اسم المفعول،وذلك نحو:

بعيث بمعنى مبعوث، وحليب بمعنى محلوب، وأخيذ بمعنى مأخوذ، وضرير بمعنى مضرور، ودفين بمعنى مدفون، وذبيح بمعنى مذبوح، وجريح بمعنى مجروح، وكحيل بمعنى مكحول ، وغيرها كثير[٢].

وقد حدث تحول للعربية عن هذه الصيغة، وذلك لضعف صيغة فعيل في الأفعال الجوفاء والأفعال الناقصة خاصة، وذلك لأننا عند صياغة وزن فعيل من باع مثلاً، فقد نضطر إلى الجمع بين الياء وحركة الكسر الطويلة <bayī وهذا مما يستثقل في النطق بسبب تكون الحركة المزدوجة الصاعدة وهي حركة يائية نواتها كسرة طويلة.

كما أننا في الواوي من الأفعال سنقول. قويل ḳawīl على وزن (فعيل) أو قوول ḳawūl على وزن فعول، وهذا صعب جداً لتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wū) و (wī).

وأما في الأفعال المعتلة اللام، فالمعضلة فيها أشد، حيث إننا عند صياغة وزن (فعيل) من (قضى) سيكون ḳaḍīy، وهذا ما يسمى بالجمع بين صوت الياء

---

(١) Beeston, (etal) Sabaic dictionary, PP.3,27, 36, 38.

(٢) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١٣٨/١ و ٨٤/٤ ولسان العرب (حلب) ٣٢٩/١ و (أخذ) ٤٧٣/٣ و (ضرر) ٤٨٣/٤ و (دفن) ١٥٥/١٣ و (جرح) ٤٢٢/٢.

المتحركة وحركة طويلة من جنسه وهو من الصعوبة بمكان، ولعل المشكلة أكثر صعوبة في الأفعال الواوية، حيث نقول فيها: da<īw، وهو وزن نظري نطقه صعب جداً، ولهذا فإننا لن نجد أمثلة من وزن (فعيل) بمعنى (مفعول) من المعتل، ولا سيما من الأجوف والناقص.

ويرجع علم اللغة التاريخي أن الميم قد جاءت في اللهجات العربية الشمالية حيث ذكر Moscati أن النبطية قد طورت مثل: kabīr و kabūr إلى صيغة makbūr[1].

وأشار Moscati أيضاً إلى أن هذه الميم انتقلت إلى الثلاثي نتيجة استعمال قانون القياس، حيث قاست الثلاثي (الذي يصعب صياغة وزن فعيل منه) على الأفعال المزيدة[2]. ثم عممت اللغة أثر هذا القانون على جميع أمثلتها.

وتفيدنا كتب التراث العربي بأن هذا التحول قد خلف لنا بعض الأمثلة على مرحلة الصحة مما يُعدُّ شاذاً، وظل محتوياً على بعض الحركات المزدوجة، ومن هذه الأمثلة قول الشاعر: (كامل):

- وكأنها تفاحة مطيوبة[3] . . .

ومنها أيضاً قول علقمة بن عبدة: (بسيط)

حتى تذكّر بيضاتٍ وهَيَّجَهُ يوم رذاذٍ عليه الدُّجن مغيوم[4]

ومنه أيضاً قول العباس بن مرداس رضي الله عنه: (كامل)

قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال انك سيّد معيون[5]

---

(١) Moscati, S., An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, P. 146.

(٢) Ibid, P. 146.

(٣) المقتضب لابن جني ص٨١.

(٤) المقتضب لابن جني ص٨٢، وانظر المفضليات ص٣٩٩.

(٥) ديوان العباس بن مرداس ص١٥٦ والمقتضب لابن جني ص٨٢.

وأكثر هذه الشواهد شذوذاً هو قول الراجز:

والمسك في عنبره مدووف[1].

وسبب الشذوذ هنا أن تمام العين في لهجة تميم إنما يخص المعتل اليائي[2].

وأما عن تحول صيغة مبيوع إلى مبيع فقد تم على مرحلتين: الخطوة الأولى حدثت فيها عملية مماثلة مدبرة متصلة بين شبه الحركة (الياء) والضمة الطويلة التي تليها، حيث تحولت إلى كسرة طويلة، وفي الخطوة الثانية تخلصت اللغة من شبه الحركة (الياء) فأصبحت مبيع.

mabī< < mabyī< < mabyū<

٣- بعض المشتقات الأخرى

لا يزيد تأثير الحركات المزدوجة في بنية المشتقات الأخرى عن أثره في اسم الفاعل واسم المفعول، ولهذا فإننا سنأخذ أمثلة سريعة لتحليلها وبيان هذا الأثر فيها:

موعد maw<id

وهو اسم مكان[3]، تشكلت فيه الحركة المزدوجة الهابطة (aw) ولكنها لم تحدث استثقالاً فيه، ولهذا فإنه لا يحدث فيها تغيير (في باب المثال).

وأما من الأجوف فإن الموضع يصاغ على زنة (مَفْعَل)، وذلك نحو: مقال والأصل (مَقْوَل)[4] makwal حيث تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wa)، وقد تخلصت اللغة منها عن طريق إسقاط شبه الحركة (w) ثم عوضت اللغة ذلك عن

(١) المقتضب لابن جني ص٨٢.

(٢) أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ص١٠٣.

(٣) انظر في هذا شرح المراح في التصريف ص٢٠٢.

(٤) المرجع السابق ص٣٢٧.

طريق إطالة الفتحة:

maḳāl < maḳal < maḳwal

بعد التعويض	بعد حذف شبه الحركة (w)	الأصل
maḳāl	maḳal	maḳwal

ومن المشتقات أيضاً اسم الهيئة وذلك نحو: ولدة ووعدة[1]، ولا يحدث تشكل الحركة المزوجة (wi) في أولها تغيير يذكر، بسبب موقعها، حيث جاءت في بداية الكلمة، مما يقويها. أو لأنها جاءت للتمييز بين اسم الهيئة والمصدر.

وأما اسم الآلة من الثلاثي فيصاغ على زنة (مِفْعَل)، ومثاله من المعتل (مِيعَد) من الوعد (وعد) والأصل (مِوعد)[2] miw<ad وبسبب تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iw) تقوم اللغة بحذف شبه الحركة (w) ثم تعوض عن طريق مد الكسرة:

mī<ad < mi<ad < miw<ad

والأمر في المشتقات الأخرى لا يعدو مثل هذه الآثار التي أشرنا إليها.

---

(١) شرح المفصل ٥٩/١٠.

(٢) شرح المراح في التصريف ص٢٠٢.

الفصل الثالث

التثنية والجموع

١- التـــثـــنيـــة

٢- الجموع السالمة

أ. جمع المذكر السالـــم

ب. جمع المــؤنث السالم

٣- جـــمـــوع الـــتكســـير

١- **التثنية** :

لايختلف الأمر في تثنية الأسماء عنه في الأنماط السابقة جميعها إلا في قضية واحدة، وهي أن الحركات المزدوجة التي تتشكل في المثنى تمثل دوراً دلالياً قد يجيز قبول هذه الحركات في أغلب الحالات، ولهذا فإن الحركة المزدوجة التي تبدأ بها الأنماط المثناة في الأسماء التي تبدأ بشبه حركة لا يطرأ عليها أي تحول، حيث يلعب موقع الحركة المزدوجة دوراً مهماً في قبولها جزءاً من بنية الكلمة المثناة، ولايختلف هذا عن حاله في المفرد، فنقول:

واجد > واجدان

w ā ǧ id ā n < w ā ǧ id

ياسر > ياسران

yāsirān<yāsir

ونستثني من هذه القاعدة تلك الأسماء التي وردت في بعض اللهجات مما تحدثنا عنه سابقاً، وكانت قد انقلبت في المفرد بفعل ميل اللغة إلى التخلص من الحركات المزدوجة، وهي أمثلة قليلة ليس لها أن تشكل قاعدة، بل إنها تشكل خروجاً على السمت الذي اتخذته الفصحى، وذلك نحو:

وعاء > إعاء > إعاءان - والقياس (وعاءان)

>i<ā>ān < >i<ā> < wi<ā>

وشاح > إشاح > إشاحان - والقياس (وشاحان)

>i š ā ḥ ā n < >i š ā ḥ < wi š ā ḥ

وسادة > إسادة > إسادتان - والقياس (وسادتان)

>isādatān<>isādah <wisādah

وكذلك في سائر الأمثلة الأخرى، على أن العبرة في هذه الأمثلة وغيرها، إنما هي في المفرد، ولاتشكل التثنية دوراً في التغيير مستقلاً عن المفرد.

ويمكن أن تنسحب هذه القاعدة على الأسماء المعتلة العين، حيث تدخلت الحركات المزدوجة في المفرد لتغيّر بناءه تغييراً ملموساً، كما مر في أسماء الفاعلين، وذلك نحو:

قاول > قائل

ḳā>il < ḳāwil

بايع > بائع

bā>i< < bāyi<

وقد ذكرنا سابقاً كيف تخلصت اللغة من شبه الحركة في هذين النمطين وما يشابههما ثم اغلقت المقطع المرفوض (il) في المثالين عن طريق اجتلاب همزة لتشكل حد ابتداء لهذين المقطعين.

ولا يعدو أمر التثنية هنا أن يكون متمثلا بإضافة لاحقة التثنية (ān) فنقول:

قاول > قائل > قائلان

ḳā>ilān < ḳā>il < ḳāwil

بايع > بائع > بائعان

bā>i<ān < bā>i< < bāyi<

وأما فيما اعتل آخره، فاننا نقول إنه إذا كان للحركة المزدوجة دور في تغيير المفرد، حيث تتخلص اللغة من الحركات المزدوجة المستثقلة، فإن هذه الحركات تعود في حالة التثنية، مشكلة مع لاحقة التثنية (ān) جزءاً مهما من دلالة الكلمة على المثنى، فقد رأينا كيف ان عَصَوُ <aṣawu قد تطورت إلى <aṣaw ثم إلى <aṣō ومن ثم إلى <aṣā وهذا أثر ظاهر في بنية الكلمة، فإذا أردنا تثنية الكلمة في صورتها النهائية <aṣā، فإن القاعدة تقول إننا سنضيف اللاحقة ān، لتصبح الكلمة <aṣāān ، حيث التقت حركتان طويلتان في كلمة

واحدة، وتمثل الأولى حد إغلاق للمقطع (ṣā) وأما الثانية فقد بدأ بها المقطع التالي، وهذا لا يجوز، ولهذا فإن اللغة تجنح إلى إجراء مجموعة من الإجراءات الكيفية والكمية، تتمثل أولاً في إعادة شبه الحركة المحذوفة (w)ثم تقصر الحركة الأولى، أي أنها تعيد الكلمة إلى وضعها الأصلي من حيث طول الحركة، فتصبح الكلمة بالتالي <aṣawān .

ويقال الكلام نفسه عند تحليل الأنماط المعتلة بالياء، مثل (رحى) التي كان الأصل فيها raḥayu ثم استغنت اللغة عن الحركة المزدوجة (yu)وعوضت عن طريق إطالة الفتحة، فصارت الكلمة raḥā، وعند التثنية فإنها ستكون على هيئة raḥāān ، وهو الوضع الذي كان مدعاة إلى إعادة شبه الحركة في المثال السابق، حيث تعود (y) إلى الكلمة وتقصُر الحركة الأولى، فتصبح الكلمة raḥayān.

وقد نص العلماء القدماء على مثل هذا على طريقتهم في استعمال مصطلح القلب، فقد قال ابن عصفور: "وإن كان قبلها متحرك، فإن كانت الحركة فتحة قلبتها ألفاً، نحو: (غزا) ما لم يمنع من ذلك ضمير الإثنين أو علامتهما نحو: (غزوا) و(عصوان) أو تاء التأنيث .."[1] وقال في موضع سابق يتحدث عما هو معتل اللام بالياء: "وان كانت الحركة فتحة قلبت ألفاً، نحو: (رحى) ما لم يمنع من ذلك علامة التثنية، نحو (رحيان) أو علامة الجمع، فإنك تحذفها".[2]

وقال ابن مكي الصقلي في هذا المعنى:"واعلم أن كل اسم على ثلاثة احرف آخره ألف، فإن ألفه لا تخلو أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، فإن كانت منقلبة عن واو فاكتبه بالألف، وإن كانت منقلبة عن ياء فاكتبه بالياء، ويعرف ذلك بالفعل إذا كان ماضيه على(فَعَل) بالفتح أو بالمصدر، أو التأنيث، أو التثنية أو

---

(١) المقرب ص ٥٤٥.

(٢) المرجع السابق ص ٥٥٢.

الجمع الذي بالالف والتاء كـ (قفا) و (عصا) تكتبه بالالف، لانك تقول: قفوت أقفو، وعصوت، أعصو، إذا ضربت بالعصا، وتقول في تثنيتها أيضاً: عصوان وقفوان".[1] وقال ابن منظور: " الرحا: معروفة، وتثنيتها رحوان [2] والياء أعلى، ورحوت الرحى: عملتها، ورحيت أكثر الرحا عند الفراء يكتبها بالياء وبالألف، لأنه يقال رحوت بالرحا ورحيت بها"[3].

ولا يختلف هذا عن المشتق من المزيد، وقال سيبويه: «وأما مغتزى فتكون تثنيته بالياء، كما أن فعله متحول إلى الياء، وذلك: أعشيان ومغزيان ومغتزيان».[4]

وينطبق هذا على ما كانت ألفه زائدة، وقال سيبويه:"وأما ما كانت ألفه زائدة فنحو: حبلى ومعزى، ودفلى وذفرى، لا تكون تثنيته إلا بالياء، لأنك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلا من الياء كسلقيته، وذلك قولك: حبليان ومعزيان، ودفليان، وذفريان".[5]

ويعامل الممدود من الأسماء معاملة مفرده أيضاً من حيث الحركات المزدوجة، والأمر فيه لا يتعدى إضافة لاحقة التثنية، قال سيبويه:"اعلم أن كل ممدود كان منصرفاً فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في الجر والنصب، بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك، وذلك نحو قولك: علباءان؛ فهذا الأجود الأكثر."[6]

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٣٧٤- ٣٧٥.

(٢) في لغة من اللغات.

(٣) لسان العرب (رحا) ٣١٢/١٤. وانظر: المنقوص والممدود ص٣١.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٣.

(٥) الكتاب ٣٩٠/٣.

(٦) الكتاب ٣٩١/٣.

وقال:«فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث، فانك إذا ثنيته أبدلت واواً، كما تفعل ذلك في قولك : خنفساوي»[1].

وربما أجراه بعض العرب بالواو مع بقاء الحركة المزدوجة فيه، وقد ذكرنا ذلك في حديثنا عن التراكيب الاسمية، وقال سيبويه: "واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون: علباوان وحرباوان"[2].

وقال ابن جني:"وقد أُبدلت الواو من همزة التأنيث المبدلة من الألف على ماقدمناه في باب الهمزة في ثلاثة مواضع، وهي التثنية والجمع بالتاء والنسب، فالتثنية نحو قولك في حمراءو صفراءو خنفساء: حمراوان وصفراوان وخنفساوان."[3]

ولم يخرج معظم المعاصرين عن هذا الذي ذهب إليه القدامى، قال الدكتور عبد الصبور شاهين:"فإن كانت الهمزة للتأنيث أسقطت، وحل محلها واو، فيقال في صحراء: صحراوان، وإن كانت أصلية بقيت كما هي، فيقال في (قراء): قراءان، وفي (وضاء): وضاءان."[4]

٢- الجموع :

وسنقسم الجموع وفقا لأثر الحركات المزدوجة إلى الأقسام نفسها التي تعامل معها العلماء في غير هذا الشأن وهي:

---

(١) الكتاب٣/٣٩١.

(٢) الكتاب٣/٣٩١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٥٧٥-٥٧٦. وانظر ٢/٥٨٣-٥٨٤.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٢٨.

١- **الجموع السالمة، وتشمل :**

أ. جمع المـذكر السالم

ب. جمع المؤنث السالم

٢- **جموع التكسير:**

وأوزانها كثيرة ومتنوعة

١- الجموع السالمة

أ- جمع المذكر السالم:

لا تشكل الحركة المزدوجة من معتل الفاء في حالة جمعه جمع مذكر سالماً أي مدعاة للتغيير أو الحذف بل تبقى على حالها، ويعود السبب في هذا إلى وقوعها في بداية الكلام كما أسلفنا في مواضع مختلفة، ولذلك نقول في جمع(واصل) و(ياسر) واصلون wāṣilūn وياسرون yāsirūn. ولاتلجأ اللغة إلى التخلص من الحركتين المزدوجتين (wā)و (yā).

وأما عند جمع الاسم المعتل العين، فإنّ أثر الحركات المزدوجة يكون في المفرد أولاً، كما حدث في المثنى، مع فرق واحد وهو أن اللاحقة هنا هي (ūn) في حين كان في المثنى (ān)، وذلك نحو:

بايع > بائع > بائعون

bā>i<ūn<bā>i< < bāyi<

قاول > قائل > قائلون

ḳā>ilūn < ḳā>il<ḳāwil

حيث ظهر الأثر واضحاً في حالة الإفراد، ثم جمع النمط الجديد عن طريق إضافة اللاحقة (ūn).

وأما أثر الحركات المزدوجة في جمع المذكر السالم فيبدو في حالة بنائه من المعتل اللام، وبالتالي فإن معاملته تنطلق من معاملة المفرد أيضاً، وذلك كما في الأنماط الآتية:

المفرد	الأصل في جمع المذكر السالم	حذف شبه الحركة	تخلق الواو	بالمماثلة	الصيغة النهائية في حالة الرفع
داعٍ	داعِوُونَ	داعِ+ونَ	داعِوْنَ	داعُوْنَ	داعون
dā<in	dā<iwūna	dā<iūna	dā<iwūna	dā<uwna	dā>ūna
قاضٍ	قاضيون	قاضِ+ونَ	قاضِوْنَ	قاضون	قاضونَ
ḳāḍin	ḳāḍiyūna	ḳāḍiūna	ḳāḍiwna	ḳāḍuwna	ḳāḍūna

فعند جمع (داعٍ قاضٍ) جمع مذكر سالماً، فإن الأصل هو ḳāḍiyūn, dā>iwūn حيث تتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة yū, wū ، فتتم المخالفة هنا بين عنصري الحركة المزدوجة بإسقاط شبه الحركة (y, w)، وبعد ذلك تلتقي الحركة مع الحركة فيتشكل Hiatus مرفوض، حيث يتم انزلاق آلي بين الحركتين فتتولد بينهما شبه حركة جديدة هي الواو، وبهذا الانزلاق يحتوي المقطع قبل الأخير في كل من الكلمتين على حركة مزدوجة هابطة(iw) ، حيث تتم المماثلة بين الحركة وشبه الحركة المنزلقة (الواو) ليصبح المقطع محتوياً على الحركة المزدوجة الهابطة(uw) ، وهنا نخالف بين عنصري الحركة المزدوجة بإسقاط شبه الحركة والتعويض عنها بمد الحركة السابقة لها لتصبح الصيغة النهائية (ḳāḍūna, dā<ūna) . هذا في حالة الرفع، أما في حالتي النصب و الجر فإننا نعيد نفس الخطوات السابقة باستثناء حالة المماثلة لان مدّ الحركة السابقة (الكسرة) يُنتج الكسرة الطويلة، ويمكننا توضيح ذلك كما يلي:

المفرد	الأصل في جمع المذكر السالم	حذف شبه الحركة	تخلّف الياء نتيجة التقاء الحركات	سقوط الياء	الصيغة النهائية
داعٍ	داعوين	داعِ+ين	داعين	داعِنَ	داعين
dā<in	dā<iwīna	dā<iīna	dā<iyna	dā<ina	dā<īna
قاضٍ	قاضيين	قاضِ+ينَ	قاضينَ	قاضِينَ	قاضينَ

ḳāḍīna < ḳāḍina < ḳāḍiyna < ḳāḍīīna < ḳāḍiyīna < ḳāḍin

هذا عن الاسم المأخوذ من الناقص المجرد الواوي واليائي، أما ما يؤخذ من الناقص المزيد فيمكن لنا أن نحلله كما يلي:

أ- في حالة الرفع

المفرد	الأصل في جمع المذكر السالم	سقوط شبه الحركة	تخلق الواو لالتقاء الحركتين وهي الصيغة النهائية
مصطفى >	مصطفيون >	مصطفَ ونَ >	مصطفونَ
musṭafā ‹	musṭafayūna ‹	musṭafaūna ‹	musṭafawna

ب- في حالتي النصب والجر:

المفرد	الأصل في جمع المذكر السالم	سقوط شبه الحركة	تخلق الياء لالتقاء الحركتين (الصيغة النهائية)
مصطفى >	مصطفيين >	مصطف ين >	مصطفين
musṭafā <	musṭafayīna <	musṭafaīna <	musṭafayna

حيث يؤدي إلحاق أيٍّ من لاحقتي الجمع (ūna) و (īna) إلى تشكل حركةمزدوجة صاعدة في المقطع قبل الأخير، فنسقط شبه الحركة وعندها تلتقي الحركة مع الحركة فيتشكل Hiatus مرفوض، حيث يحدث انزلاق حركي بين الفتحة والضمة الطويلة (aū) فتتخلق الواو في حالة الرفع، كما يحدث انزلاق بين الفتحة والكسرة الطويلة لتتخلق الياء في حالتي النصب والجر.

ب- جمع المؤنث السالم

تتكون حركات مزدوجة مقبولة في حالة معتل الفاء بسبب موقعها، ولهذا لا تقوم اللغة بالتخلص منها كما هو الحال في الأبواب السابقة، وذلك نحو

واصلات wāṣilāt

ياسرات yāsirāt

وذلك في جمع (واصلة) و (ياسرة)

وأما في حالة الأجوف، فلا يختلف الأمر هنا عن حاله في جمع المذكر السالم، ويظهر المخطط الآتي هذا الأمر:

قاولة	>	قائلة	>	قائلات
ḳāwilah	<	ḳā>ilah	<	ḳā>ilāt
بايعة	>	بائعة	>	بائعات
bāyi<ah	<	bā>i<ah	<	bā>i<āt

حيث كان أثر الحركة المزدوجة في المفرد، ثم تم الجمع عن طريق إضافة اللاحقة الدالة على جمع المؤنث السالم (āt) ، وأما في حالة المعتل الآخر فإن اللاحقة (āt) تحمي الحركة المزدوجة من الحذف، وذلك كما في قولنا:
خطوات ẖuṭuwāt

حيث تشكل الحركة المزدوجة (wā)، ولم تلجأ اللغة إلى التخلص منها وهذا ما يسمى بالتثقيل، حيث يمكن جمعها على خطوات ẖuṭwāt ، وفيها ما في (خُطُوات) وهي الحركة المزدوجة (wā).

وفي مثال آخر هناك تأثير واضح للحركة المزدوجة، حيث تتحول كُلْيات إلى كُلُوات وهي جمع (كُلْيَة) قال سيبويه: «ومن قال خُطُوات بالتثقيل، فإن قياس ذلك في كلية: كُلُوات، ولكنهم لم يتكلموا إلا بكُلْيات مخففة، فراراً من أن يصيروا إلى ما يستثقلون، فألزموها التخفيف»[1] ، والأمر قياسيّ لم تتكلم به العرب، وتمثيله:

كليات > كلوات

kuluwāt<kuluyāt

حيث حذفت شبه الحركة (y) وانزلقت في مكانها شبه الحركة (w) للتخلص من التقاء الحركة مع الحركة.

---

(١) الكتاب ٤/٤١١.

وكذلك الأمر في اليائي، فإن اللاحقة (āt) تقوي الحركة المزدوجة (ya) لأن شبه الحركة (y) تمثل حدّ ابتداء للمقطع (yāt) لا يمكن الاستغناء عنه ولا عن حركته لدلالتها على معنى جمع المؤنث السالم، ولهذا فلا يجري عليها أي تغيير وذلك نحو:

قاضية > قاضيات

kāḍiyāt<kāḍiyah

فلم يحدث فيها أي تغيير مطلقاً، وهو كالصحيح لا يحذف منه إلا علامة التأنيث[1] وينطبق هذا على ما كانت ألفه زائدة مثل: (حبلى) و (معزى)، قال الميداني:"تقلب الألف ياء في مواضع، أحدها أن تقع بعد الكسرة في الجمع، نحو: قرطاس، وقراطيس، ومصباح ومصابيح، الثاني: أن تقع بعد ياء التصغير، الثالث أن تقع زائدة طرفاً في آخر الاسم فتقلب ياء في التثنية كقولهم في حبلى ومعزى: حبليان ومعزيان، وكذلك في الجمع بالألف والتاء، نحو: حبليات ومعزيات[2] ».

والحال كذلك في حالة الممدود قال ابن جني :"وقد أبدلت الواو من همزة التأنيث المبدلة من الألف على ما قدمناه في باب الهمزة في ثلاثة مواضع، وهي التثنية والجمع بالتاء والنسب، ..... والجمع نحو قولك في (صحراء): صحراوات، وفي (خبراء): خبراوات، وفي (خنفساء) خنفساوات"[3]

٢- جموع التكسير:

أوزان جموع التكسير في العربية كثيرة ومتنوعة ولا يكاد يضبطها ضابط قياسي، بل إن مجملها سماعي، يقتصر فيه على مورد السماع، وسنتعرض في هذا المقام إلى تلك الأوزان التي بنيت من الأسماء المعتلة؛ لبيان أثر الحركات المزدوجة في صيغه المختلفة، مستعملين الأوزان في بنيتها العميقة أو فيما هو الأصل ثم سننطلق إلى البنية السطحية منها، ومن هذه الأوزان:

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٣٢.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٣٤.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٥٧٥-٥٧٦.

١- فُعْل fu<l

على الرغم مما قلناه من أن هذه الأوزان سماعية فقد ذكر بعض المعاصرين أن هذا الوزن هو جمع قياسي للوصف على وزن (أفعل) مثل أحمر وأبيض وأشباههما، ولأفعل إذا كان وصفاً لمذكر (فعلاء) مثل أعور وأحول[١] وعند بناء هذا الوزن الذي يكون جمعاً للكثرة[٢] من المعتل، فإنه سيتشكل فيه بعض الحركات المزدوجة التي قد تتخلص منها اللغة مغيرة في بناء الجمع، فجمع دار وساق في الأصل على هذا الوزن هو دُوْر وسُوْق أي duwr وsuwḳ حيث نلحظ تشكل الحركتين المزدوجتين الهابطتين (uw) في المثالين، وقد تخلصت اللغة منهما عن طريق حذف شبه الحركة (w) منهما، ثم عوضت عن طريق مد الضمةّ:

dūr < dur < duwr

sūḳ < suḳ < suwḳ

فأصبحت على وزن (فول) بعد حذف شبه الحركة التي تمثل عين الفعل ومد الضمة وإذا كانت هذه الصيغة جمعاً لأفْعَل مثل أبيض فإن الأمر يصبح أكثرتعقيداً ونحتاج في تحليله إلى أكثر من هذه الخطوات، حيث إن الأصل في كلمة (بُيْض) buyḍ ، فتحدث عملية مماثلة مدبرة متصلة بين الضمة وشبه الحركة فتصبح الكلمة biyḍ وفيها الحركة المزدوجة الهابطة (iy) ، فتقوم اللغة بالتخلص من هذه الحركة المستثقلة عن طريق حذف شبه الحركة (y) ثم تعوض هذا عن طريق مد الكسرة.

bīḍ	<	biḍ	<	biyḍ	<	buyḍ
الصيغة النهائية		بعد حذف شبه الحركة		بعد المماثلة		الأصل

وقد عبر ابن عصفور عن هذا بقوله :"وإن كان قبلها ضمة قُلبت واواً نحو: (موقن) إلا أن تكون قريبة من الطرف، فإنها تثبت، وتقلب الضمة التي قبلها

(١) جموع التصحيح والتكسير، ص ٤٤.

(٢) الكتاب ٣/٥٩١.

كسرة لتصحّ، فتقول في جمع (أبيض): بيض، والأصل: (بُيْض) كـ (حُمْر)[1]».

وليست مرحلة المماثلة في هذا المثال ضرورية إذا كان الجذر واوياً كما في (سود) جمع (أسود) فالأصل فيها suwd، وما يحدث فيها هو حذف شبه الحركة (w) للتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة (uw) ثم يعوض عنها عن طريق مد الضمة:

sūd < sud < suwd

٢- فِعَل fi<al :

ومن أمثلته (حيل) و (قيم)، وقد ذكر القدماء أن الأصل فيها (حِوَل) و (قِوَم) وأن الواو في المفرد قد انقلبت إلى ياء ضرورة لانكسار ما قبلها، وقلبت أيضاً في الجمع[2].

وتحليلنا لهذا سينطلق من الأصل الذي ذكره القدماء ، فالأصل ḥiwal و ḳiwam وقد تشكلت فيهما الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) وهي حركة مستثقلة بسبب وقوعها – وهي واوية– بعد كسرة المقطع الاول (ḥi) و (ḳi) ، ولهذا فقد تخلصت اللغة من هذا الوضع عن طريق إجراء عملية المماثلة، حيث تماثلت شبه الحركة (w) مع الكسرة قبلها مماثلة مقبلة متصلة فانقلبت إلى بعض خصائص الكسرة، حيث تحولت شبه الحركة (w) إلى شبه الحركة (y) فصارت الكلمتان ḥiyal و ḳiyam:

ḥiyal <ḥiwal

ḳiyam<ḳiwam

وقد رد سيبويه السبب في هذا التغيير إلى استثقال الواو بعد الكسرة كما تستثقل بعد الياء[3].

---

(١) المقرب ص ٥٥٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٧ وانظر المقرب ص ٥٤٨ وشرح المفصل ١٠/٨٨ ونزهة الطرف في علم الصرف ص ٣٥.

(٣) الكتاب ٤/٣٦١

٣- فُعُل fu<ul

ذكر أن هذا الوزن ينقاس في جمع (فَعول) نحو: صَبور وغَفور إلا إذا كان بمعنى مفعول نحو حلوب، فلا يجمع هذا الجمع كما ينقاس في جمع الاسم الرباعي الصحيح اللام وقبل لامه مدة نحو: عُمُاد وعُمُد، واتان واتُنُ وقَلُوص وقُلُص وبريد وبُرُد[1] ، ولا يحدث في هذا الوزن تغيير ما، على الرغم من تشكل الحركات المزدوجة الصاعدة فيه نحو: غيور وغير ğuyur ؛ وقد رد القدماء عدم إجراء التغييرات في هذا النمط إلى أن شبه الحركة قد قويت لوقوعها بعد حركة مغايرة، قال سيبويه:"وأما فُعُل من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل، لأن الياء وبعدها الواو، أخفّ عليهم، كما كانت الضمة أخفّ عليهم فيها، وذلك نحو: غيور وغُيُر، فإذا قلت: (فُعُل)، قلت (غُيُر)، ودجاج بُيُض[2] ».

فإذا خفف عن طرق حذف الضمة الثانية فإنه يعامل هذين النمطين معاملة (بُيُض)[3] في اللون كما ذكرنا في الوزن الأول.

٤- فَعَلة fa<alah

عند صياغة الجمع من (بائع) على هذا الوزن فإنه يكون (باعة) والأصل فيه بَيَعَة[4] baya<ah وقد تخلصت اللغة من الحركة المزدوجة (ya) عن طريق حذف شبه الحركة (y) فالتقت الفتحتان القصيرتان، فتولد منهما فتحة طويلة فصارت bā<ah:

bā<ah < baa<ah < baya<ah

أو أن نقول إن الياء حذفت لوقوعها بين حركتين متماثلتين[5]

٥- فِعَلَة fi<alah

إذا كانت الواو من مركبات المفرد، وجمع على هذا الوزن، فإن الواو تثبت

---

(١) جموع التصحيح والتكسير ص ٤٤.

(٢) الكتاب ٤/٣٥٩-٣٦٠ وانظر سر صناعة الاعراب ٢/٥٨٧.

(٣) الكتاب ٤/٣٦٠.

(٤) سر صناعة الأعراب ٢/٧٦٦.

(٥) دراسات في علم أصوات العربية ص ٣٤.

فيه كما ذكر سيبويه وذلك قولك: كوزة وعِوَدَة وزِوَجَة[1] على الرغم من تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) فيه:

كِوَزَة kiwazah

عِوَدَة <iwadah

زِوَجَة ziwağah

ولكن هذا الحكم ليس مطرداً، فربما جرى بعض التغيير بسبب الحركة المزدوجة في أمثلة أخرى، فقد قال سيبويه :"وقد قالوا ثِوَرَة وثِيَرَة، قلبوها حيث كانت بعد كسرة"[2] ، أي أن الذي حدث هنا هو عملية مماثلة، حيث تماثلت الواو مع الكسرة قبلها مماثلة مقبلة متصلة فانقلبت ياء لمناسبة الكسرة.

ṯiyarah < ṯiwarah

٦- **فُعول** fu<ūl

عند صياغة هذا الوزن من الأسماء المعتلة الآخر فإن بعض التغيرات المهمة تطرأ عليه فعند جمع (عصا) على (فعول) فإن الاصل هو عصوو، ثم تنقلب لامه ياء، فيصير عصوي، فتجتمع الواو والياء والأول ساكن، فتقلب الواو ياء وتُدغم الواو في الياء[3] وقد يكون الأمر في بداية الأمر إجراء لعملية المخالفة بين الواو والضمة الطويلة في (فُعول) ثم تحدث عملية مماثلة بين الياء الحادثة والضمة الطويلة فتنقلب الضمة الطويلة إلى ياء، ثم تدغم في الياء.

وربما حدثت عملية مماثلة بين ضمة العين والكسرة بعد الصاد فقد ذكر أنه يقال: عِصي بكسر العين[4]. ومثل هذا في جمع (قوس) على (فعول) اذ يقال فيه قووس ḳuwūs حيث تشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (wū) فإما ان يبقى الوضع على هذا الأصل أو أن تتخلص اللغة من شبه الحركة (w) فتجتلب

(١) الكتاب ٣٦١/٤.

(٢) الكتاب ٣٦١/٤.

(٣) شرح المفصل ٢١/١٠.

(٤) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٣٤-٣٥.

الهمزة لتكون حد ابتداء للمقطع (ūs) فتصبح الكلمة kuᵓūs بالهمزة[1]

وقد يعامل معاملة الناقص في مثل عصيّ فيقال قسي على القلب[2] وفي بعض الأمثلة التي لا يبدو التعقيد فيها تعامل الأسماء المعتلة العين فيها معاملة تخلو من تأثير حذف الحركات المزدوجة وذلك نحو:

شيوخ šuyūẖ

خيوط ẖuyūṭ

عيون ᶜuyūn

بيوت buyūt

والسبب في هذا أن هذه الكلمات يائية في أصلها[3]

٧- فِعال fiᶜāl

ليس في صياغة هذا الوزن من الأسماء المعتلة بالياء أي أثر لتحرك اللغة نحو التخلص من الحركة المزدوجة، فنقول في جميع قينة: قيان ḳiyān، فيظل هذا النمط على حاله على الرغم من وجود الحركة المزدوجة الصاعدة (yā)، وربما قوت وجودها الكسرة التي قبلها، وأما إذا كان الاسم معتلاً بالواو، فإن الأمر يصبح مستثقلاً، ولهذا تلجأ اللغة إلى عملية المماثلة بين شبه الحركة (w) والكسرة، فتحول الواو إلى ياء (y) للتخلص من هذا الثقل. قال سيبويه:" وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فعال) وذلك قولك سياط وثياب"[4] وقال: «ومثل ذلك سوط وسياط، وثوب وثياب، وروضة ورياض، لما كانت الواو ميتة ساكنة شبهوها بواو (يقول) لأنها ساكنة مثلها ولأنها حرف الاعتلال"[5]

وقال ابن جني " وأما حياض ورياض وثياب ونحو ذلك، فإنما قلبت واوه ياء لسكونها في الواحد؛ ومجيئها في الجمع بعد كسرة، وقبل ألف ولام الفعل

---

(١) الكتاب ٣/٥٩١ و ٤/٣٦٢ وشرح المراح في التصريف ص ٢٢٥.

(٢) شرح المراح في التصريف ص ٢٢٥.

(٣) الكتاب٣/٥٨٩.

(٤) الكتاب٣/٥٨٧.

(٥) الكتاب٤/٣٦٠.

فيها صحيح[1] ، وما حدث في هذه الأمثلة يظهر في هذا المخطط الصوتي.

ثواب > ثياب

ṯiyāb < ṯiwāb

حيث تماثلت شبه الحركة مع الكسرة قبلها فانقلبت إلى شبه حركة فيها شيء من خصائص الكسرة وهي (y) . والمماثلة بين الحركات وأشباه الحركات أمر لا غرابة فيه

٨- أفعال >af<al

وحدث مثل هذا في جمع يوم وهو أيام، والأصل فيها أيوام >aywām ..والفرق بينهما هو أن الصوتين اللذين تماثلا هنا هما شبه الحركة (w) مع شبه الحركة (y) مماثلة مقبلة متصلة فانقلبت (w) إلى (y):

[2] >ayyām < >aywām

والسبب في هذا أن الاسم في أصله يبدأ بالياء (يوم) وعينه واو وأما إذا كانت فاؤه صوتاً صحيحاً فلا يطرأ عليه أي تغيير مثل:

أبواب >abwāb

أنياب >anyāb

أسواط >aswāṭ

أثواب >aṯwāb

أقواس >akwās

وهو وزن مستخف عند العرب في هذه الأمثلة[3]

٩- فُعَّل fu<<al

ويصاغ من الواوي على وزن (فُعَّل) دون إجراء أي تعديل في القياس وذلك

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٧ وانظر مثل هذا في شرح المفصل ١٠/٢١ والمقرب ص ٥٤٩-٥٥٠.

(٢) Moscati,s. An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, P. 58.

(٣) الكتاب ٣/٥٨٦ وانظر ٣/٥٨٨.

أننا نقول (صُوَّم) جمع (صائم)[1] أي: ṣuwwam والذي سوَّغ هذا الوضع الذي يحتوي على حركتين مزدوجتين الأولى هابطة، (uw) والثانية صاعدة (wa) هو التشديد.

ومع هذا إلا أنه يمكن أن يحدث تغيير كما في بعض الروايات في هذا الوزن، فيروى أنه يقال صُيَّم ṣuyyam عن طريق المخالفة التي سببها استثقال واوين، ثم تحدث عملية مماثلة في هذا النمط فتتماثل الضمة مع الياء بعدها مماثلة مدبرة متصلة، فتنقلب إلى كسرة: ṣiyyam وهذا مرويٌّ عن العرب[2].

١٠- فُعَّال fu<<āl

ومثاله زُوّار وصوّام[3] وقد حال التشديد دون إجراء تغييرات إجبارية في هذا الوزن:

زوار : zuwwār

صوام : ṣuwwām

١١- أفْعُل >af<ul

عند جمع المعتل اللام على وزن أفْعُل مثل دلو: أدلو فإن الأصل أن يكون adluwun > فتقوم اللغة بالتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة(wu) دون تعويض فتصير adlun> وقد ذكر القدماء أن الواو تقلب في مثل هذا الوضع ياء فتصير الكلمة adlīn> أي: أدلٍ[4].

وقد يتعرض هذا الوزن للهمز الذي تسبب عن سقوط شبه الحركة بسبب تشكل الحركة المزدوجة؛ وهو حالة ليست إلزامية، أي أنه يجوزفيها الهمز أو

(١) المقرب ص ٥٤٣.

(٢) المقرب ص ٥٤٣ وانظر نزهة الطرف في علم الصرف ص ٣٦.

(٣) الكتاب٤/٢٧٢.

(٤) المقرب ص ٥٤٦، وانظر ص ٥٥٢.

عدم الهمز:

أدور > أدؤر

>ad>ur >adwur

وهي لغة بعض العرب[١]

فعندما سقطت شبه الحركة (w) من الحركة المزدوجة (wu) تكوّن المقطع (ur) وهو مقطع مرفوض، لأنه يبدأ بحركة فاجتلبت الهمزة للتخلص من هذا الحرج المقطعي، وهذا يحدث في الكلمات الواوية ولا يحدث في بنات الياء، فنقول: أعيُن وأنيُب جمع عين وناب[٢].

١٢- أفاعل >afā<il

ولا يطرأ على هذا الوزن تغيير يذكر في الأمثلة القليلة التي جاءت عليه فنقول في جمع آدم أوادم، وفي جمع آخر: أواخر[٣]

أوادم >awādim

أواخر >awāḫir

١٣- أفعِلَة >af<ilah

ومن أمثلته أخوِنة وأسوِرة وأحوِرة وأعيِنة وليس فيها أي تغيير بسبب الحركات المزدوجة.

- >aḫwinah
- >aswirah
- >aḥwirah

على الرغم من تشكل الحركة المزدوجة (wi) فيه.

١٤- أفعلاء >af<ilā>

ومن أمثلته أحيياء وأنبياء[٤] ولا يطرأ على هذين النمطين تغيير يذكر على الرغم من تشكل الحركتين المزدوجتين الصاعدتين فيه (yi) و (yā).

أحيياء >aḥyiyā>

أنبياء >anbiyā>

---

(١) الكتاب ٤/٣٥١.

(٢) الكتاب ٤/٣٥١ وانظر تثقيف اللسان ص ٢٢٧، وشرح المراح في التصريف ص ٢١٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٥٧٩.

(٤) الكتاب ٤/٣٩٧/ وانظر ٣٩٢-٣٩٣.

ولكن يمكن أن تحذف نواة الحركة الأولى (i) فتلتقي الياء فتدغمان

>a<iyyā> < >a<yiyā>

حيث يجب كسر العين هنا للتخلص من المقطع (<yy) غير المقبول في العربية وهي لهجة من لهجات العرب[1] .

١٥- **فواعل** fawā<͑il

وذلك نحو: خوائن وحوائك جمع خائنة وحائكة وعوائر[2] جمع والأصل فيها أن تكون:

خواون ḫawāwin

حواوك ḥawāwik

عواور <awāwir

حيث تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) في هذه الأمثلة، وقد تخلصت اللغة منها عن طريق حذف شبه الحركة (w) ثم اجتلبت همزة القطع للتخلص من ابتداء المقطع بحركة فصارت ḫawā>in ḥawā>ik <awā>ir.

١٦- **فعاول** fa͑āwil

نص سيبويه على أن وزن (فعاول) يهمز لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجز حصين[3] وذلك نحو: قواول > قوائل، وذلك بعد سقوط شبه الحركة (w) والتعويض عنها عن طريق الهمزة للتخلص من المقطع الذي يبدأ بحركة على الحد الذي ذكرناه سابقاً.

١٧- **فعالي** fa<ālī

ومثاله صحارٍ[4]، والأصل صحاريُ ṣaḥāriyu ، ثم حذفت الحركة المزدوجة (yu) ، وعُوّض عنها عن طريق إطالة الكسرة ṣaḥārī في حالة التعريف أو عن طريق إغلاق المقطع بنون ساكنة (تنوين) في حالة النكرة ṣaḥārin.

وهناك أوزان أخرى كثيرة وهي أوزان سماعية وحصرها من الصعوبة بمكان، ولكن أثر الحركات المزدوجة فيها لا يختلف عما جرى في هذه الأوزان، فيطبق عليها ما طبق على هذه الأوزان المشهورة ومنها: مفاعل وفعاويل وفعاعيل وفواعيل وغيرها.

---

(١) الكتاب: ٣٥٤/٤

(٢) الكتاب ٣٦١/٤و٣٩١/٤.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٤.

(٤) الكتاب ٢٥١/٤.

الفصل الرابع
التراكيب الاسمية
التي لا ينتظمها قياس

ميزان mīzān:

قال ابن عصفور في حديثه عن الواو وحركتها: "وإن كانت كسرة قلبت ياءً، نحو: (ميزان)، أصله (مِوزان)، لأنه من الوزن"[1].

ويتبين أصله أنه الواو من الفعل أيضاً، فهو من (وزن)، وعند صياغة وزن (مفعال) منه فإنه سيكون (مِوْزان) miwzān. حيث تشكلت في هذه الصيغة الحركة المزدوجة الهابطة (iw) في المقطع الأول (miw)، فقامت اللغة في سبيل التخلص منها بحذف شبه الحركة (w)، فصارت الكلمة (mizān) ومن ثم قامت بتعويض هذا الحذف عن طريق مد الكسرة القصيرة في المقطع نفسه، فتحول المقطع من نوع الثلاثي القصير المغلق إلى الثنائي الطويل المفتوح:

mīzān < mizān < miwzān

فإذا تحركت الواو أو زالت الكسرة التي تسبقها فإن الواو تصح، ويظهر هذا واضحاً عند تصغير كلمة (ميزان)، على (مُوَيزين)[2].

ومثل هذا ينطبق على (ديوان) مع شيء من الاختلاف في التحليل، فالأصل فيها دِوّان[3] diwwān ، وهذا النمط يحتوي على الحركة المزدوجة الهابطة (iw)، وبالإضافة إلى ذلك فهي مشددة، واللغة تكره التشديد وتفر منه، كما تكره الحركة المزدوجة وتفر منها، ولهذا فقد أسقطت شبه الحركة (w) ثم عوضت ذلك عن طريق مد الكسرة بعدها:

dīwān < diwān < diwwān

وذلك للمخالفة بين المتماثلين.

---

(١) المقرب ص٥٤٣ وانظر الكتاب ٤/٣٣٥ ونزهة الطرف في علم الصرف ص٣٤ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٣٢، وشرح المراح في التصريف ص٢١٥، لتحليل القدماء له.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٧٣٢-٧٣٣.

(٣) المقرب ص٥٤٧.

صلاية وعباية:

وهي من الجذور (صلي) و(عبي)، ومثلها (الأباية) من (أبي) و(العظاية) من (عظي)[1] و(صلاية) و(عباية) تحتوي في تركيبها على الحركة المزدوجة الصاعدة (ya):

- عباية <abāyah(في الوقف)
- صلاية ṣalāyah (في الوقف)
- أباية >abāyah (في الوقف)

وقد فرّت اللغة في هذه الأنماط في بعض لهجاتها من هذه الحركة المزدوجة إلى الهمز، على الرغم من أن هذه الأنماط موصوفة بأنها القياس القوي[2] والأمر في هذه الصور تم صوتياً كمايلي:

<abāyah	<	<abā>ah
ṣalāyah	<	ṣalā>ah
>abāyah	<	>abā>ah

وهذه الهمزة جاءت بعد سقوط شبه الحركة (y) من المقطع الأخير.

صحارٍ وثمانٍ:

والياء فيهما زائدة، قال سيبويه: "وأما ما كانت الياء فيه زائدة، وكان الحرف قبلها مكسوراً فقولك هذه ثمان وهذه صحارٍ"[3]. ومثلها أيضاً (فيافٍ) و(ذفارٍ)[4].

وما حدث في مثل هذه الكلمات هو استغناء عن الحركة المزدوجة الصاعدة كما في هذا المخطط الصوتي:

---

(١) لسان العرب (أبا) ١٤/٦.

(٢) المرجع السابق، ١٤/٦.

(٣) الكتاب ٣/٣٠٩.

(٤) الكتاب ٤/٢٥١.

صحاري	>	صحارٍ	
ṣaḥāriyun	<	ṣaḥārin	حذفت الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) بدون تعويض
ثماني	>	ثمانٍ	
ṯamāniyun	<	ṯamānin	
فيافي	>	فيافٍ	
fayāfiyun	<	fayāfin	

وكذلك في أشباه هذه الأمثلة. ويبدو أن الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) أيسر نطقاً من أختها (yu)، ولهذا فإنها لا تحذف في حالة النصب فتقول: رأيت ثماني كراسات، فنثبت الياء: ṯamāniya. وأما في حالة دخول أل التعريف على هذا النمط، فإن الأمر سيختلف في حالة الرفع، حيث تبقى الياء ثابتة في الخط والنطق: هذه الليالي الثماني، فإذا حذفت فإن حذفها يكون تخفيفاً. ولا يختلف الأمر في النصب عنه في الرفع.

دلو وظبي:

تعامل هاتان الكلمتان معاملة الصحيح في حالة الإفراد، قال سيبويه: "وإن كانت الياء والواو قبلها حرف ساكن، وكانت حرف الإعراب، فهي بمنزلة غير المعتل، وذلك نحو قولك: ظبي ودلو"(1). وقال أيضاً: "وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن، جرتا مجرى غير المعتل، وذلك نحو: ظبيٍ ودلوٍ، لأنه لم يجتمع ياء وكسرة، ولا واو وضمة، ولم يكن ما قبلها مفتوحاً فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال، وقويتا حيث ضعف ما قبلهما"(2). ومعنى هذا أن ضعف الصوت الساكن قبلهما هو الذي قوى الواو أو الياء، ولا سيما أن الحركة بعدهما هي حركة إعراب وهي الضمة (wu, yu) في حالة الرفع والفتحة (wa, ya) في حالة النصب، والكسرة (wi, yi) في حالة الجر. والأكثر من هذا وضوحاً

---

(1) الكتاب ٣/٣١٠.

(2) الكتاب ٤/٣٨٤.

هو بقاء هذه الحركات المزدوجة في حالة إضافة هذه الكلمات إلى أسماء تبدأ بالياء أو الواو، وذلك نحو: دلو واقد dalwu wāķid وظبي ياسر żabyu yāsir.

(١) فقد حافظت اللغة على الحركات المزدوجة الصاعدة، بسبب أن نواتها تمثل الحركة الإعرابية فبقيت على الرغم من استثقالها عند الناطقين، رغبة في المحافظة على الإعراب.

ويصدق هذا على غير هذه الأمثلة مثل: وليّ waliyyun وعَدوٌ (<aduwwun) في حالة الإفراد، وفي حالة إضافتهما إلى اسم يبدأ بشبه حركة تتماثل كلياً مع شبه الحركة التي تمثل حدّ ابتداء للمقطع (ya) أو (wa) وذلك نحو:

وليّ	waliyyun
عدوٌ	<aduwwun

فعند إضافتها إلى الأسماء المذكورة تصبح :

وليُّ يزيد	waliyyu yazīd
عدوُّ وليد	<aduwwu walīd

وقد تحذف الحركة الأخيرة في (عدوّ) و (وليّ) بسبب هذا الوضع المستثقل فيحدث التقاء المثلين فيما يعرف بظاهرة الإدغام ، ولكن هذا الحذف ليس إجبارياً ؛ لأن الحركة تمثل قيمة الإعراب التركيبية في الكلمة، ولكن قد يحدث اختياراً ، قال سيبويه: «وإذا قلت مررت بوليّ يزيد وعدوّ وليد، فإن شئت أخفيت ، وإن شئت بينت»[٢].

ونحن نعرف أن الغاء حركة الإعراب كان ميلاً شائعاً في اللغات السامية واللهجات العربية الأخرى ، ولكن الفصيحة حافظت على هذه الحركة في سياقها القياسيّ.

---

(١) الكتاب٤/٤٤٢.

(٢) الكتاب،٤/٤٤٢.

أعمى وأفعى:

ويعامل هذان الاسمان معاملة الناقص من الأفعال والأسماء فالأصل أن نقول أعميُ >a<mayu وأفعيُ >af<ayu، وهذا الأصل لم تسجل اللغة أمثلة عليه من الأسماء فيما أعلم، ولكننا نعرف أن اللغة في المرحلة الثانية قامت بالاستغناء عن حركة الآخر (u) التي تمثل نواة للحركة المزدوجة الصاعدة، وهذه المرحلة يطلق عليها اسم مرحلة التسكين، وقد حفظت اللغة بعض الأمثلة عليها، قال سيبويه: "كما أن بعض العرب يقول: أفعى، لخفاء الألف في الوقف، فإذا وصل لم يفعل،ومنهم من يقول: أفْعَيْ في الوقف والوصل، فيجعلها ياءً ثابتة"(١) ، وفي هذه المرحلة تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (ay) وهي حركة معرضة للانكماش إلى كسرة طويلة ممالة (ē) وهي المرحلة التي تسمى مرحلة الإمالة، وبعدها تنتقل اللغة إلى مرحلة الفتح الخالص، وهي المرحلة التي وصل إليها الحجازيون في نطقهم، كما ذكرنا في حديثنا عن الأفعال، فالأمر تم على النحو الآتي:

>a<mā	<	>a<mē	<	>a<may	<	>a<mayu
>af<ā	<	>af<ē	<	>af<ay	<	>af<ayu
مرحلة الفتح الخالص		مرحلة الإمالة (انكماش الحركة المزدوجة)		بعد حذف الحركة (مرحلة التسكين)		الأصل

مَوْرَق وتَوْلج ومَوْحَد:

وقد احتفظت هذه الأسماء بتركيبها الذي يحتوي على الحركة المزدوجة الهابطة (aw) وهي أسماء موضوعة وليست بمصادر ولا بأسماء مكان، قال سيبويه: "وموحد فتحوه، إذ كان اسماً موضوعاً، ليس بمصدر ولا مكان،إنما هو معدول عن واحد، كما أن (عُمَر) معدول عن عامر "فشبّهوه بهذه الأسماء، وذلك نحو: مَوْهَب. وَكَمَوْهَب: مَوْألة، اسم رجل، وموَرق وهواسم رجل"(٢)

---

(١) الكتاب٣/٤١٤.

(٢) الكتاب٤/٩٣وانظر: ٤/٣٣٣.

مَوْرَق ⇐ mawrak

تَوْلَج ⇐ tawlağ   في حالة الوقف

موألة ⇐ maw>alah

حيث نلحظ بوضوح بقاء الحركة المزدوجة الهابطة (aw) في المقطع الأول من الكلمات الثلاث.

تَدْوِرة:

ويبدو في بنائها تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) ولا تجنح اللغة نحو أي مظهر من مظاهر التخلص منها، بل تبقى فيها tadwiratun، وهذه الكلمة العربية من الجذر (دار، يدور)[1].

دار وساق وما أشبهها:

وتعتل هذه الأسماء كما تعتل أفعالها كما نص القدماء، قال سيبويه: " اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك، إن كان يكون مثاله وبناؤه فعلاً، فهو بمنزلة فِعْلِه، يعتل كاعتلاله، فإذا أردت (فَعَلٌ) قلت: دار وناب وساق، فيعتل كما يعتل في الفعل، لأنه ذلك البناء وذلك المثال"[2].

وقال ابن يعيش: "وإعلال الأسماء إنما كان بالحمل عليها، فباب ونحوه من قولك دار وساق وما أشبهها مما هو عليه بناء الفعل، فإنما انقلبت عينه لأنها متحركة قبلها فتحة، فصارت في الأسماء بمنزلة قال وباع في الأفعال، والذي أوجب القلب فيها اجتماع المتشابهات، لأن حروف اللين مضارعة للحركات، فكرهوا اجتماعها، فلذلك قلبوا نحو قال وباع وباب ودار إلى حرف يؤمن معه الحركة البتة"[3].

---

(١) الكتاب ٣٥٢/٤ وانظر ٣٣٦/٤ لمزيد من الأمثلة.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٤.

(٣) شرح المفصل ٨٢/١٠.

ونرى أن الأمر تم فيها على النحو الآتي:

الأصل فيها sawakun, dawarun ، وفيها الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) وقد لجأت اللغة إلى إسقاط نواتها (a)، وهي مرحلة التسكين التي أشرنا إليها فصارت sawkun, dawrun ، ثم تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (aw) التي تنكمش في مثل هذا الوضع إلى ضمة طويلة ممالة (ō) كنطق اللهجات العربية الحديثة لكلمة (يوم) yōm. وبعدها وصلت اللغة في تطورها إلى مرحلة الفتح الخالص.

ويمكن أن يكون الأمر تم وفقاً لرأي هنري فليش بأن شبه الحركة (w) وقعت بين حركتين قصيرتين (awa) فسقطت لضعفها ثم اندمجت الحركتان في حركة طويلة واحدة[1]

الأصل		سقوط شبه الحركة		الصيغة النهائية
dawarun	>	daarun	>	dārun

ضيزى وطوبى وأشباهها:

الأصل في هاتين الكلمتين وأشباههما أن يكون على وزن (فُعْلى) و(فِعْلى)[2] فالكلمة الأولى أصلها (ضيزى) ḍuyzā وفيها الحركة المزدوجة الهابطة (uy) في مقطعها الأول (ḍuy) وقد تخلصت اللغة من استثقال هذه الحركة عن طريق المماثلة، فقد تماثلت الضمة مع الياء بعدها وصارت كسرة ḍiyzā، ثم أسقطت اللغة شبه الحركة (y) فصارت (ḍizā) ثم عوضت عن ذلك عن طريق مد الحركة السابقة (i) التي تشكل نواة المقطع، فصارت الكلمة ḍīzā، كما في قوله تعالى: (قسمة ضيزى)[3].

وربما وجدنا بعض اللهجات التي تلجأ إلى غير هذه الطريقة، فقد قرئت

(١) العربية الفصحى ص٤١.

(٢) الكتاب ٤/٣٦٤ والمقرب ص٥٥٠.

(٣) النجم/٢٢.

الآية السابقة (ضئزى) بالهمز[1] وتم ذلك بعد حذف شبه الحركة (y) بعد المماثلة، ثم تعويضها عن طريق إقحام الهمزة التي تغلق المقطع القصير (الأول) مرة ثانية:

ḍi>zā < ḍizā < ḍiyzā < ḍuyzā

والأصل في (طوبى) أيضاً هو ṭuybā حيث تشكل في بنيته الحركة المزدوجة الهابطة (uy) ، فتخلصت اللغة منها عن طريق إسقاط شبه الحركة (Y) فتصير الكلمة tuba ، ثم يعوض عن المحذوف عن طريق مد الضمة: ṭūbā.

ولعل هذا يفسر نطق بعض الأعراب هذه الكلمة (طيبى) ṭībā وذلك في القصة المشهورة التي تروى عن الكسائي عندما أقرأ أحد الأعراب قوله "طوبى لهم وحسن مآب"[2]، فقال: طيبى، فأعاد الكسائي: طوبى، فقال: طيبى[3]، ولكن ما حدث في هذه الكلمة لا يفسر التفسير السابق، إذ لا بد من عملية المماثلة حتى نفسر هذا، وذلك انطلاقاً من الأصل ṭuybā حيث تتأثر الضمة بالياء بعدها تأثراً مدبراً فانقلبت إلى حركة من جنسها وهي الكسرة، فصارت الكلمة ṭiybā ثم أسقطت شبه الحركة (y). ṭibā فعوضت اللغة عن المحذوف عن طريق إطالة الكسرة الحادثة بفعل هذه العملية ṭ ̄ib ̄a:

ṭībā < ṭibā < ṭiybā < ṭuybā

وبالنسبة للأصل فقد نص على أن الأصل يائي عند القدماء، قال ابن يعيش: "إن (فُعْلى) إذا كان اسماً وهو معتل العين بالياء فإنهم يقلبون الياء واواً لانضمام ما قبلها نحو (طوبى) و(كوسى) فهذه وإن كان أصلها الصفة، إلا أنها جارية مجرى الأسماء، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون صفات، فطوبى أصلها (طُيْبَى) لأنها من الطيبة"[4].

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٤٧.

(٢) الرعد / ٢٩.

(٣) قراءة طيبى عن بكرة الأعرابي.انظر البحر المحيط ٥/ ٣٩٠ وفي الكشاف ٢/ ٣٥٩ عن مكوزة الأعرابي.

(٤) شرح المفصل ١٠/٩٨.

قفا وعصا وأشباهها:

الأصل في مثل هذه الكلمات أن تكون صحيحة الآخر، أي قَفَوٌ وعَصَوٌ[١]، (ḳafawun) و(<aṣawun)، وقال ابن مكي الصقلّي: «واعلم أن كلّ اسم على ثلاثة أحرف، آخره ألف، فإن ألفه لا تخلو أن تكون منقلبة عن واو أو عن ياء، فإن كانت منقلبة عن واو، فاكتبه بالألف، وإن كانت منقلبة عن ياء فاكتبه بالياء. ويعرف ذلك بالفعل، إذا كان ماضيه على (فَعَلَ) بالفتح أو بالمصدر أو التأنيث، أو التثنية والجمع الذي بالألف والتاء كـ(قَفَا) و (عَصَا) تكتبه بالألف»[٢] ، وفي آخرهما الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) وقد تعرض مثل هذا النمط إلى ما تعرض له الفعل الناقص من تطوّرٍ صوتي، وفقاً لمراحل هذا التطوّر:

ḳafawu(n)	<	ḳafaw	<	ḳafō	<	ḳafā
<aṣawu(n)	<	<aṣaw	<	<aṣō	<	<aṣā
مرحلة الصحة		مرحلة التسكين		مرحلة انكماش الحركة المزدوجة		مرحلة الفتح الخالص

فتوّة وما أشبهها:

الأصل في (فتوّة) أن تكون (فُتُوْيَة)، قال ابن جني: "فأما قولهم (الفتوّة) و(النُّدُوّة) و(الفُتُوّ) ... فأصله: (الفُتُوْيَة) و(النُّدُوْيَة) و(الفُتوي)، ولكنهم أبدلوا الياء واواً للضمة قبلها، ولم يعتدوا بالواو الساكنة حاجزاً لضعفها، فلما قلبوا الياء واواً، أدغموا الأولى فيها، فصحت، لأن الأولى حَصَّنتها بإدغامهم إياها فيها، ولولا أن الأولى أدغمت في الآخرة لما جاز أن تقع واوٌ في اسم طرفاً بعد ضمة"[٣] ونرى أن الأمر قد تم على النحو الآتي:

---

(١) نزهة الطرف في علم الصرف ص٢٢.

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص٢٧٤-٢٧٥.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٨.

الأصل الذي ذكره ابن جني فيه أكثر من حركة مزدوجة،فالأولى فيه (wu) حركة مزدوجة هابطة، تليها حركة مزدوجة صاعدة (ya) ولما كانت كلُّ حركة من الحركتين تبدأ بصوت مغاير عن الأخرى فقد حدثت عملية مماثلة مقبلة كلية، حيث تماثلت شبه الحركة (y) مع شبه الحركة (w) فانقلبت إلى جميع خصائصها:

futuwwah < futuwyah

وقد حافظت اللغة في مثل هذا النمط على الحركات المزدوجة الهابطة والصاعدة بعد عملية المماثلة هذه.

يَدٌ:

قال ابن جني: "قالوا: (يَدٌ)، وأصلها (يَدْيٌ)، بوزن (فَعْل)، يدلك على ذلك قولهم (أيدٍ) فهذا يدلُّ على أن العين ساكنة، ويدل على أن اللام ياء قولهم: يديت إليه يداً، ولم يقولوا: يدوت"[1].

فما حدث في هذه الكلمة التي تعدُّ من المنقوص من الأسماء هو تخلص من الحركة المزدوجة المتشكلة فيها، فالأصل الذي نصَّ عليه ابن جني هو يَدْيٌ yadyun فالحركة المزدوجة هنا هي (yu)وهي من النوع الصاعد، وقد تخلصت اللغة في هذا المثال من شبه الحركة فقط (y) وبقيت حركتها باعتبار موقعها من الإعراب، فإذا كانت مرفوعة، تبقى حركتها وهي الضمة، والفتحة تبقى في حالة النصب، وفي حالة الجر تبقى الكسرة:

yadyun	<	yadun	\	في الرفع
yadyan	<	yadan	\	في النصب
yadyin	<	yadin	\	في الجر

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧٢٩.

وشاح ووسادة وأشباهها:

قال ابن يعيش: "من العرب من يبدل من الواو المكسورة همزة، إذا كانت فاء، ومن المفتوحة، فمثال إبدالها من المكسورة قولهم: (وشاح) و(إشاح) و(وِسادة) و(إسادة)"[1].

والحقيقة أن هذا ناتج أيضاً عن التخلص من الحركة المزدوجة المتشكلة في المقطع الأول:

وشاح \ wišāḥ

وسادة \ wisādah

حيث نلحظ تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) فيهما، وهي حركة مستثقلة على الرغم من أن اللغة تقبلها، ولكنها تنزع إلى التخلص منها، وهذا ما حدث في بعض اللهجات، فقد أسقطت شبه الحركة (w) من الكلمتين وما يشبههما، فأصبحت الكلمتان isādah, išāḥ ، حيث بدأ المقطع بالكسرة القصيرة، وهذا الوضع لايقبله النظام المقطعي للغة العربية الذي يرفض أن يبدأ مقطع بحركة، ولهذا فقد اجتلبت الهمزة للتخلص من هذا الحرج الصوتي:

وشاح \ إشاح

wišāḥ \ išāḥ < >išāḥ

وسادة > إسادة

wisādah < isādah < >isādah

وينسحب هذا أيضاً على قولهم: أجوه في وجوه، ولكن نواة المقطع هي التي تختلف هنا، فبينما هي الكسرة في وسادة ووشاح نراها هنا الضمة وهو وضع مستثقل أيضاً[2].

أي: وجوه \ wu ǧ ū h

---

(١) شرح المفصل ١٠/١٤ وانظر شرح المراح في التصريف ص٢٤٠.

(٢) شرح المراح في التصريف ص٢٤٠.

فتشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) وتخلصت اللغة منها عن طريق إسقاط شبه الحركة (w) منها، فتشكل حرج مقطعي يتمثل في ابتداء المقطع بحركة، ولهذا اجتلبت الهمزة للتخلص من هذا الوضع، فصارت الكلمة ' wu ǧ ū h:

>u ǧ ū h < u ǧ ū h < wu ǧ ū h

أدعُوّة:

جاء في كتاب سيبويه قوله: "وتقول (أفعولة) من (غزوت) أُغْزُوّة وقد جاءت في الكلام (أُدعُوّة)، وقد تكون (أُدْعيّة)، على أرض مَسْنِيَّة"[1].

فـفي **النمط الأول:** أُدْعُوّة، نجد أن العربية قد فرّت من تتابع الضمة الطويلة (ū) التي تتبعها شبه الحركة (w) في المقطع التالي إلى تشكيل حركة مزدوجة هابطة عن طريق تقصير الضمة الطويلة، ثم إغلاق المقطع بشبه حركة أخرى (w) وهذا من النادر.

>ud / <uw / wah < >ud / <u / wah < >ud / <ū / wah

فَيْعِل:

لعل أشهر أمثلة هذا الوزن كلمتا سيّد وميّت، وقد بلغ من شهرة هاتين الكلمتين أن أفرد أبو البركات الأنباري لهما مسألة منفصلة في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)[2]، ولا نكاد نجد كتاباً في النحو العربي إلا تحدث عنهما. فقد قال ابن جني مثلاً: "وكذلك (سيّد) و(ميّت) إنما أصلهما (سَيْود) و(مَيْوت) فقلبت الواو ياءً ليكون العمل أيضاً من وجه واحد، وأدغمت الياء في الياء، فصار (سيّد) و(ميّت)"[3]. وقال في موضع

(١) الكتاب ٤/٤٠٧.

(٢) الإنصاف ٢/٧٩٥.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٥.

آخر: "واعلم أن الواو متى وقعت قبلها الياء ساكنة، قلبت الواو ياء، وكذلك إن وقعت الواو ساكنة قبل الياء، فالأول نحو:(سيِّد) و(ميِّت)"[1].

إن ما حدث في هذه الأنماط اللغوية وما يشبهها هو تأثير للحركة المزدوجة في بنيتها، فالأصل saywid وmaywit، وقد تتابع فيهما حركتان مزدوجتان، الأولى هابطة (ay) يائية، والثانية صاعدة واوية(wi) وقد قامت اللغة بالتخلص من شبه الحركة (w) بسبب صعوبة تتابع الياء والواو بدون فاصل بينهما على الرغم من أن الصوتين جاءا في مقطعين مختلفين، وعند هذا الحذف يصبح المقطع الأخير بدون حدّ ابتداء، إذ إنه يبدأ بحركة (id) وهذا مرفوض في نظام العربية المقطعي ولهذا اضطرت اللغة لاجتلاب شبه حركة مناسب لما قبله (y) بقصد التجانس الصوتي، وهو نوع من أنواع المماثلة.

saywid	<	sayid	<	sayyid
maywit	<	mayit	<	mayyit

حَيَوان:

وهو من الفعل (حيي)، ولهذا فالأصل فيها تكون حييان،فقلبت الياء التي هي لام الأصل واواً، استكراها لتوالي الياءين ليختلف الحرفان، وهذا الرأي لسيبويه وابن جني[2] وقد ذكرابن جني أن المازني يرى أن الحيوان غيرمبدل الواو، وأن الواو فيه أصل، وأن لم يكن منه فِعْل، وأبدى ابن جني أنه ليس راضياً عن هذا الرأي[3].

وقد نزعت اللغة في هذا المقام إلى المخالفة، ولا سيما أن الحركات المزدوجة اليائية هنا من النوع الصاعد ḥayayān فالحركتان هنا هما (ya) و (yā) ، ولهذا قامت اللغة بالمخالفة بينهما عن طريق إسقاط شبه الحركة (y) من الحركة الثانية (yā) فبدأ المقطع بحركة طويلة، وهو وضع مرفوض، لهذا

(١) المرجع السابق ٢/٧٣٥، وانظر أيضاً نزهة الطرف في علم الصرف ، ص٣٤.

(٢) الكتاب ٤/٤٠٩ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٨٩-٥٩٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٠.

قامت اللغة باجتلاب شبه الحركة (w) للاقتصاد في الجهد، فصارت الكلمة ḥayawān.

وأما إذا صغنا من هذا النمط (فعِلان) بكسر العين، فإنه سيكون من الناحية النظرية ḥayiyān، والذي يحدث هنا أن الكسرة التي تشكل نواة المقطع الثاني (yi) وقعت بين يائين فسقطت، فالتقت الياءان:

ḥayyān < ḥayiyān

أي (حيّان) بالتشديد)، وهوما عبّر عنه سيبويه بالإدغام(1).

الأسماء الستة:

وهي أسماء بعينها عُرِف أنها تعرب بما يطلق عليه العلامات الفرعية، وهي: أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهنٌ، ذو، فو.

ونص القدماء على أن هذه الأسماء قد تعرضت للقلب،قال ابن جني: "ومثل ذلك أيضاً من حروف الإعراب التي قلبت قولهم: هذا أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال، ورأيت أباك وأخاك وحماك وهناك وذا مال، مررت بأبيك وحميك وهنيك وفيك وذي مال، فكما أن هذه كلها حروف إعراب، وقد تراها منقلبة، فكذلك لا يستنكر في حروف التثنية أن يقلب، وإن كان حرف إعراب"(2).

كما قرر القدامى أن الأصل في هذه الأسماء هو الأصل الثلاثي في أغلبها، فالأب أصله أبَوٌ بالتحريك، لأن جمعه آباء، مثل قفا وأقفاء ورحىً وأرحاء، فالذاهب منه واو، لأنك تقول في تثنيته أبوان، وربما قال بعض العرب: (أبان) على النقص(3).

---

(1) الكتاب٤/٤٠٩.

(2) سر صناعة الإعراب ٢/٧٠٠.

(3) لسان العرب (أبي) ١٤/٦.

ويمكن أن ننطلق من هذا الرأي إلى تبرير ما حدث في هذه الأسماء فنقول إن الأصل أبوٌ >abawu(n) ، ويمكن في هذه الحالة أن تحدث عملية مماثلة بين الفتحة والضمة حيث تتماثل الفتحة مع الضمة مماثلة مدبرة كلية منفصلة فتنقلب إلى جميع خصائصها.

>abuwu < >abawu

ثم تحذف الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) ويعوض عنها بإطالة الضمة.

كما يمكن أن تظل الفتحة على حالها، ثم تحذف نواة الحركة المزدوجة (wu) وهي الضمة، فتصير الكلمة >abaw ، حيث تتشكل فيها الحركة المزدوجة الهابطة (aw) التي تنكمش إلى (ō) وفي حالة الجر (ay) وتنكمش إلى (ē) وهذه الحركات تصل إلى مرحلة الفتح الخالص (ā) وهي اللهجة المعروفة بلهجة بلحرث بن كعب التي تحولت إلى مرحلة الفتح الخالص ومنها قول الشاعر: (رجز)

إنّ أبـــاها وأبـــا أبـــاهـــا قد بلغا في المجد غايتاها [1]

وقد ذكرت المعاجم العربية أنّ (الأبا) لغة في (الأب)[2] ولعل هذا من قبيل ما ذكرنا.

ومن أغرب ما ذكره القدماء هو قولهم إن الميم تبدل من الواو في نحو: فم، فأصله: فوه، فحذفت الهاء، وأبدلت الواو ميماً لاتحاد مخرج الواو والميم في كونهما شفويتين[3].

---

(١) البيتان في ديوان رؤبة ص١٦٨ (ملحق الديوان) وقيل هما لأبي النجم العجلي أو الرجل من بني الحارث، وهما في شرح جمل الزجاجي ١٥١/١ وشرح المفصل ٥٣/١، وحجة ابن خالوية ص٢٤٢ والإنصاف ١٨/١ والمقرب ص٤٠٠ وانظر فصول في فقه العربية ص٨٧.

(٢) لسان العرب (أبي) ٧/١٤.

(٣) شرح المراح في التصريف ص٢٥١.

والحقيقة أننا نوافق معهم على أن الأصل هو (فوه) غير أن هذا الإبدال ليس مبرراً فيما أحسب، بل إن الأمر قد يكون في أغلب الاعتقاد. ناتجاً عن بقايا ظاهرة التمييم التي ربما سارت فيها اللغة العربية ثم أقلعت عنها بعد أن استقرت على التنوين، وبقيت مثل هذه الكلمة وكلمات أخرى مثل (ابنم) بمعنى ابن وغيرهما.

أما في حالة إعرابها بالحركات فإن الأمر يخرج عن إطار الحركات المزدوجة،ولا يعدو الأمر في هذه الحالة أن يكون تقصيراً للحركات الطويلة التي يعرب بها هذا الاسم، نحو هذا أبُكَ، رأيتُ أبَكَ، ومررت بأبِكَ.

الأسماء المعتلة

١- المقصـــور
٢- المنقوص
٣- المـــدود

١- الاسم المقصور:

يعني اصطلاح الاسم المقصور ذلك الاسم المعرب الذي يكون آخره ألفاً ثابتةً لا تكون أصلية ألبتة، وإنما تكون منقلبة عن واو، نحو: عصا، أو عن ياء، نحو: معنى، أو مزيدة للتأنيث، نحو: حُبْلى، أو مزيدة للإلحاق، نحو: أرطى لنوع من الشجر. قال سيبويه: "واعلم أن كل ياء أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً، فإنها مقصورة، تبدل مكانها الألف ، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل، إلا ان الألف تحذف لسكون التنوين، ويتمُّون الأسماء في الوقف"[١].

(١) الكتاب٣/٣٠٩.

وقد ذكر العلماء القدامى أن الياء تقلب ألفاً إذا كانت الحركة التي تسبقها فتحة نحو (رحى)[1] وكذلك الواو، فإنها إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت في اصطلاحهم ألفاً، فيكون الاسم مقصوراً[2].

والذي نراه في مثل هذه الأسماء أنها تعامل معاملة الفعل الناقص الذي سبق وأن فصلنا في أمره تفصيلاً يغني عن الإعادة هنا، ولكننا سنحلل بعض هذه الأسماء تحليلاً يظهر الأثر الذي ظهر في الفعل المعتل الناقص، فالاسم (رحىً) يائي الأصل، والاسم (عصا) واوي الأصل، والأصل فيهما أن يكونا (رحي) و(عصو) في بنيتهما العميقة، وهذه المرحلة تقابل مرحلة الصحة في الأفعال:

رحيٌ \ raḥayu(n)

عَصَوٌ \ <aṣawu(n)

وهاتان الكلمتان تحتويان حركة مزدوجة صاعدة، ففي الكلمة الأولى نجد (yu) ، لأن الأصل يائي، وأما في الثانية فالحركة المزدوجة هي (wu) لأن الأصل واوي. ولما كانت اللغة تميل إلى التخلص من مثل هذه الحركات في مثل هذه البنى الصرفية، فقد تخلصت من نواة الحركة المزدوجة، وهي الضمة (u) وهذه المرحلة هي التي نعرفها باسم مرحلة التسكين، أو مرحلة ضياع الحركة:

raḥay < raḥayu(n)

<aṣaw < <aṣawu(n)

وبعد هذا الحذف الذي وصلت إليه بعض اللهجات العربية كلهجة طيىء العربية[3] بقيت شبه الحركة (y) أو (w) وحيدة بعد حذف نواة مقطعها، وليس لهما أية قيمة في حالة الإفراد، ولا يسمح النظام المقطعي بهذا الانفراد، ولذا

(١) المقرب ص٥٥٢.

(٢) نتائج الفكر في النحو ص٩٨ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٧٩.

(٣) المنصف ١/١٦٠ والمدخل إلى علم اللغة ص٢٩٢ وفي الدراسات القرآنية واللغوية ص٨٤، ٩٥.

فإنهما ينضمان إلى المقطع السابق لهما وهو مقطع قصير مفتوح، وبعد انضمامهما يصبح المقطعان مقطعين ثلاثيين مغلقين (ḥay) و (ṣaw).

ويحتوي هذان المقطعان على الحركة المزدوجة الهابطة في كل منهما، ففي اليائي تتكون الحركة المزدوجة (ay) وفي الواوي (aw) وهما حركتان معرضتان للانكماش:

ay	⟸	ē	كسرة طويلة ممالة
aw	⟸	ō	ضمة طويلة ممالة

ولهذا فإن هاتين الكلميتن وغيرهما مما يشبههما يحدث فيهما انكماش في المرحلة الثالثة، التي نطلق عليها اسم مرحلة انكماش الحركات المزدوجة:

raḥay	<	raḥē	إمالة يائية
<aṣaw	<	<aṣō	إمالة واوية

والإمالة اليائية شائعة في اللهجات العربية البدوية في نجد،كلهجة تميم وأسد وقيس[1].

وتحدثنا مصادر العربية القديمة والحديثة أن لهجة الحجازيين قد طورت هذه الأنماط الممالة إلى مرحلة الفتح الخالص[2].

raḥā < raḥē

<aṣā < <aṣō

وكذلك جميع الأمثلة التي تكون منتهية بالألف.

ويمكن أن نحمل على هذا الاسم ما جاء في قول الله تعالى: «إن هذان

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٤٤.

(٢) المقتضب للمبرد ١/٩ والمنصف ١/٢٠٢ وفي الدراسات القرآنية واللغوية، ص ٨٤، وانظر: الإمالة في اللهجات العربية وامتداداتها ص٢٠٦.

لساحران »[1]، في قراءة السبعة ما عدا أبا عمرو بن العلاء الذي قرأ (إن هذين) على القياس المعروف للعربية، وعاصماً في رواية حفص عنه: إن هذان بتخفيف (إن)[2]، وقد ذهب القدماء في تحليل هذه القراءة (إنّ هذان) كل مذهب، ولعل قولهم إنها لغة بلحارث بن كعب هو الصواب[3]، أي أن لهجة هذه القبيلة أوصلتهم إلى أن يقولوا إنّ هذان بالألف، ولا بد أن يكونوا نطقوا (هذين) في مرحلة سابقة على صورة hāḏēn بالإمالة، ثم عمموا الألف في جميع الحالات الإعرابية في مرحلة الفتح الخالص.

hāḏayni	<	hāḏēni	<	hāḏāni
تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (ay)		مرحلة الإمالة		مرحلة الفتح الخالص
		(انكماش الحركة المزدوجة)		(التفخيم)

٢- الاسم المنقوص:

الاسم المنقوص هو اسم معرب في أخره ياء ثابتة، وما قبلها مكسور[4] نحو: قاضٍ وراعٍ ووادٍ، ويكون هذا واضحاً إذا كان هذا الاسم مرفوعاً أو مجروراً ومجرداً من (أل) التعريف، والإضافة، عند هذا تحذف الياء من أخره، وتحذف من جمعه جمع مذكر سالماً، نحو قاضون. وتعود الياء إليه في حالة التثنية وحالة النصب، مثل قاضيان، ورأيت قاضياً.

كما تعود الياء إليه إذا دخلت عليه أل التعريف مهما كانت حالته الإعرابية، نحو: القاضي[5] كما يجوز في الشعر أن نقول: هذا قاضيٌ بالتنوين، لأنه الأصل[6].

---

(١) طه / ٦٣.

(٢) السبعة في القراءات ص٤١٩ والتبصرة ص٢٦٠ والعنوان ص١٢٩ وتحبير التيسير ص١٤٣ وحجة ابن خالوية ص٢٤٢ والمبسوط ص٢٩٦.

(٣) حجة ابن خالويه ، ص٢٤٢، ونسبها ابن زنجلة إلى كنانة ، انظر: حجة القراءات ، ص٤٥٤.

(٤) شذا العرف في فن الصرف ص٩٠.

(٥) المقرب ص٥٥٢.

(٦) لسان العرب، ١٤/١٤.

والذي يحدث في مثل هذه الأنماط الكلامية هو أحد آثار التخلص من الحركات المزدوجة، فكلمة (قاضٍ) أصلها قاضيٌ alkāḍiyu> حيث نلحظ الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) ، وتقوم اللغة بالتخلص منها عن طريق حذف الحركة (u) وهوما عرف بمصطلح التسكين فتصير الكلمة: kāḍiy، وتشكلت فيه الحركة المزدوجة الهابطة (iy)التي تتخلص منها اللغة عن طريق حذف شبه الحركة (y) والتعويض عنها عن طريق مطل الحركة القصيرة (i) لتصبح الكلمة (القاضي) في حالة التعريف alkāḍī> وأما في حالة التنكير فتصبح الكلمة kāḍīn ثم تقصر الحركة بسبب تشكل مقطع غير مقبول في العربية (ḍīn) لأن نون التنوين ساكنة وهو مقطع ثلاثي طويل مغلق.

ويمكن أن تقول إن الحركة المزدوجة (yu) قد حذفت كاملة، ثم عُوِّض عنها عن طريق مطل الكسرة، وهكذا.

وقد روى سيبويه عن شيخيه الأخفش الكبير ويونس بن حبيب أن بعض من يوثق بعربيتهم من العرب يقول: هذا رامي وغازي في الوقف[1] بدون تنوين، حيث أظهروا الكسرة الطويلة:

rāmī < rāmi < rāmiy < rāmiyu

وهذا يشبه مذهب الخليل في نداء هذه الأسماء، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: اختار يا قاضي، لأنه ليس بمنوّن، كما أختار هذا القاضي"[2].

كما ذكر سيبويه أن يونس يختار يا قاضْ بالتسكين، ومن ثم رجح سيبويه اختيار يونس، لأنه لما كان من كلام العرب أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في

---

(١) الكتاب ٤/١٨٣.

(٢) الكتاب ٤/١٨٤.

النداء أجدر، لأن النداء موضع حذف[1].

ويمكن أن ينطبق هذا على الاسم المنقوص الواوي الأصل مثل (الغازي):

ġāzī < ġāzi < ġāziw < ġāziwu

حيث اتخذت السمت نفسه الذي اتخذه الناقص اليائي. ويمكن أن نقول في (غاز) أن اللغة حذفت الحركة المزدوجة كاملة، وعوضت عنهابإطالة الحركة التي قبلها.

٣- الاسم الممدود:

الممدود ما في آخره همزة قبلها ألف كالرداء والكساء، وبعضه يعرف بالقياس عن طريق النظر إلى ما يناظره من الصحيح، فإن انفتح ما قبل آخره، فهو مقصور،وإن وقعت قبل آخره ألف فهوممدود، ولكن بعضه لا يعرف إلا بالسماع[2].

ومن أمثلته التي تخلصت اللغة فيها من الحركة المزدوجة علباء فالأصل فيها علباو، ويقال فيها، علباء، فالأصل إذن يحتوي الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) في آخره، وقد تخلصت اللغة منها عن طريق حذف شبه الحركة (w) ثم عوضت عن طريق الهمز، ويوصف الهمزفي التثنية بأنه الأجود الأكثر[3] ويمكن أن يظل على أصله الواوي، قال سيبويه: "واعلم أنّ ناساً كثيراًمن العرب يقولون: علباوان وحرباوان، شبّهوهما ونحوهما بحمراء، حيث كان زنة هذا النحو كزنته، وكان الآخر زائداً، كما كان آخر حمراء زائداً، وحيث مُدّت كما مُدّت حمراء"[4].

<ilbā>u ‹ <ilbāu ‹ <ilbāwu

---

(١) الكتاب٤/١٨٤.

(٢) شرح المفصل ٦/٣٦.

(٣) الكتاب٣/٣٩١.

(٤) الكتاب٣/٣٩١.

حيث أسقطت شبه الحركة (w) فالتقت الفتحة الطويلة (ā) مع الضمة القصيرة Hiatus، وهذا الالتقاء مرفوض فنولوجياً في العربية، ولهذا حدث انزلاق الهمزة بينهما للتخلص من هذا الحرج المقطعي.

ومثل هذا في القضاء، والنماء، فالأصل فيهما بالياء[1]

ḳaḍ ā>u < ḳaḍāu < ḳaḍāyu

namā>u < namāu < namāyu

Hiatus

وذكر بعض القدامى منها (ماء)، فالأصل فيها māwu وحذفت شبه الحركة (w) فصارت الكلمة māu مشكلة ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة، ثم انزلقت الهمزة بينهما للتخلص من هذا الوضع[2]:

mā>u < māu < māwu

انزلاق الهمزة Hiatus

---

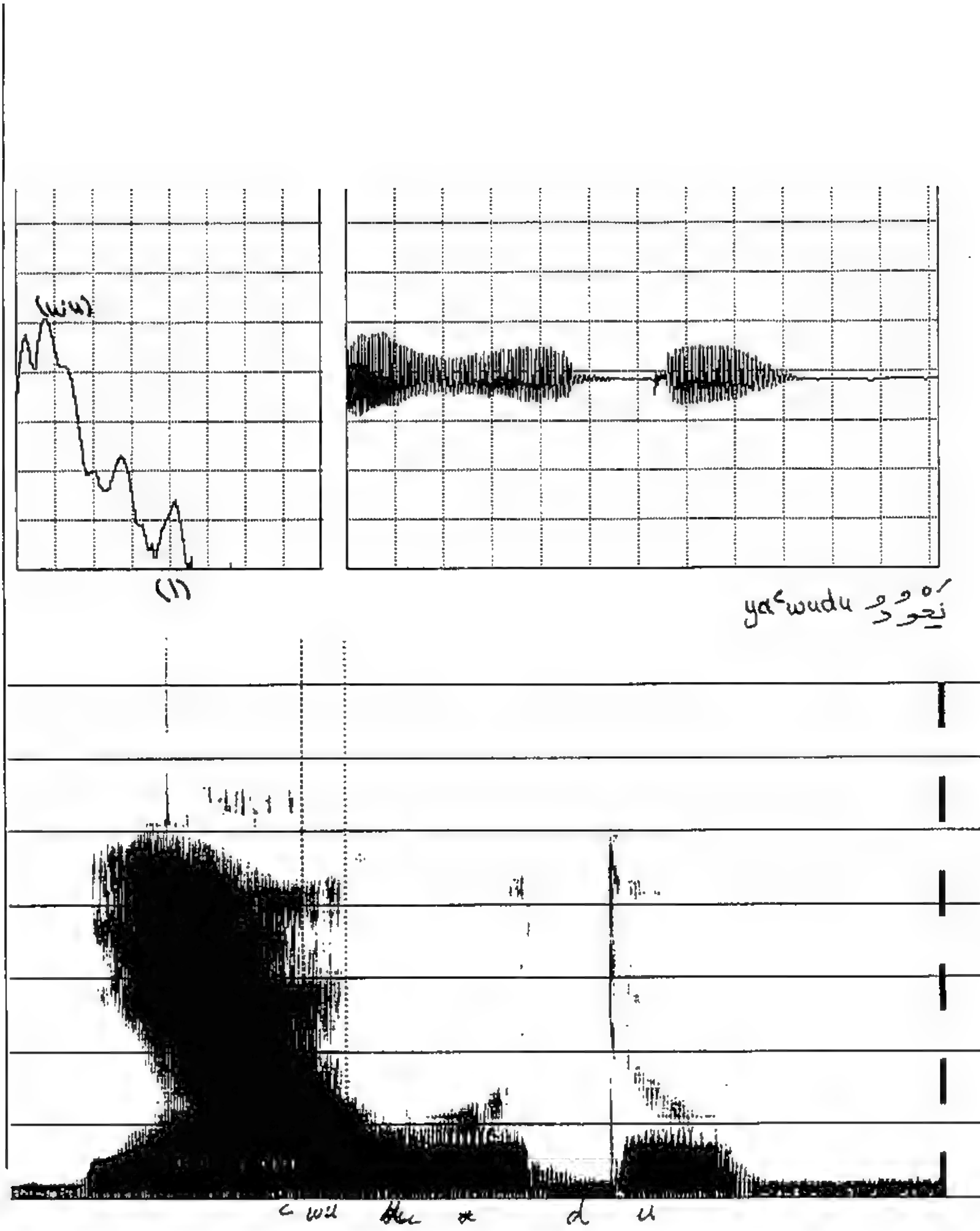
(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨٠ وشرح المفصل ١٠/ ١١٠.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٣٨.

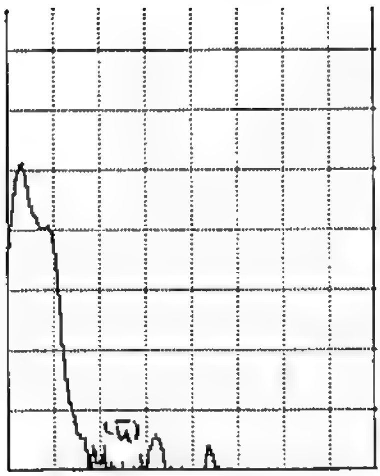
الملحق

لم تعد الدراسات اللغوية تكتفي بالوصف، سواء كان هذا الوصف تقريرياً أو تفسيرياً، ولا سيما في موضوع كموضوع هذه الدراسة، بل لا بد من الرجوع إلى الأجهزة العلمية، وقد قمت بزيارات إلى مركز الصوتيات في الجامعة الأردنية لمعرفة أثر الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة في بنية الكلمة العربية بالاستعانة بجهاز الاسبكتوجراف، حيث قام المشرفون على المركز بمساعدتي في استخدام هذا الجهاز، حيث طبقت على كثير من الأنماط اللغوية التي تظهر هذه الحركات في الأصل ومراحل التطور المختلفة، وفصلَّ الجهاز شكل الحركة الصاعدة والحركة الهابطة ومرحلة الفتح الخالص ومرحلة الإمالة باعتبارها حركات طويلة تسببت عن انكماش الحركات المزدوجة.

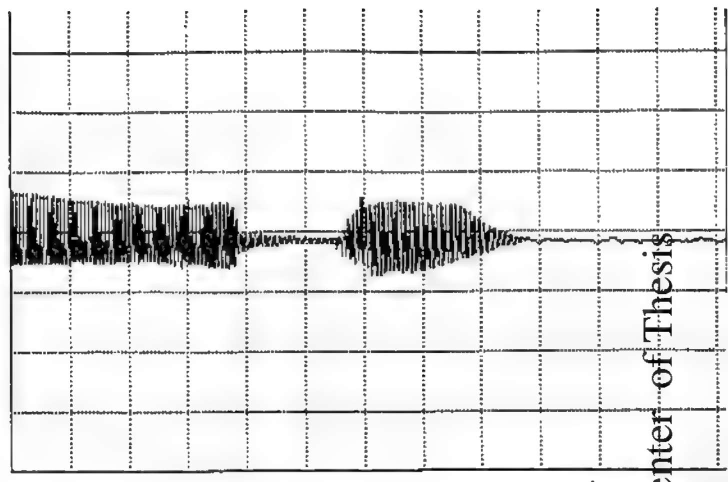
.. وفي هذا الملحق أثبتت الصور التي تظهر التردد الصاعد والتردد الهابط لهذه الحركات بالإضافة إلى تصوير طيفي لمواقع هذه الحركات في الكلمات المستعملة في الدراسة.



يبدو في الشكل (١) من هذه الصورة الصوتية للكلمة ya<wudu النغمة الصاعدة للحركة المزدوجة الصاعدة wu. وما بين العمودين المنقوطين في الشكل (٢) يمثل تصويراً طيفياً للحركة wu. حيث يظهر البناء المتكامل للفونيمين المشكلين لهذه الحركة المزدوجة.

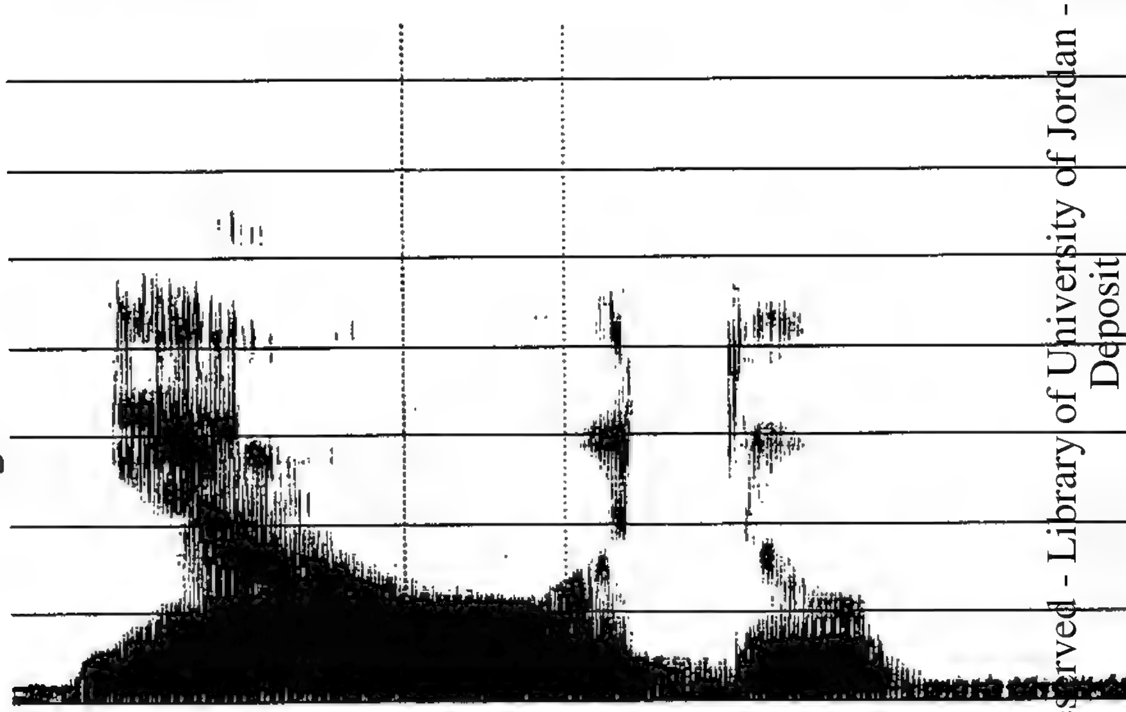


(٣)



yaʕū...

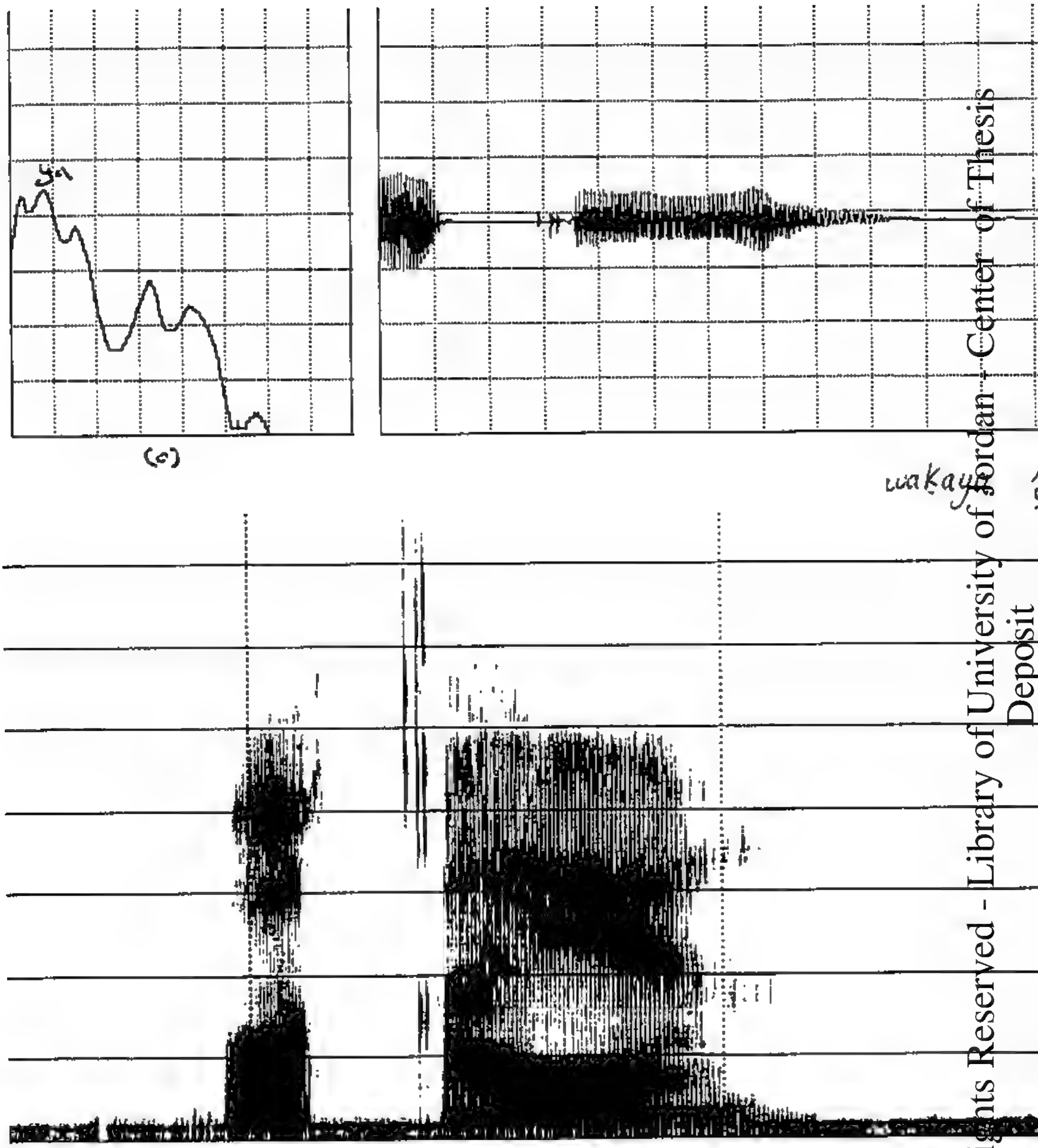
(٤)



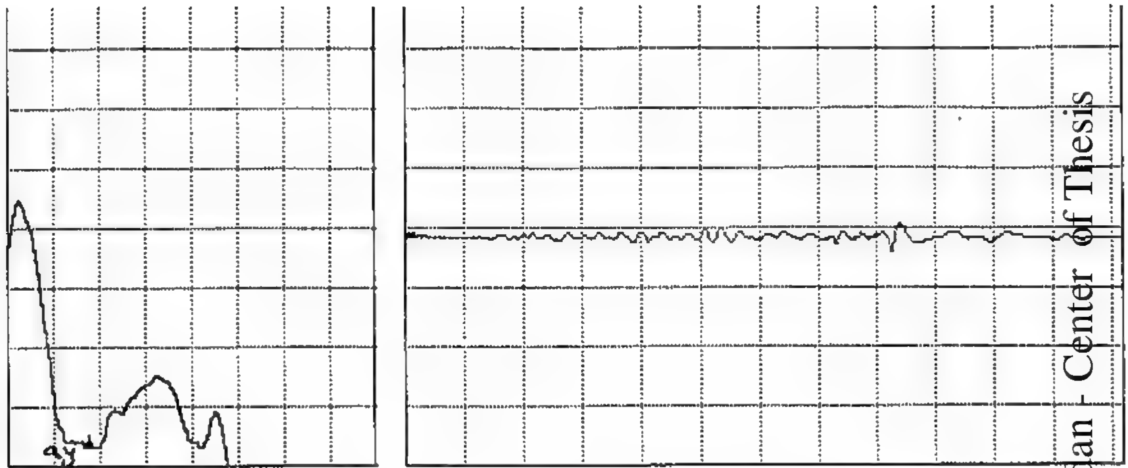
ū

يبدو في الشكل (٣) تغيير في شكل النغمة بعد التخلص من الحركة المزدوجة عن طريق حذف شبه الحركة ، وهذا المخطط يظهر الحركه الطويلة ū

وفي الشكل (٤) يظهر ما بين العمودين المنقوطين تصويراً طيفياً للضمة الطويلة (ū).

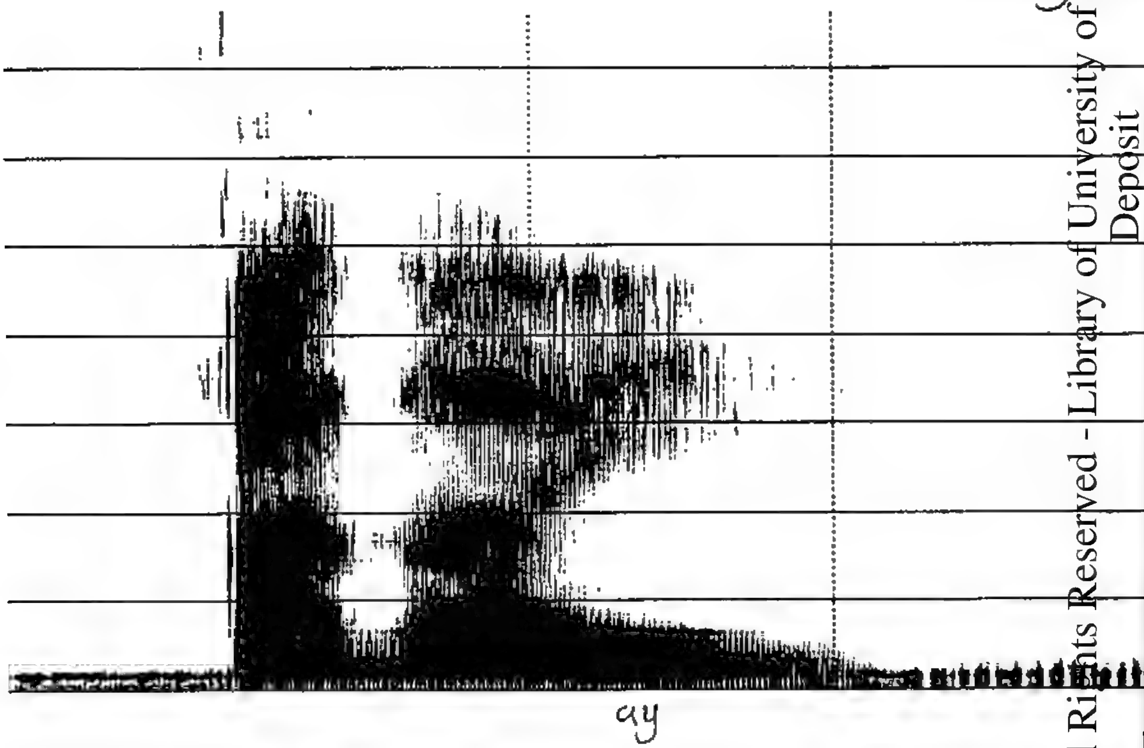


النغمة الصاعدة للحركة المزدوجة ya في الفعل waḳaya شكل (٥).



(٦)

kaday قضي

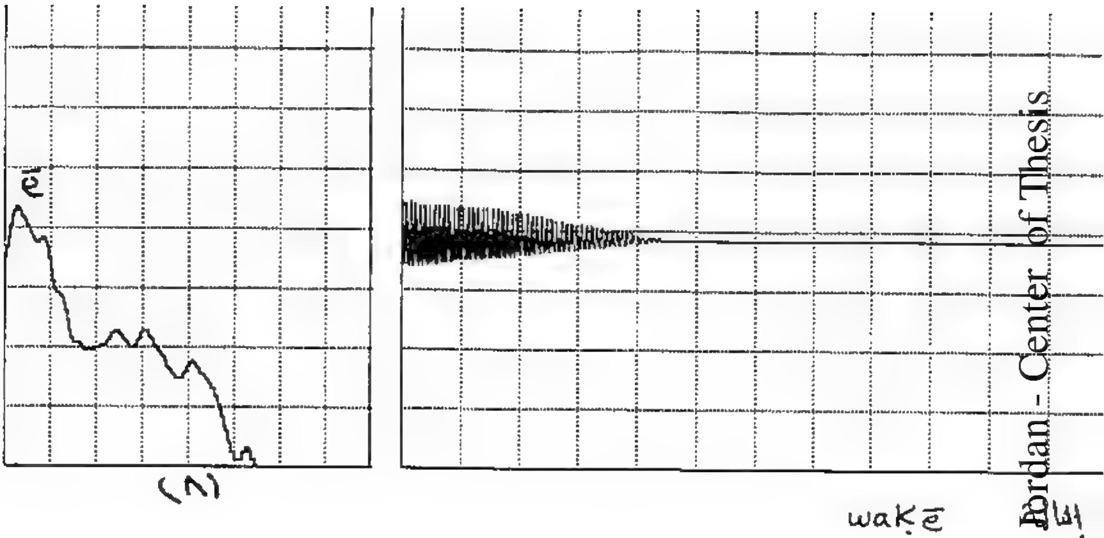


(٧)

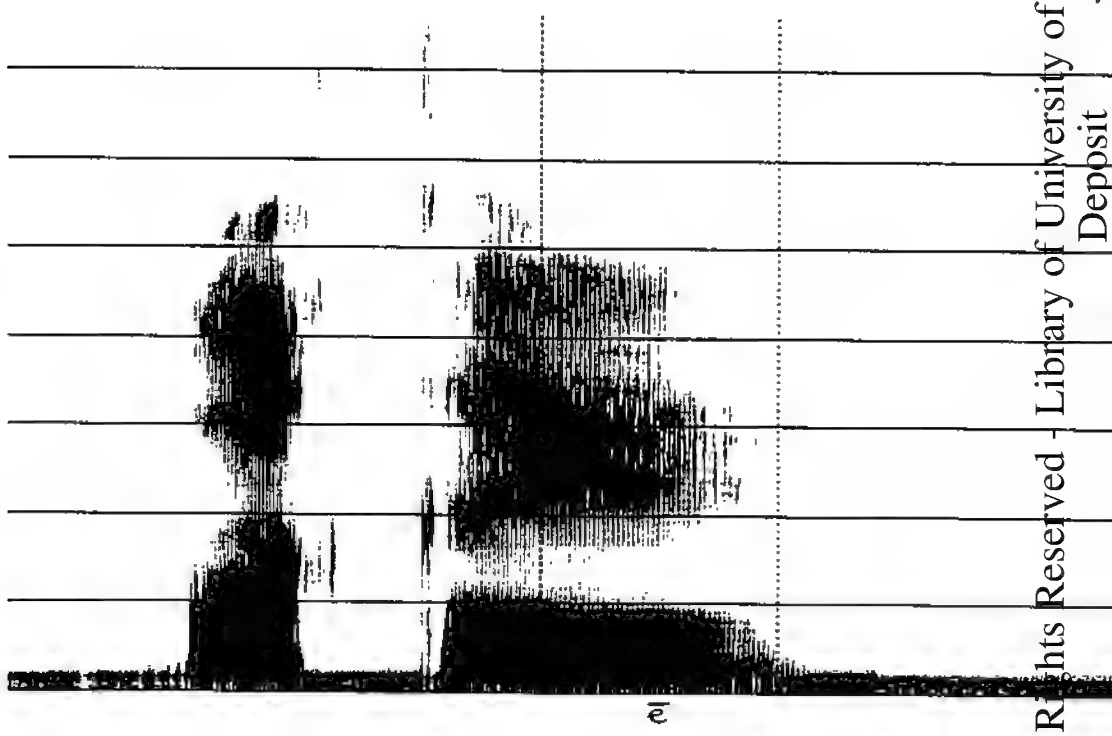
يظهر الشكل (٦) النغمة الهابطة للحركة المزدوجة الهابطة (ay) كما في الشكل الصوتي kaḍay.

تصوير طيفي للحركة المزدوجة الهابطة (ay) في الشكل الصوتي kaḍay.

شكل (٧).

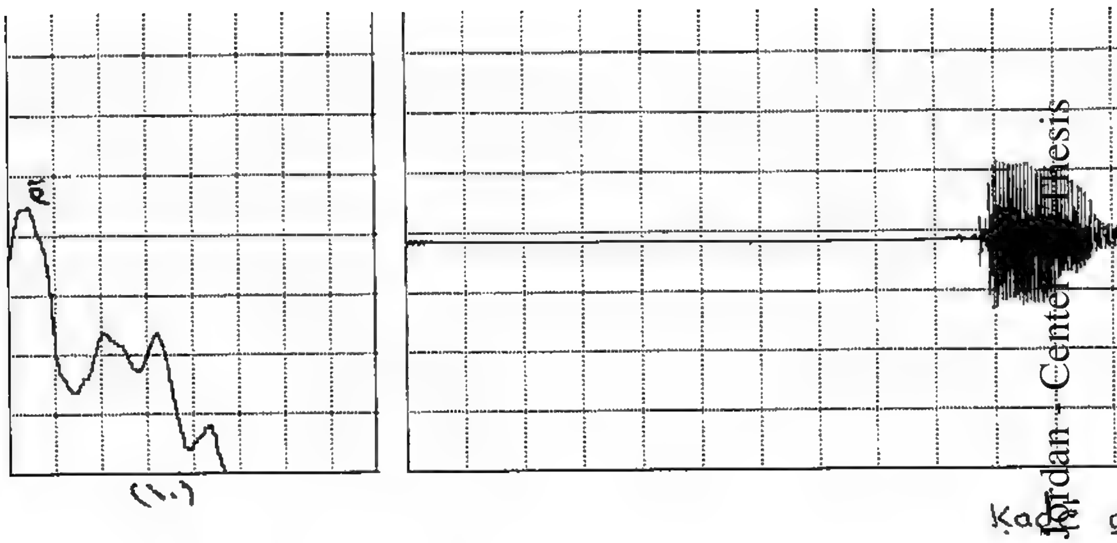


(٩)



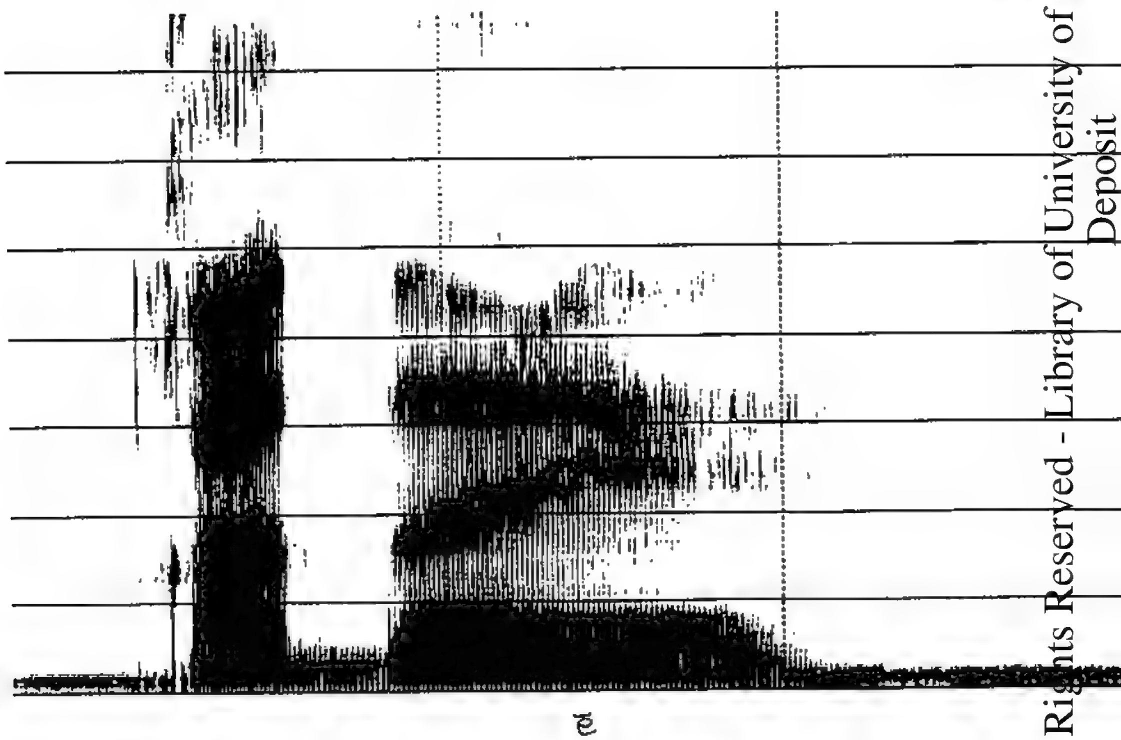
في الشكل (٨) تظهر النغمة الصاعدة للحركة الطويلة الممالة (ē) الناتجة عن انكماش الحركة المركبة ay في الفعل wak̦ay < wak̦ē بالإمالة.

وفي الشكل (٩) يظهر ما بين العمودين المنقوطين التصوير الطيفي للكسرة الطويلة الممالة (ē).



(١٠)

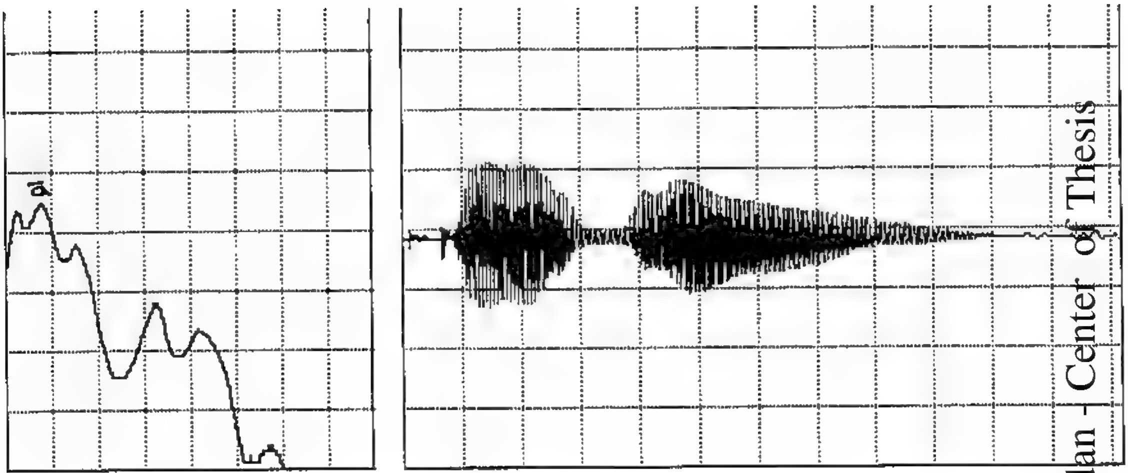
(١١)



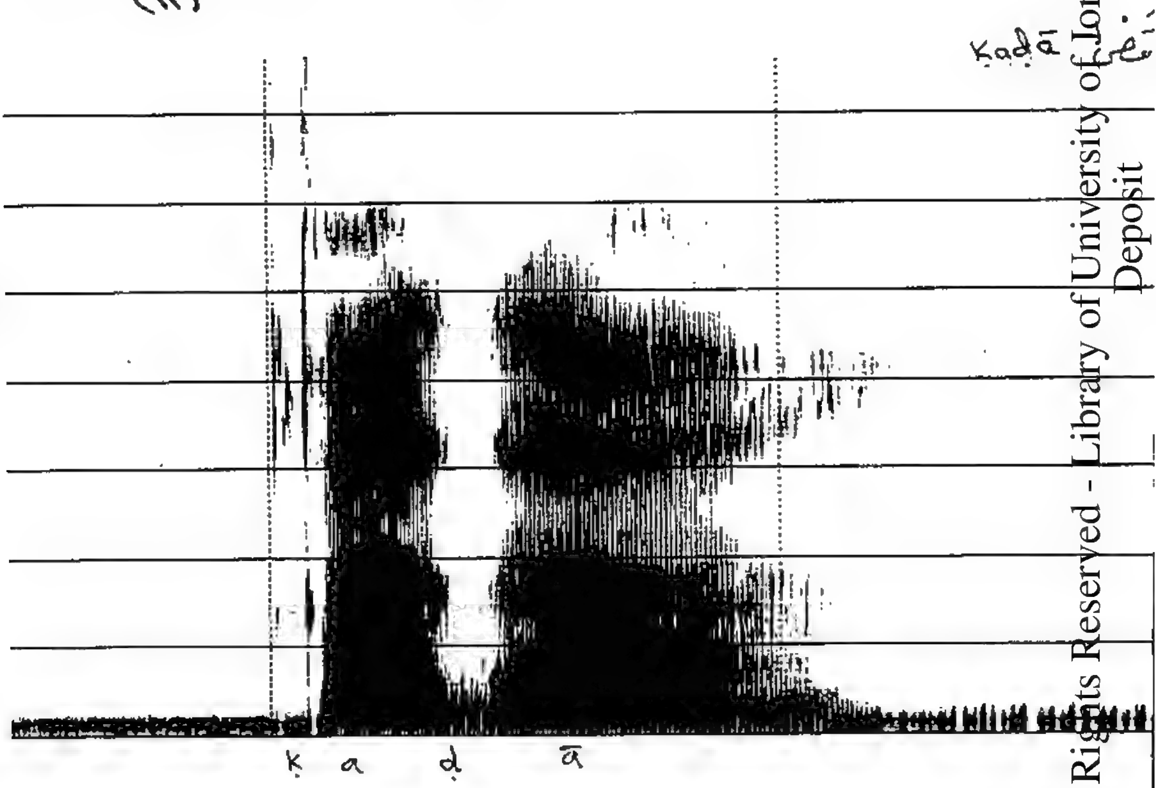
في الشكل (١٠) يظهر التغيير في شكل النغمة فبعد أن كانت هابطة في الحركة المزدوجة الهابطة (ay) صار فيه صعود ملحوظ بعد انكماشها إلى (ē).

يظهر الشكل (١١) تصويراً طيفياً للكسرة الطويلة (ē) في الفعل الممال kaḍē.

وقارن مع الشكل (٩) لبيان شكل التشابه.



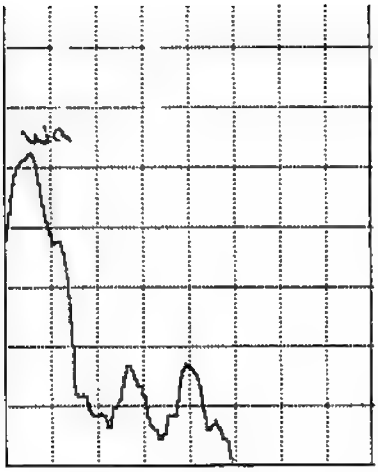
(١٢)



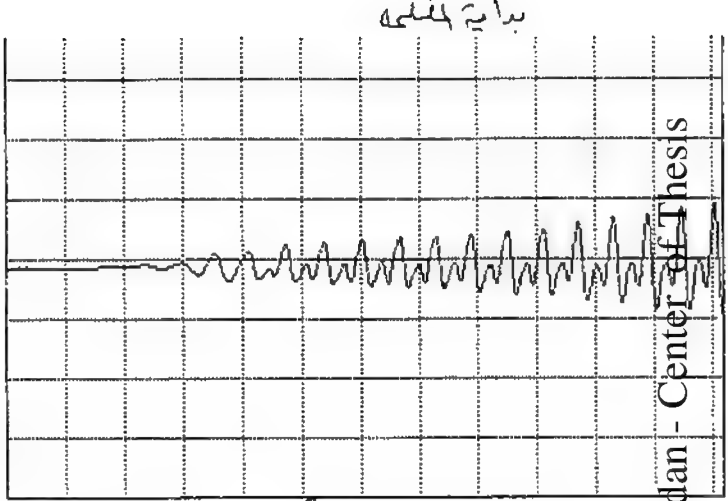
(١٣)

يظهر الشكل (١٢) حركة الفتحة الطويلة (ā) في الفعل (قضى) بعد تطورهِ الى مرحلة الفتح الخالص.

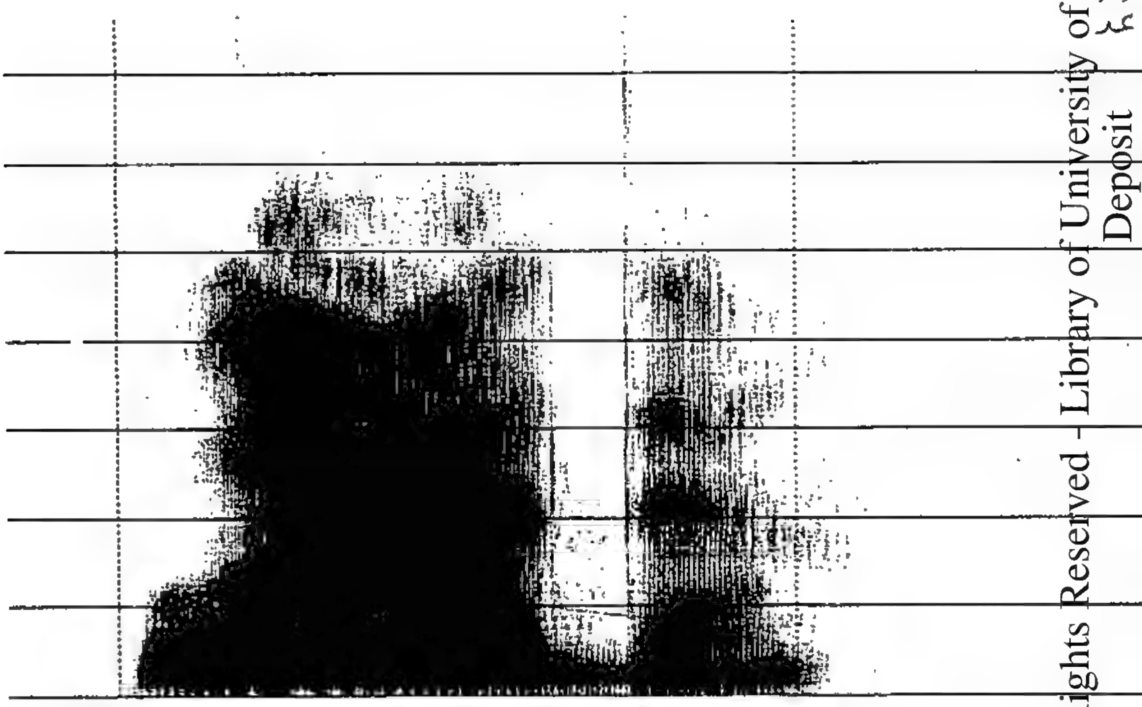
ويظهر الشكل (١٣) تصويراً طيفياً للفعل (قضى) وتظهر في آخر الفتحة الطويلة، قارن مع الشكل (١١) لترى الفرق.



(١٤) وَ

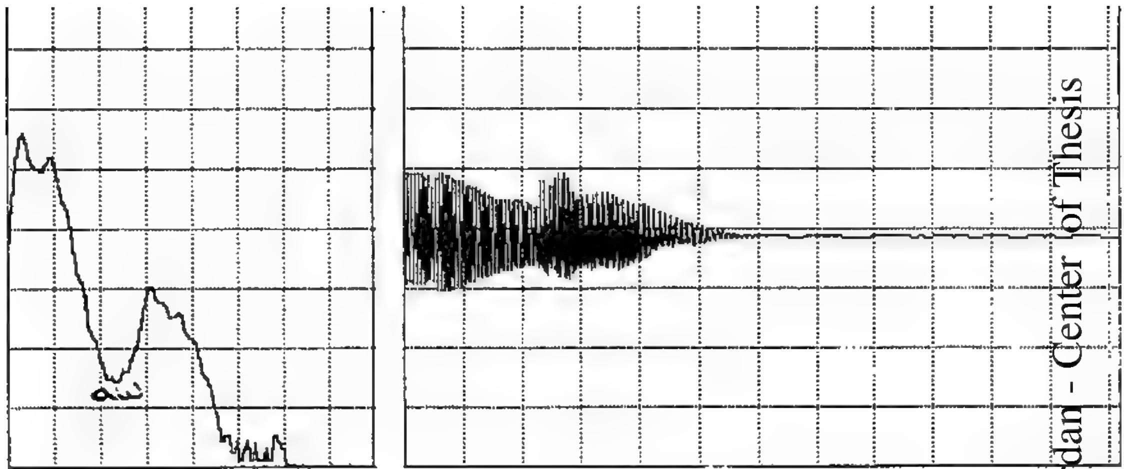


(١٥)



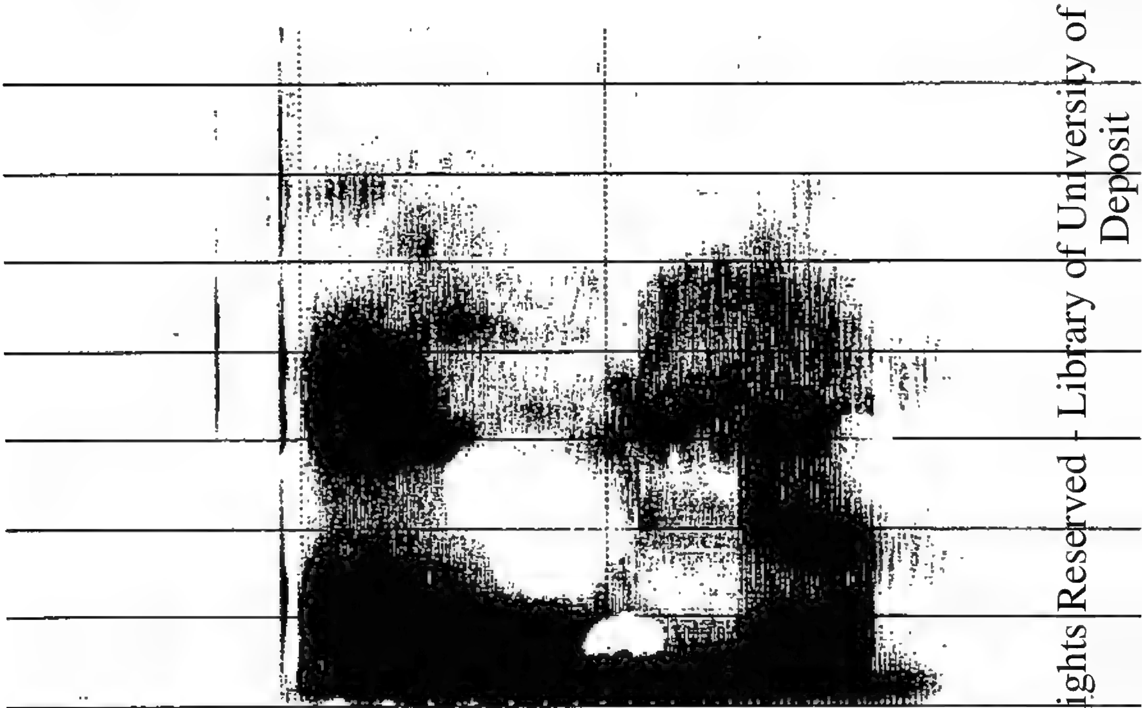
(١٦) وَ

يمثل الشكل (١٤) الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) وهي جزء من الفعل wa<ada (وَعَدَ) كما يظهر الشكل (١٥) نطق الحركة المزدوجة الصاعدة نفسها. كما يظهر الشكل (١٦) صورة طيفية لنطق (wa).

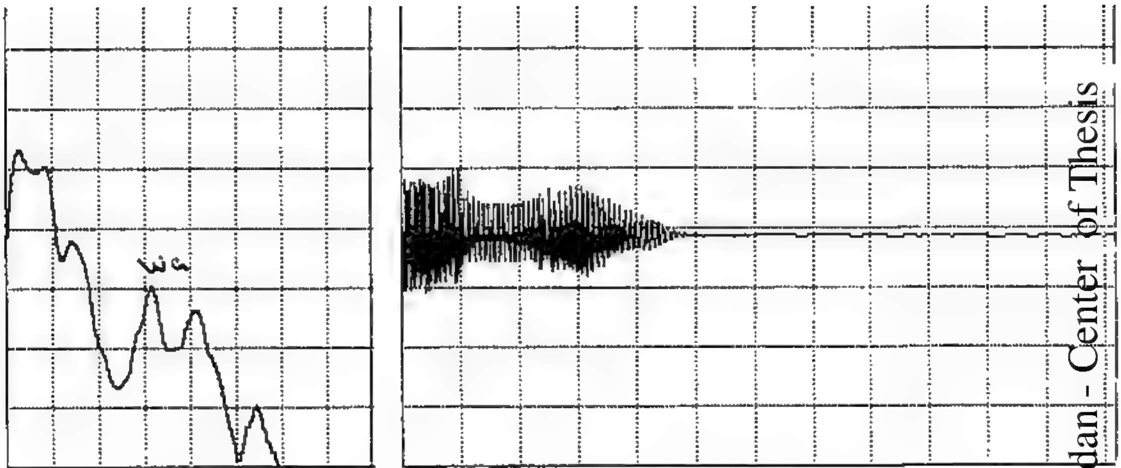


(١٧)

Kawla قول



النغمة الهابطة في الشكل (١٧) تظهر الحركة المزدوجة (aw) في الفعل ḳawla الذي كان أصلهُ ḳawala بعد ضياع حركته. قارن مع الشكل (١٨) القادم.

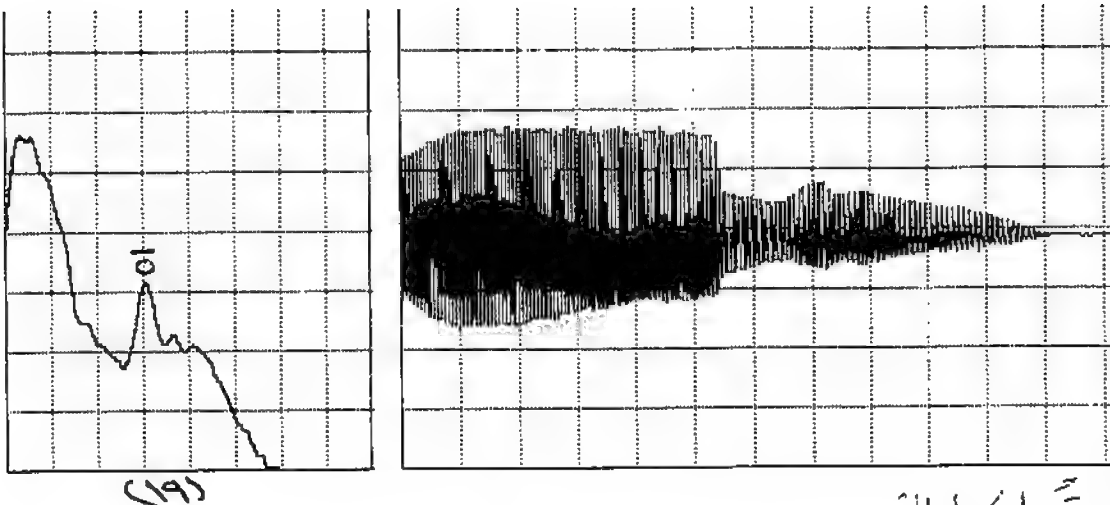


(١٨)



واو

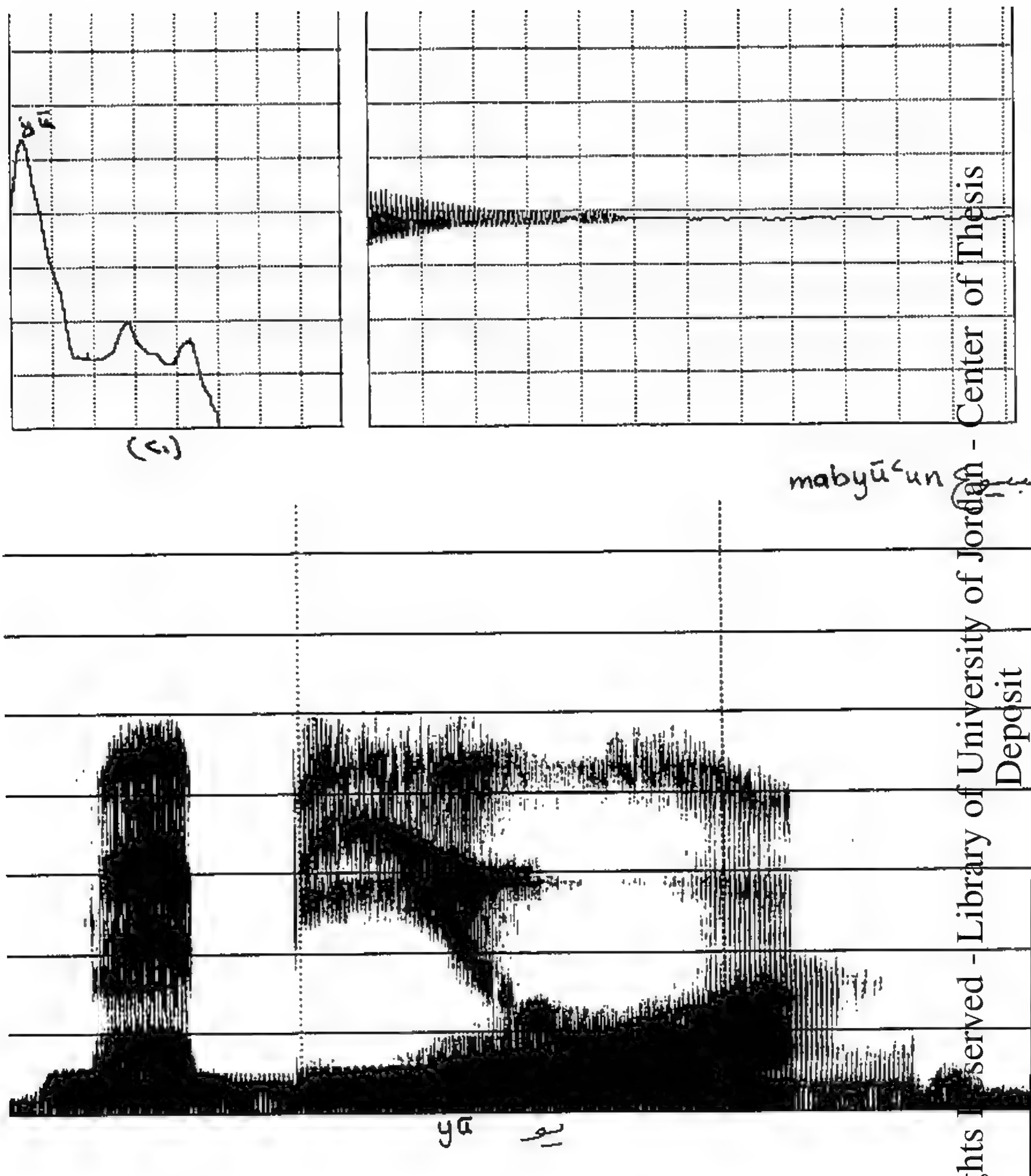
النغمة الصاعدة في الشكل (١٨) للحركة المزدوجة الصاعدة (wa) في الفعل kawala وهو الصورة المفترضة لأصل هذا الفعل (قال).



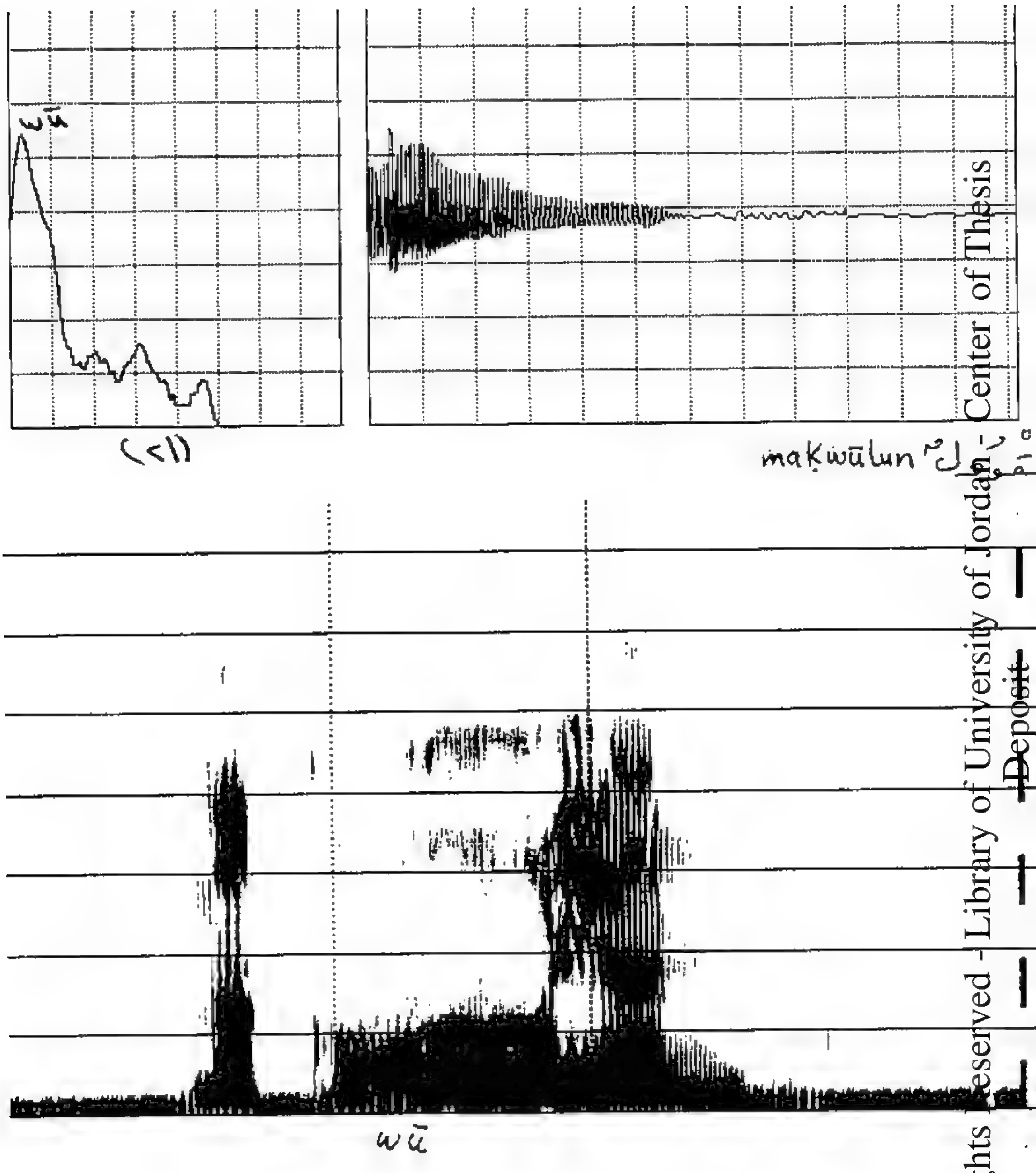
(١٩)



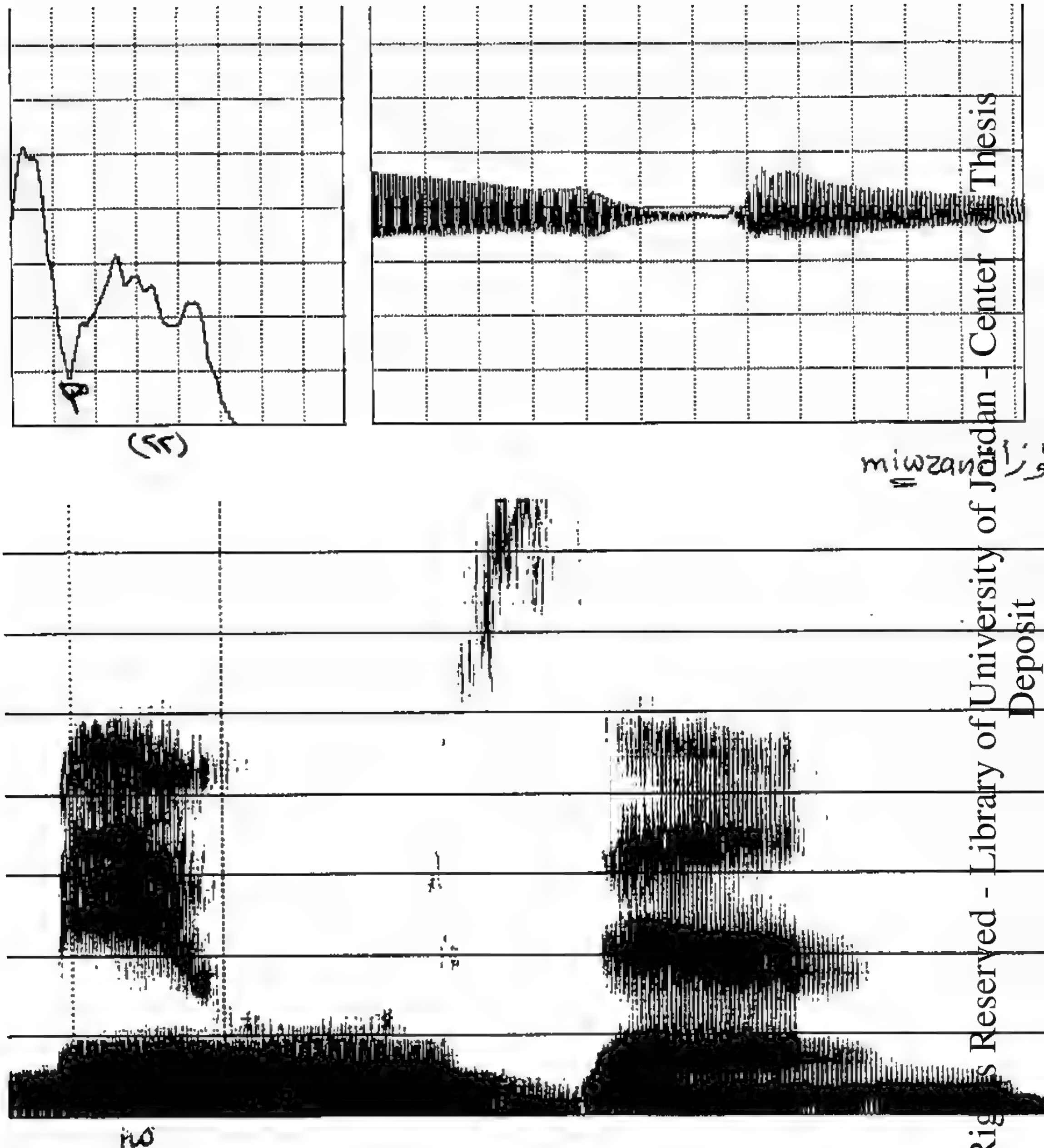
بعد انكماش الصوت المركب (aw) في الفعل kawla إلى (ō) كما في الشكل (١٩).



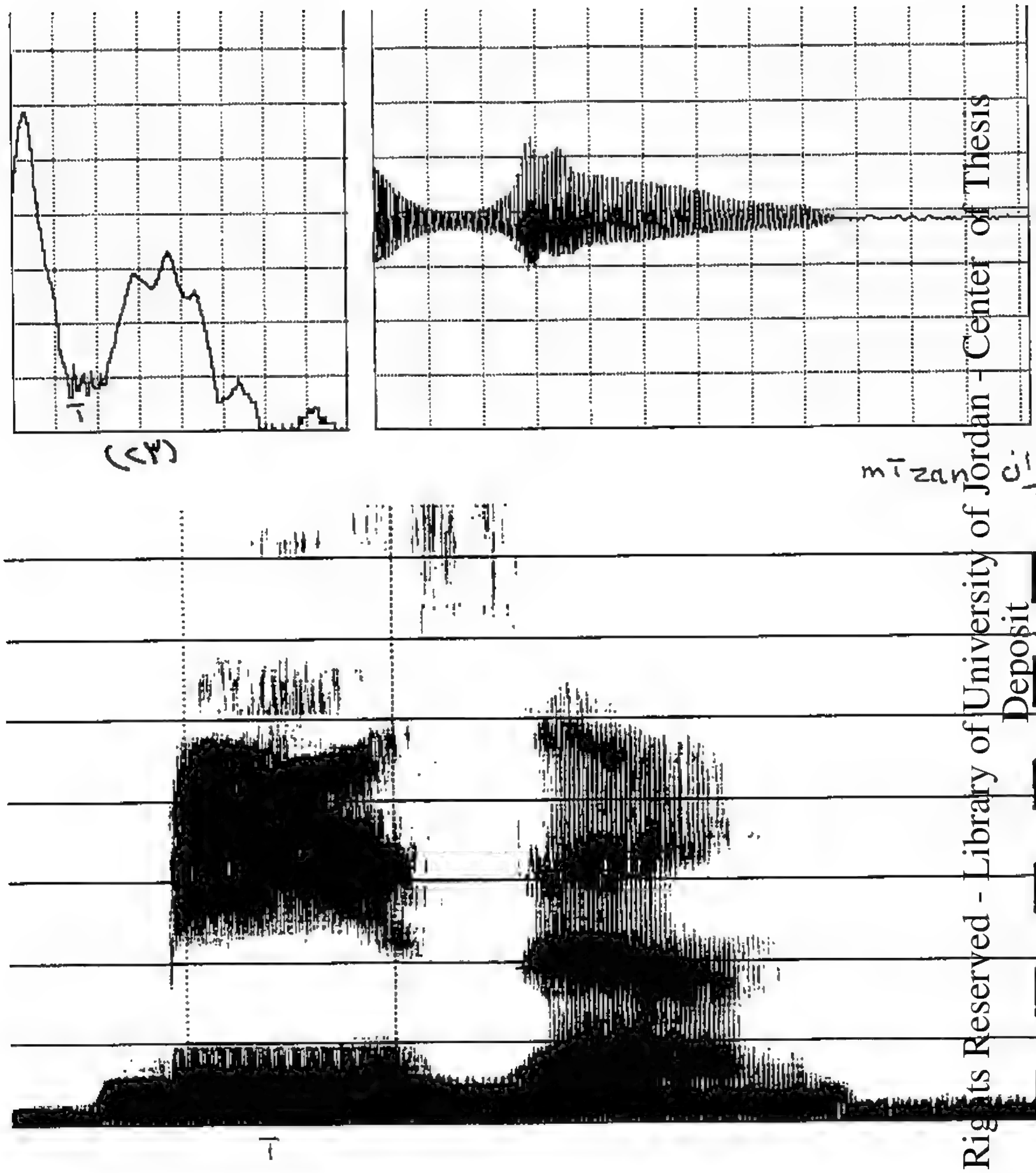
النغمة الصاعدة للحركة المزدوجة (yū) في اسم المفعول (mabyū<un) تبدو واضحة في الشكل (٢٠).



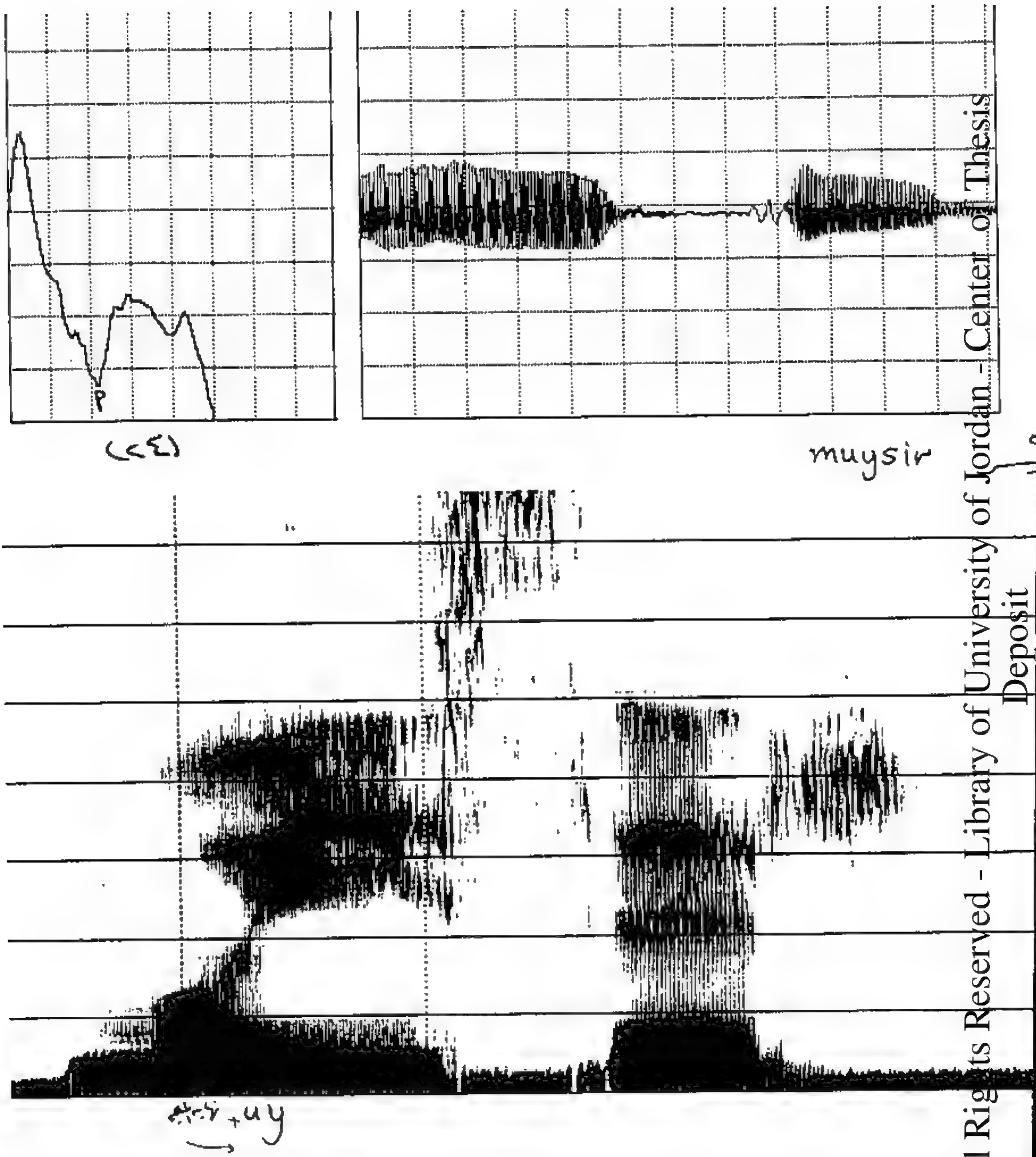
الحركة المزدوجة الصاعدة (wū) في الكلمة makwūlun تبدو في الشكل (٢١).



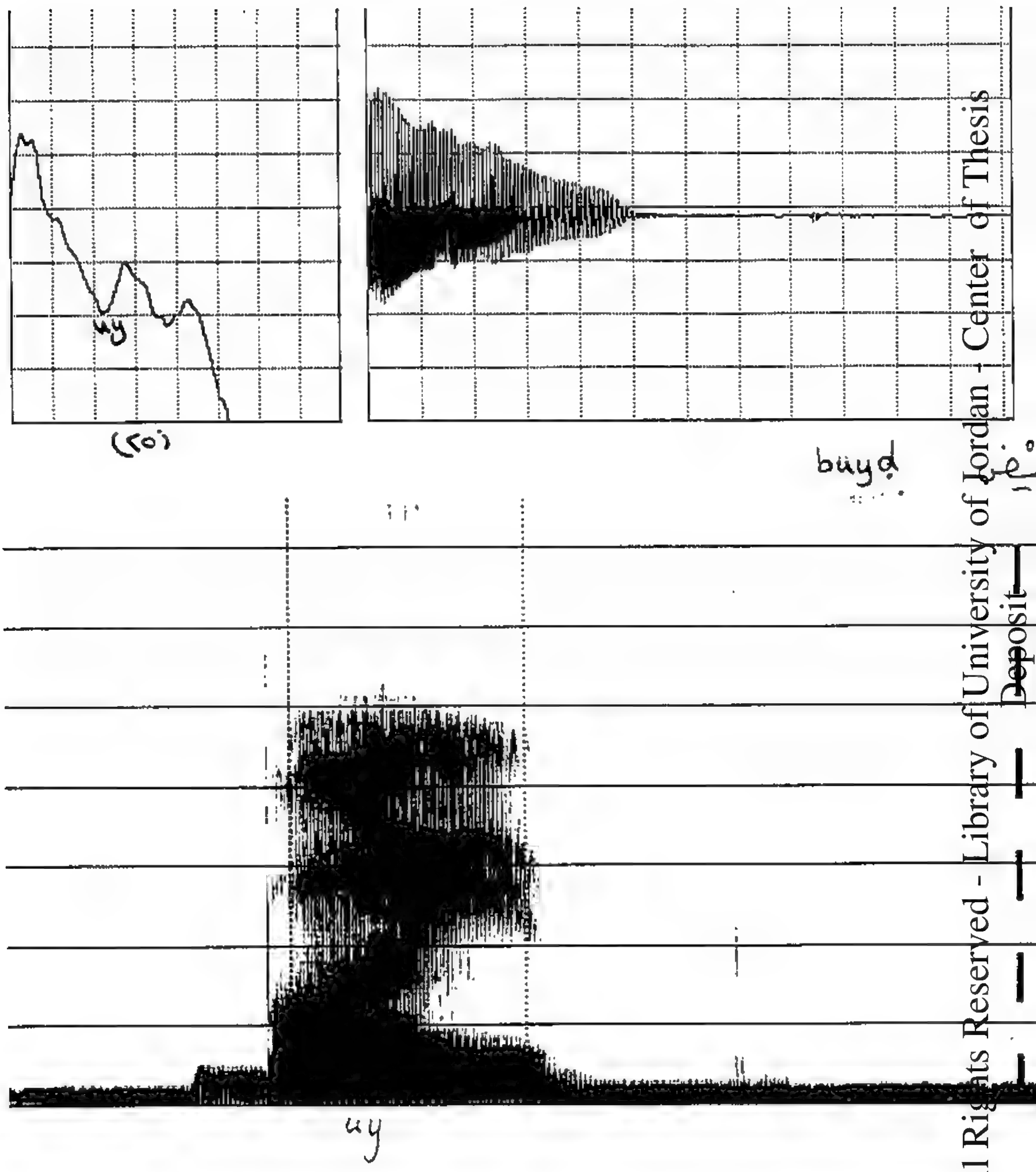
الهبوط الحاد في الحركة المزدوجة (iw) في الكلمة miwzān (مِوزان) وهي أصل الكلمة (ميزان). ويبدو الهبوط واضحاً عند إشارتنا التي أثبتناها رامزين اليها بالرمز (أ) انظر الشكل (٢٢).



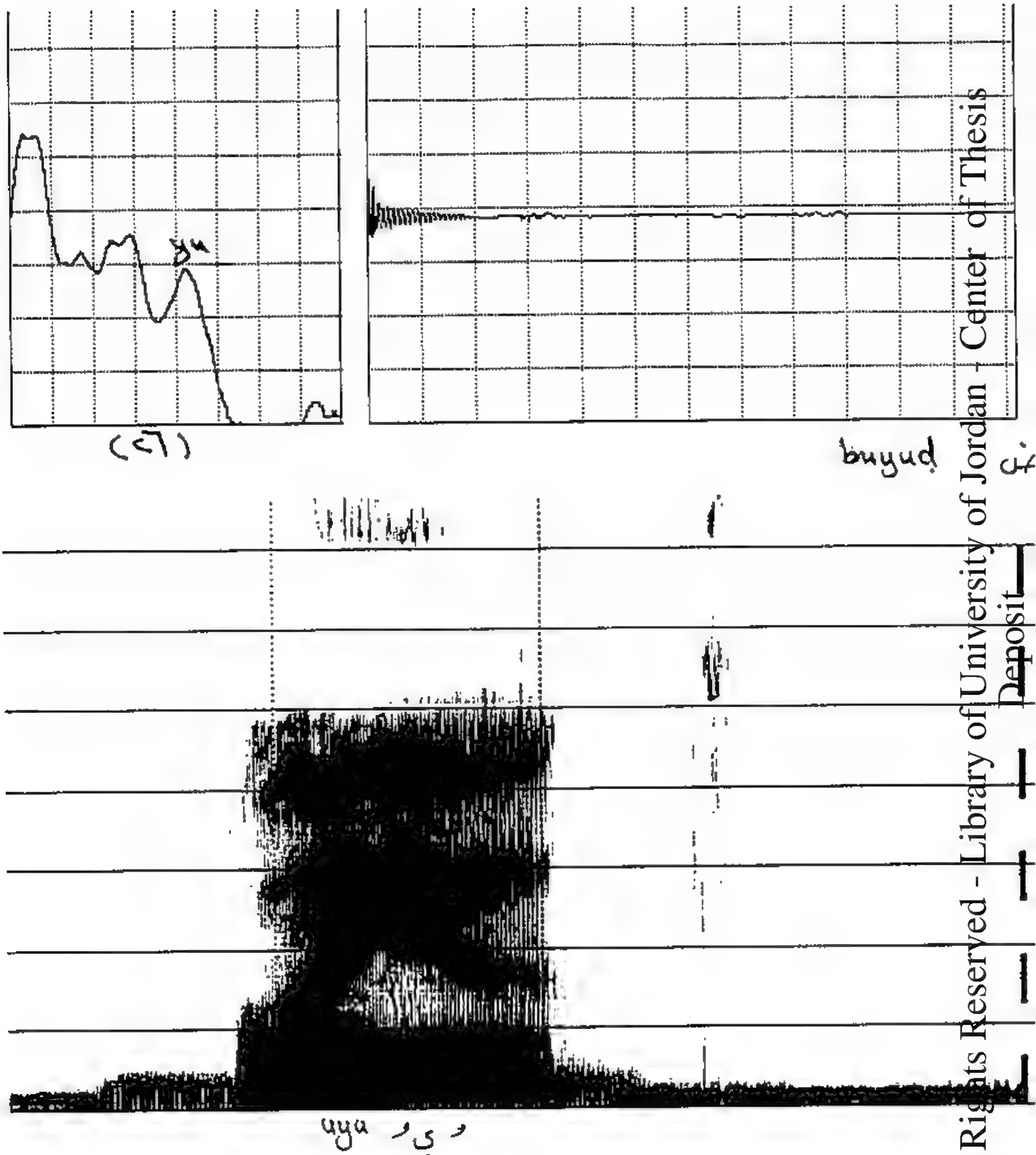
بعد زوال الحركة المزدوجة عن طريق حذف شبه الحركة (W) والتعويض عنها بمدّ الحركة. حيث يبدو الهبوط مليئاً بالذبذبة لأنه نطق للكسرة (ī). انظر الشكل (٢٣).



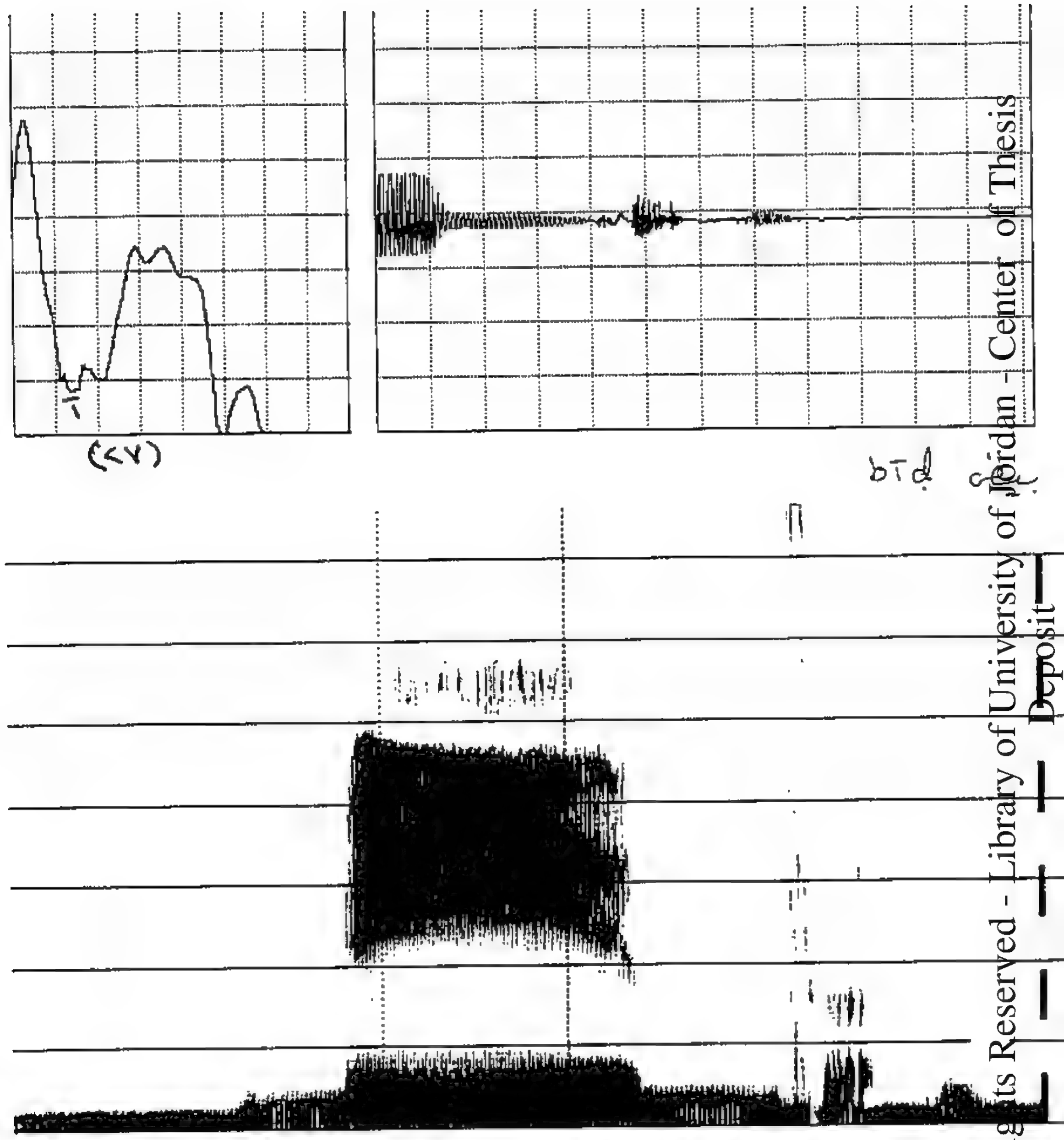
كما يبدو الهبوط واضحاً في الحركة المزدوجة الهابطة (uy)- شكل (٢٤). في كلمة muysir وهو الأصل المفترض للكلمة mūsir.



بعد حذف الحركة من الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (uy)، انظر الشكل (٢٥).



الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) buyuḍ، (بُيُض) قبل تطورها إلى بيض(bīḍ)–
انظر الشكل (٢٦).



بعد التخلص من الحركة المزدوجة عن طريق عدة تحركات لغوية يظهر الشكل (٢٧) الكسرة الطويلة (آ) . انظر الشكل (٢٧).

الخاتمة

بعد أن انتهينا من استعراض طريقة اللغة العربية في التعامل مع الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة نخرج بالنتائج الآتية:

١- تشكل الحركات المزدوجة بيئة صوتية مستثقلة تحاول اللغة التخلص منها طلباً للسهولة والتيسير في أغلب الأحيان، غير أن الحكم لا يطرد بهذا الشأن نتيجة لتدخل عناصر أخرى قد تمنع التحرك باتجاه التخلص من هذه الحركات.

٢- تتشكل الحركات المزدوجة الصاعدة والهابطة في الأنماط الاسمية المختلفة كما تتشكل في الأنماط الفعلية المختلفة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن اللغة لا تكاد تختلف في شكل تعاملها مع هذه الحركات فيهما.

٣- لقد وجدتُ أن اللغة في تعاملها مع الحركات المزدوجة إذا جنحت باتجاه التخلص منها فإنها غالباً ما تتخلص من شبه الحركة، لأنها غالباً ما تشكل السبب الأول في استثقال النمط اللغوي، ولكن هذا الأمر ليس مطرداً، إذ إنها في حالات معينة تضحي بالحركة التي تمثل نواة الحركة المزدوجة كما نجد في حالة إسناد الناقص إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، حيث تستدعي اللغة ما أطلق عليه في الدراسة (الضمير بالإنابة) وذلك للتخلص من ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة (Hiatus) وهو وضع غير مقبول في اللغة العربية إلا في حالة نادرة وهي الحالة التي أطلق عليها علماؤنا القدامى مصطلح (همزة بين بين).

٤- تتخلص اللغة العربية من الحركة المزدوجة الهابطة (aw) في مضارع المثال الواوي دون تعويض، والأمر نفسه ينطبق على أمر المثال مع فارق بسيط وهو أن اللغة في الأخير تستغني عن المقطع الذي يحتوي على الحركة المزدوجة الهابطة (iw) كاملاً دون أن تلجأ إلى تعويضه.

٥- من الطرق الشائعة التي لجأت إليها اللغة في سبيل التخلص من الحركة المزدوجة حذف شبه الحركة والتعويض عنها عن طريق مد الحركة التي تسبقها، وربما كانت هذه الطريقة أشهر الطرق التي لجأت إليها اللغة في هذا المقام.

٦- قد تلجأ اللغة أحياناً إلى التعويض بالهاء ولا سيما عندما يشكل حذف الحركات المزدوجة إجحافاً بالكلمة، كما في الأمر من الناقص واللفيف خاصة نحو: عِهْ، اخشهْ، بل إن الأمر قد ينسحب على المضارع أيضاً كما في لم يرضه.

٧- من أشكال التعويض عن الحركة المزدوجة أيضاً ظاهرة الهمز، سواء أكانت الحركة المزدوجة في أول الكلمة أم في حشوها أم في آخرها، وذلك نحو إشاح وإسادة مكان وشاح ووسادة، و أدؤر وغؤور مكان أدور وغُوور، وقضاء وشقاء مكان قضاي وشقاي.

٨- على الرغم من أن الحركة المزدوجة وضع صوتي مستثقل كما أسلفنا، إلا أن اللغة قد تجدها أقلّ عنتاً من المقطع الثلاثي الطويل المغلق، حيث تلجأ اللغة إلى الحركة المزدوجة فراراً من هذا المقطع، ومثل هذا ينطبق على المقطع الرباعي القصير المغلق بصامتين نحو: دُويبه التي فرت منها بعض اللهجات إلى كلمة دُوابَّة.

٩- إن تحول الأفعال الناقصة الواوية المزيدة إلى الياء (وهو تحول مطرد) لا يمكن أن يفسر في حالة الماضي، بل إن الأمر قد تم بتأثير التخلص من الحركات المزدوجة في حالة المضارع، فالفعل استدعى حدث تحوله إلى الياء في مضارعه يستدعِوُ الذي تحول إلى يستدعي بتأثير حذف الحركات المزدوجة والتعويض عنها، وهو مفصل في موضعه من هذه الدراسة، وكذلك في سائر أوزان المزيد.

١٠- يشكل التشديد عنصر تخفيف للحركات المزدوجة المستثقلة، ولهذا فإن اللغة لا تنزع إلى التخلص من الحركة المزدوجة الهابطة أو الصاعدة إذا كان النمط اللغوي مشدداً في موضع هذه الحركة مثل قيِّم وقوَّم.

١١- لموقع الحركة المزدوجة أثر في قبولها وعدم التخلص منها، وذلك إذا وقعت في أول الكلمة مثل وصل ويسر وواصل وياسر وغيرها.

١٢- الحركة المزدوجةتبقى إذا كانت تحمل قيمة دلالية معينة، وتزول هذه القيمة إذا تحركت اللغة باتجاه الاستغناء عن الحركة، كما في حالة البناء للمجهول من المثال الواوي الثلاثي مثلاً، فقد تكونت الحركة المزدوجة المستثقلة (wu) للدلالة على معنى البناء للمجهول، فلو تخلصت منها اللغة لفقدت هذا المعنى. وكذلك في حالة النسب عند بنائه بناء نسب من

الناقص تتشكل في آخره حركتان مزدوجتان الأولى هابطة والثانية صاعدة مثل مرميٌّ (marmiyyun) فلو تخلصت اللغة من إحدى هاتين الحركتين أو كلتيهما كما يحدث في مواضع أخرى لفقدت دلالة النسب في الكلمة، وينطبق مثل هذا أيضاً على التصغير.

١٣- قد يحدث التخلص من الحركة المزدوجة لبساً بين بعض الأوزان، ولهذا فقد اختارت اللغة الإبقاء على بعض الحركات المزدوجة التي تتخلص منها لتحقيق أمن اللبس، وذلك كما في كلمة وعدة، فإذا كانت دالة على المصدر حذفت، فنقول وعد عِدَةً، وأما إذا دلت على المرة أو الهيئة فإنها لا تحذفها حتى لا يحدث لبس بين المصدر وهاتين الصيغتين.

توصلت الدراسة إلى أن التخلص من الحركات المزدوجة لا يتم بمعزل عن الظواهر اللغوية الأخرى، إذ ربما تدخلت بعض هذه الظواهر في عملية التخلص هذه، مثل:

١- ظاهرة القياس الخاطيء التي تدخلت في بعض الأنماط اللغوية مثل التراث مكان الوارث عن طريق القياس على الأفعال التائية الفاء، نحو: تبع، ومثل هذا ما حدث في التُّهَمَة والتُّخَمَة في الوهمة والوخمة وغيرهما.

٢- ظاهرة القلب المكاني التي قد يكون السبب فيها استثقال الحركات المزدوجة، فتلجأ اللغة إلى قلب النمط إلى نمط أسهل على الرغم من تشكل حركات مزدوجة فيه وذلك نحو: أنوق التي استُثقِلت فيها الحركة المزدوجة (wu) فلجأت اللغة إلى القلب المكاني فصارت أينق.

٣- وتتدخل عملية المماثلة في بعض الأحيان في بناء بعض الكلمات التي تحتوي في بنائها على حركات مزدوجة لا يمكن التخلص منها دون عملية المماثلة هذه، مثل: بُيْض التي تحولت إلى بيض بفعل قانون المماثلة أولاً، ثم بالتخلص من الحركة المزدوجة الهابطة ثانياً.

وبعد، فهذه النتائج ليست هي جميع ما توصل إليه البحث، بل هناك الكثير منها في طياته وبين سطوره، لا تخفى على القارىء النبيه، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

ملخص الرسالة باللغة العربية

أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية

دراسة لغوية

تبحث هذه الدراسة في موضوع مهم من موضوعات الصرف العربي، وهو أثر الحركات المزدوجة في بنية الكلمة العربية. وهو موضوع جديد في مضمونه لم يبحث من قبل في دراسة مستقلة متكاملة. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التفسيري الذي يعتمد التحليل أساساً مهماً من أسسه، وقد عمدت الدراسة إلى استعمال الكتابة الصوتية بسبب عدم وضوح نظام الحركات في اللغة العربية الذي لا يميز في كثير من الأحيان بين الحركات الطويلة وأشباه الحركات، حيث يعطيها رمزاً واحداً.

وقد جاءت الدراسة في تمهيد وبابين وملحق وخاتمة:

التمهيد: يتحدث عن النظام المقطعي للغة العربية وأنواع المقاطع ومفهوم الحركات المزدوجة.

الباب الأول: يتحدث عن الأفعال، وينقسم إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول: ويتحدث عن الفعل المثال

الفصل الثاني: ويتحدث عن الفعل الأجوف

الفصل الثالث: ويتحدث عن الفعل الناقص

الفصل الرابع: ويتحدث عن اللفيف بفرعيه.

الفصل الخامس: ويتحدث عن بعض اللواحق الفعلية

الفصل السادس: ويتحدث عن المبني للمجهول.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن تأثير الحركات المزدوجة لا يكون إلا في الأفعال المعتلة.

الباب الثاني: يتحدث عن الأسماء، وينقسم إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول: ويتحدث عن المصادر

الفصل الثاني: ويتحدث عن المشتقات

الفصل الثالث: ويتحدث عن التثنية والجموع

الفصل الرابع: ويتحدث عن بعض التراكيب الاسمية التي لا تخضع لقياس.

مع ملاحظة أن تأثير الحركات المزدوجة لا يظهر إلا في الأسماء التي تشكل أصوات العلة جزءاً في بنيتها.

أما الملحق فقد أورد البحث فيه بعض الصور العلمية التي تصور الحركات المزدوجة وأشكال تطورها.

وأما الخاتمة فقد أُدرج فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وقارىء هذه الدراسة يلاحظ بوضوح كيفية تعامل اللغة العربية مع الحركات المزدوجة ، فهي أحياناً تقبلها وفقاً لشكلها وموضعها، وبعض الظروف الصوتية المصاحبة لها كما في حالة التشديد مثلاً، وفي أحيان أخرى ترفضها وتلجأ إلى تغييرها والتخلص منها إما عن طريق حذفها والتعويض عنها، أو عن طريق حذفها دون تعويض. وهناك طرق أخرى للتعامل معها منثورة في ثنايا البحث.

Abstract

Diphthongization in the word structure in Arabic, A Linguistic study

This research studies one of the most important Arab aspects, the effect of the diphthong in the structure of the Arab word. This is a new subject and no complete and independent research has ever shed light on it before. This study adopts the illustrative and descriptive approach which mainly depends on the analysis as a main part of it. Due to the mysteriousity of the super segmental system and pseudo long semi vowels in the Arabic language, this study aims deliberately at using phonetical writing.

The componants of this study is made up of a preface, two parts, appendix and conclusion. The preface is concerned with the syllabic system, kinds of syullabels and the concept of the diphthong in the Arabic language.

The first part of the study talks about the verbs and is devided into the follwing chapters:

1. The first chapter talks about the initiated voweled-verbs (miṯāl).
2. The second chapter talks about the mid voweled- verbs. (> a ǧ waf)
3. the third chapter talks about the ended voweled- verbs. (nāḳ iṣ).
4. The fourth chapter talks about:
   a. The initiated and ended voweled-verbs at the same time (lafīf mafrūḳ)
   b. The mid and ended voweled- verbs at the same time (lafīf maḳrūn).

5. The fifth chapter talks about the verbal followers.
6. the sixth chapter talks about the passive voice.

I find it necessary to point out that the effect of the diphthong is peculiar to the voweled- verbs only.

The second part of this study is devoted to the Nouns. and is devided into the following chapters:

1. The first chapter talks about gerunds
2. The second chapter talks about derivations
3. The third chapter talks about the dualism and pluralism.
4. The fourth chapter talks about some unmeasurable noun compounds.

I should mention that the effect of the diphthong appears only in the nouns which the vowel sound makes a part of them. The appendix shows some scientific photographs of the diphthong and the stages of its progress. while the conclusion of the study embodies the most important results of the study.

The reader of this study realizes clearly the way that the Arabic language deals with the Diphthong. Sometimes it accepts it as it is and accepts the companying sound conditions i.e. the gemination case. While , sometimes it rejects it and tries to change it and to get rid of it through the elemination and compansation or through elemination without compansation. I would like to say there are other ways that the Arabic language deals with the diphthong investigated in this study.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : العربية:

١- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، نشرة شعبان محمد اسماعيل ، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٢- أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، الدكتور يحيى القاسم، أبحاث ليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، الملجد الثاني عشر، العدد الثاني، ١٩٩٤م.

٣- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي حسن الشايب، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣م

٤- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، الدكتور يحيى القاسم، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ١٩٩٣م.

٥- إحياء النحو، الدكتور إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى النحاس، القاهرة، ١٩٨٤ -١٩٨٩م.

٧- أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م.

٨- أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة وتعليق الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.

٩- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

١٠- الأصوات اللغوية، الدكتور إبراهيم أنيس، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦١م.

١١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ابن خالوية، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٨٧م.

١٢- الأفعال، ابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٣- الإمالة في اللهجات العربية القديمة وامتداداتها دراسة وصفية تاريخية، رجب عثمان عيسى، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٨٨م.

١٤- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

١٦- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي، تحقيق الدكتور موسى العليلي، بغداد، ١٩٨٣م.

١٧- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة، الرياض، ١٩٨٣م.

١٨- بحوث ومقالات في اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م

٢٠- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، الدكتور فوزي الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ١٩٨٨-١٩٨٩م.

٢١- التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٢٢- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة.

٢٣- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٢٤- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢٥- التفسير الكبير، الإمام الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

٢٦- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، ابن بري، تحقيق مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٢٧- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق الدكتور علي الحمد، موسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٢٨- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، دكتور عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٩- حجة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعةالرابعة، ١٩٨٤م.

٣٠- الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، ١٩٧٩م.

٣١- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت(مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٣٢- دراسات في علم أصوات العربية، الدكتور داود عبده، موسسة الصباح، الكويت.

٣٣- دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة التاسعة، ١٩٨٦م.

٣٤- دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١.

٣٥- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، تونس، ١٩٦٦م.

٣٦- ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.

٣٧- ديوان جرير، نشره محمد اسماعيل الصاوي، القاهرة، ١٣٥٣هـ.
٣٨- ديوان الحطيئة من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، الموسسة العربية للطباعة والنشر.
٣٩- ديوان رؤبة بن العجاج، (مجموع أشعار العرب)، تصحيح وليم إلفرت (ابن الورد)، ليبزغ، ١٩٠٣م.
٤٠- ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، دار صادر ، بيروت.
٤١- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٤٢- ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٦٤م.
٤٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٤- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
٤٥- سر صناعة الإعراب، ابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٤٦- شذا العرف في فن الصرف، أحمدالحملاوي، المكتبة الثقافية، بيروت.
٤٧- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٠-١٩٨٢م.
٤٨- شرح الشافية، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م. (نسخة مصورة).
٤٩- شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.
٥٠- شرح المراح في التصريف، العيني، تحقيق الدكتور عبد الستار جواد.

٥١- شرح المعلقات السبع، الزوزني، دار الجيل، بيروت، ومكتبة المحتسب، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.

٥٢- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٥٣- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

٥٤- العربية الفصحى، هنري فليش، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م.

٥٥- علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة.

٥٦- علم الصوتيات، الدكتور عبد الله ربيع محمود والدكتور عبد العزيز أحمد علام، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٥٧- العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر الأندلسي، تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٥٨- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

٥٩- فصول في فقه العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م.

٦٠- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

٦١- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، الدكتور غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

٦٢- في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، الدكتور عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.

٦٣- في علم اللغة العام، الدكتور عبد الصبور شاهين، موسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م.

٦٤- في قواعد الساميات، الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، ١٩٨٨م، (طبعة بالأوفست).
٦٥- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبدالصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة
٦٦- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
٦٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
٦٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.
٦٩- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م.
٧٠- اللغة، فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، القاهرة، ١٩٥٠م.
٧١- ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبد الله القزاز، تحقيق منجي الكعبي، تونس، ١٩٧١م.
٧٢- مبادىء اللغة، الخطيب الإسكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٧٣- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر الأصبهاني، تحقيق سبيع حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.
٧٤- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠م.
٧٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩م.

٧٦- مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، نشره المستشرق برجشتراسر، دار الهجرة، بيروت.

٧٧- المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة، الدكتور صلاح الدين صالح حسنين، دار الاتحاد العربي للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

٧٨- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٧٩- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر، بيروت.

٨٠- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، دمشق، ١٩٨٦م.

٨١- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، دراسة وصفية تاريخية، آمنه الزعبي، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤م.

٨٢- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، منشورات جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٨٣- معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٨٤- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت، ١٩٧٢م.

٨٥- معجم علم اللغة النظري، الدكتور محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٨٦- المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.

٨٧- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٤م.

٨٨- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ

٨٩- المقتضب من كلام العرب، ابن جني، تحقيق الدكتور جابر محمد البراجة، مطبعة الأمانة، مصر، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م.
٩٠- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
٩١- من التحقيقات اللغوية، الشيخ عطية الصوالحي، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٢٧ سنة ١٩٧١م.
٩٢- المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطابع مصطفى الباب الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.
٩٣- المنقوص والممدود، الفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة.
٩٤- منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرانية في ضوء علم اللغة المعاصر، يحيى القاسم، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩م.
٩٥- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب، القاهرة.
٩٦- الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربية للطباعة والنشر، القاهرة.
٩٧- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
٩٨- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
٩٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٠٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٧م.

ثانياً - الأجنبية:

1- ***Beeston, (etal),***

Sabaic Dictionary, English- French- Arabic, Liberairie du Liban, Beyrouth, 1982.

2- ***Huber, C.,***

Journal d'un voyage en Arabie, 1981, (Hu).

3- ***Leslau, w.,***

Comparative Dictionary of Ge<ez, Ge<ez- English, English- Ge<ez, otto Harrasowitz, Wiesbaden, Germany, 1987.

4- ***Littman, E.,***

Semitic irscriptions, Safaitic Inscriptions, 1943, (SAI).

5- ***Mendenhall, G.,***

Safaitic- Thamudic comparative Glossary, yarmouk university, irbid, 1989, (un-published).

6- ***Moscati, S. (etal),***

An Introduction to the comparative Grammar of the Semitic Languages, 2nd Edition, Germany, 1969 .

7- ***Oxtoby,***

Some inscriptions of the Safaitic Bedouin, 1989, (ISB).

8- ***Winnett,***

Studies In Thamudic. n.d. (WST).

9- ***Winnett & harding,***

Inscriptions from fifty safaitic cairns, 1978, (WH).